اتّجاهات التربويّين نحو المشروعات الخاصة بتطوير المنظومة التربوية في دولة الكويت

ملخص

هدفت الدراسة الحالية إلى تقويم مدى فاعليّة وجدوى المشروعات الخاصة بتطوير المنظومة التربوية في دولة الكويت بطريقة علمية وموضوعية ومن واقع الميدان التربوي، وذلك من خلال أخذ آراء التربويّين المعنيّين - من أعضاء الهيئة التعليمية والإدارية والإشرافية الفنّية - نحو مستوى درجة إلمامهم بها، ورغبتهم فيها، ورضاهم عنها.اعتمدت الدراسة على منهج البحث الكمّي؛ وبالأخص المنهجية الوصفية المسحية الارتباطية التحليلية (التقويمية).أمّا بالنسبة لعينة الدراسة فتكوّنت من 1062 مشاركاً تم اختيارهم بطريقة عشوائية طبقية لضمان تنوّع أفراد العيّنة، حيث تمّ اختيار الفئات الثلاث - السابق سردها - بطريقة مقصودة والتي تُمثل بدورها معظم مُكوّنات المجتمع التربوي، ومن ثمّ تم اختيار المشاركين لكل فئة أو شريحة بطريقة عشوائية آلية حيث بلغ عددهم 451 مشاركاً لفئة أعضاء الهيئة التعليمية و305 مشاركاً لشريحة أعضاء الهيئة الإدارية و306 مشاركاً لفئة أعضاء الهيئة الإشرافية الفنّية.ولتحقيق أهداف الدراسة تمّ تصميم استبانة قام بتحكيمها أساتذة خبراء في هذا المجال. وبعد جمع بيانات الدراسة، تمّ إخضاعها للتحليل الإحصائي للإجابة عن أسئلة الدراسة.أظهرت النتائج أنّ مستوى درجة الإلمام لدى التربويّين بالمشروعات التطويرية كانت منخفضة؛ أمّا مستوى درجة الرغبة لديهم في هذه المشروعات فكانت متوسطة نوعا ما؛ وبالنسبة لمستوى درجة رضاهم عنها فكانت منخفضة كذلك. بالإضافة إلى ذلك أكّدت النتائج على ضرورة توعية التربويّين بالمشروعات التربوية الخاصة بتطوير المنظومة التربوية في دولة الكويت لأنّ درجة الإلمام بها مرتبطة ارتباطاً إيجابياً قوياً (مرتفعاً) جداً وذات دلالة إحصائية بدرجة الرغبة فيها وكذلك بدرجة الرضا عنها؛ كما أشارت النتائج أيضاً إلى مدى أهمية درجة الرغبة في هذه المشروعات التطويرية لأنّ لها علاقة ارتباطية إيجابية مرتفعة جداً وذات دلالة إحصائية بدرجة الرضا عنها.أمّا بالنسبة لوجود فروق ذات دلالة إحصائية لدى التربويّين في مستوى درجة الإلمام والرغبة والرضا تُعزى لمتغيّر الجنس، والمنطقة التعليمية، والعمر، والجنسية، والفئة، والمؤهل العلمي، وسنوات الخبرة، والمرحلة التعليمية، والتخصص، ومستوى المعرفة أو الخبرة أو المهارات في استخدام وسائل وأدوات وخدمات

د. عمار حسن صفر

أ. ناصر حسين آغا

كلية التربية، قسم المناهج وطرق التدريس
جامعة الكويت
الكويت

© جامعة الإخوة منتوري قسنطينة1، الجزائر2017.

تكنولوجيا المعلومات والاتّصالات؛ فقد كشفت نتائج الدراسة عن وجود هذه الفروق في جميع المتغيرات المستقلة. ولكن، وعلى الرُغم من ذلك فإنّ النتائج أكّدت وجود تقارب كبير جداً في الآراء ووجهات النظر بين جميع المشاركين؛ حيث أنّهم اتّفقوا على أنّ درجة إلمامهم بالمشروعات التطويرية منخفضة، ودرجة رغبتهم فيها متوسطة، ودرجة رضاهم عنها منخفضة.

الكلمات المفتاحية: مشروعات تطوير المنظومة التربوية، التعليم والتعلّم في القرن الحادي والعشرين، استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتّصالات في التعليم والتعلّم، اتّجاهات وآراء التربويّين.

Abstract

This study aimed to evaluate the effectiveness and feasibility of the projects related to reforming education in the State of Kuwait from a scientific and objective manner; through focusing on the perceptions' of educators (i.e., teachers, school administrators, and subject matter technical supervisors) towards the initiatives from three perspectives: (1) their awareness level, (2) their interest/need level, and (3) their satisfaction level. A descriptive research design was used to achieve the objectives of this quantitative study. A stratified random sample of 1062 participants (i.e., 451 teachers, 305 administrators, and 306 technical supervisors) participated in this research. In order to achieve the study's objectives, a survey was constructed and then evaluated by experts. Once the data were collected, they were subjected to statistical analysis to answer the research questions. The findings of this study revealed clearly that the level of awareness among the educators regarding the educational reform projects was low; their level of interest/need in these projects was somewhat moderate; and their level of satisfaction with them was also low. In addition, the results confirmed that the need to aware educators about such projects is a necessity because the degree of familiarity (awareness level) is significantly and positively highly correlated with the level of interest/need and the level of satisfaction as well; the findings also indicated that the level of interest/need in these initiatives is very essential because it is significantly and positively highly correlated with the level of

المقدمة

علينا أنْ لا نعتمد كلياً على الثروات الطبيعية في بلادنا لأنّها آيلة للنضوب، بل يجب أنْ نصب جُل اهتمامنا على تطوير تعليمنا واقتصادنا، وأنْ نُعزّز المبادئ الأساسية لمنظومة المعرفة من علوم ومعلومات وكفايات ومهارات واتّجاهات وقيم أصيلة وخبرات علمية وعملية واجتماعية، تُشجّع على الخيال والتفكير والإبداع والابتكار والاستقصاء والاكتشاف واحترام الرأي والرأي الآخر، فتساهم بذلك في خلق مواطن عصري منتج ومنفتح ومخلص ومجد ومحب لوطنه الأم وللعالم من حوله وللبشرية جمعاء على اختلاف أجناسهم ومذاهبهم ومشاربهم؛ أيْ بمعنى أنْ ندخل مجتمع المعرفة وننخرط في اقتصاد المعرفة وهو أمر سنضطر إليه عاجلاً أم آجلاً، فالمعرفة ثروة متنامية دوماً (صفر والقادري، 2017أ؛ صفر والقادري، 2017ب؛ صفر والقادري، 2017ج).

satisfaction too. Moreover, the results also showed the existence of statistically significant differences among the participants' perceptions with respect to the independent/factor variables (i.e., gender, educational district, age, nationality, category, qualification, years of experience, educational stage, major, and level of knowledge/skills in using ICT media, tools, and services). Nevertheless, the findings evidently indicated that there was a very broad convergence of views and responses among all participants. They agreed that their level of awareness with respect to the education reform projects was low; their level of interest/need in these projects was somewhat moderate; and their level of satisfaction with them was also low.

Keywords: education reform initiatives/projects, teaching and learning in the 21st century, using information and communication technology (ICT) in teaching and learning, perceptions/opinions of educators.

مُنذ مطلع القرن الحادي والعشرين، ومع النمو الطائل والمستمر في وسائل وأدوات وخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتّصالات، والعالم بأسره يشهد نقلة هائلة ومتنوعة في شتّى أوجه ومناحي ومجالات الحياة، حيث تنتج متغيّرات ومعطيات جديدة بحاجة إلى قدرات ومهارات بشرية جديدة وفكر جديد للتعامل معها بفعّالية ونجاح. وعليه، يتطلب إعداد الإنسان القادر على التعامل مع كل هذه المتغيّرات والمعطيات المستحدثة في هذا العصر المعرفي - عصر تكنولوجيا المعلومات والاتّصالات والذي يُعتبر الكائن البشري فيه الحجر الأساس لبناء دولة عصرية وقويّة ومتميّزة - إعطاء العملية التربوية كل الاهتمام اللازم للنهوض بها وتطويرها وإصلاحها وذلك من خلال إعادة النظر في كل مكوّنات المنظومة التربوية بحيث تكون مبنية على فلسفة ورؤية ورسالة وأهداف ومبادئ وأسس ومناهج وطرق تدريس وأساليب تقويم وقياس وموارد وأدوار جديدة متوائمة مع طبيعة العصر المعرفي الذي نتعايشه؛ والمرتبطة ارتباطاً وثيقاً بحاجات ومتطلّبات المجتمع والمتعلّمين وسوق العمل والتغيّرات التي تطرأ على المعرفة - من معلومات وكفايات ومهارات واتّجاهات وقيم وخبرات علمية وعملية واجتماعية - والمستجدّات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتّصالات؛ والمنبثقة من الوثائق والمعايير والمعارف والاتّجاهات التربوية الدولية؛ والقائمة على استراتيجيّات علمية وعملية فعّالة تستوعب الإمكانات المادية والقدرات البشرية المتاحة؛ممّا يُفضي إلى خلق أو حدوث نشاط مؤثّر في العملية التربوية بشقّيها التعليمي والتعلّمي، وتطوير ميدانها (صفر والقادري، 2013).

يُعد الاهتمام بتطوير التعليم والتعلّم إحدى الركائز الأساسية في التنمية البشرية المُستدامة، حيث أنّها تساعد على تنمية القدرات البشرية معرفيّاً لتتمكّن من التعايُش والتشارك والتنافس في المجتمع الكوني المعرفي في هذا العصر المعرفي. ودوماً تسعى الدول الحضارية والمتقدّمة إلى تطوير منظومتها التربوية بصورة دورية لتوائم تطلّعات وطموحات ومتطلّبات واحتياجات القرن الحادي والعشرين، ولتكون أعضاءً فعّالين في هذه المنظومة المعرفية العالمية.تلعب الطفرة الهائلة والمتسارعة والمستمرة

في تكنولوجيا المعلومات والاتّصالات دوراً كبيراً وحيوياً في عملية تطوير المنظومة التربوية وتساهم في ظهور أدوات وأساليب وطرق واستراتيجيات واتّجاهات تربوية حديثة باستمرار، ممّا يساعد على توفير مناخ تعليمي وتعلمّي مناسب يُلبي متطلبات هذا القرن.

لقد استدركت دولة الكويت متمثّلة بقياداتها العُليا مدى ضرورة تطوير منظومتها التربوية لما لذلك من أهمية حيوية ودور بالغ في كفالة أو ضمان انضمام دولة الكويت إلى مساق المجتمع المعرفي الكوني فتكون عضواً فعّالاً ومساهماً ومشاركاً ومنتجاً في هذه الكينونة.لذا تسعى وزارة التربية بمختلف قياداتها إلى تفعيل تطلّعات وتوجّهات ورؤية صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح حفظه الله ورعاه في المشاركة والمساهمة إلى جعل الكويت مركزاً مالياً وتجارياً في العام 2035م، وتطبيقها من خلال خلق نظام تربوي في البلاد ذو جودة عالية موجّه نحو الإنجاز، بحيث يتواءم ويتوافق مع المعايير التربوية العالمية عالية المستوى ومع التطورات التكنولوجية في مجال المعلومات والاتّصالات ومع متطلبات العصر المعرفي الذي نتعايشه، ويساعد على تنمية وإنتاج موارد وكفاءات بشرية وطنية - بدءاً بالمتعلّم والمعلّم والقيادة المدرسية - ذات قدرات متميّزة (تُلبّي احتياجات الاقتصاد الحديث) قادرة على التنافس المحلي والإقليمي والدولي، وذلك بدوره سيساعد على خلق نظام اجتماعي قوي ونظام اقتصادي فعّال؛ وهذا هو الهدف الذي يتم السعي لتحقيقه(الأثري، 2016؛المعهد الوطني للتعليم (جامعة نانيانغ التكنولوجية) والمركز الوطني لتطوير التعليم، 2013؛ صفر والقادري، 2013؛ وزارة التربية، 2013أ؛ وزارة التربية، 2015). وعليه، فقد تبنّى القائمون على القطاع التربوي في دولة الكويت - متمثّلة في وزارة التربية والمركز الوطني لتطوير التعليم - منذ بداية الألفية الجديدة - آخذين في الاعتبار التحديات التي تواجه النظام التربوي - عدّة مبادرات أو مشروعات تربوية تطويرية من شأنها النهوض بالمنظومة التربوية في دولة الكويت لتواكب الدول الحضارية والمتقدمة، ولتكن قادرة على إعداد جيل قادر على الولوج بقوة في المنظومة الاقتصادية المعرفية العالمية وتحقيق التقدم والازدهار نحو بناء اقتصاد معرفي قوي يعتمد على مخرجات متميّزة قادرة على التنافس محلياً وإقليمياً وعالمياً.

مشكلة الدراسة

نظراً لكثرة المبادرات والمشروعات التربوية الخاصة بتطوير المنظومة التربوية في دولة الكويت مع بداية الألفية الجديدة، وبسبب الميزانية الضخمة التي تمّ رصدها لذلك من قبل حكومتنا الرشيدة بناءً على توجيهات حضرة صاحب السمو أمير البلاد حفظه الله ورعاه (الفارس، 2017؛ الفضلي، 2007؛ المحاميد، 2017)، فإنّ عملية التقويم والقياس الدورية للمبادرات والمشروعات الخاصة بتطوير المنظومة التربوية في دولة الكويت مهمة للغاية، فبموجبها يُمكننا الحكم على مدى نجاحها أو فشلها. ومن الضروري إشراك مختلف الفئات التربوية كالمتعلّمين وأعضاء الهيئة التعليمية (المعلّمون ورؤساء الأقسام العلمية) وأعضاء الهيئة الإدارية (المدراء والمدراء

المساعدين) وأعضاء الهيئة الإشرافية الفنّية (الموجّهون العموم والموجّهون الأوائل والموجّهون الفنّيون) وأخصائي مراكز مصادر التعلّم والمسئولين والمخطّطين للبرامج والأنشطة والخدمات التربوية والقادة التربويّين أو متّخذي وصُنّاع القرار التربوي وأولياء الأمور وأفراد المجتمع وسائر المعنيّين بالعملية التربوية في عملية التقويم هذه.تساعد عملية التقويم وتساهم بشكل فعّال في معرفة ما مستوى درجة الإلمام، والرغبة، والرضا لدى التربويّين عن المشروعات التربوية الخاصة بتطوير المنظومة التربوية في دولة الكويت.ولكنْ، وللأسف الشديد فإنّ القائمين على هذه المشروعات والمبادرات التربوية لا يُعيرون هذا الموضوع أي أهمية تُذكر. ولهذا فإنّ بوادر وعلامات الفشل تواكب معظم هذه المبادرات والمشروعات أثناء التنفيذ بعد فترة وجيزة، وعندما تصبح بعضها قضية أو مشكلة تربوية وطنية سياسية فيتم تسليط الضوء عليها إعلامياً لأغراض سياسية، ويتم اتّخاذ قرار سياسي إمّا بتعديلها أو إلغائها.ووفقاً لمؤشر التنافسية العالمية في التعليم لعام 2017-2018 والذي قام بنشره "المنتدى الاقتصادي العالمي" وشاركت بها 137 دولة، فإنّ دولة الكويت تحتل المرتبة الـ 104في مؤشر جودة التعليم الأساسي (الابتدائي)، وجاءت في المركز الـ 95 في مؤشر التعليم والتدريب، وحصلت على المرتبة الـ 89 في مؤشر جودة النظام التعليمي، وحلّت في المركز الـ 106 في مؤشر جودة تعليم الرياضيات والعلوم، وجاءت في المرتبة الـ 88 في مؤشر توفر خدمة الإنترنت في المدارس، وحصلت على المركز الـ 121 في مؤشر توفّر خدمات البحث والتدريب التخصّصية محلياً، وجاءت في المرتبة الـ 86 في مؤشر مدى تدريب العاملين/الموظّفين، وفي مؤشر الجاهزية التكنولوجية احتلّت المرتبة الـ 68 (World Economic Forum, 2017). على الرُغم من الكمية الضخمة من الأموال التي تُنفق على تطوير المنظومة التربوية؛ وهذا يُعلِمْنا أنّ جودة التعليم والتعلّم منخفضة، وأنّه لا بُدّ منْ أنْ يكون هناك شيئاً ما خطأ (المحاميد، 2017). وهنا تكمن مشكلة هذه الدراسة البحثية، وتبرز مدى أهميتها للقطاع التربوي في دولة الكويت، حيث ستمكّننا من استعراض وتحديد الأولويّات من هذه المشروعات التطويرية في المرحلة الحالية وفي المبادرات المستقبلية. وعليه، دعت الحاجة إلى ضرورة تطبيق مثل هذه الدراسة البحثية العلمية الأكاديمية، حيث تحاول معرفة آراء واتّجاهات التربويّين في دولة الكويت من المعلّمين والإداريّين والموجّهينحو المشروعات الخاصة بتطوير منظومتنا التربوية.

أسئلة الدراسة

تحاول الدراسة البحثية الإجابة عن الأسئلة التالية:

1. ما مستوى درجة الإلمام لدى التربويّين بالمشروعات التربوية الخاصة بتطوير المنظومة التربوية في دولة الكويت؟
2. ما مستوى درجة الرغبة لدى التربويّين في المشروعات التربوية الخاصة بتطوير المنظومة التربوية في دولة الكويت؟

3. ما مستوى درجة الرضا لدى التربويّين عن المشروعات التربوية الخاصة بتطوير المنظومة التربوية في دولة الكويت؟
4. هل توجد علاقة ارتباطية بين درجة الإلمام بالمشروعات التطويرية ودرجة الرغبة فيها، وبين درجة الإلمام بالمشروعات التطويرية ودرجة الرضا عنها، وبين درجة الرغبة في المشروعات التطويرية ودرجة الرضا عنها؟ وما هي طبيعتها واتّجاهها ومقدارها؟
5. هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية لدى التربويّين في مستوى درجة الإلمام بالمشروعات التربوية ومستوى درجة الرغبة في المشروعات التربوية ومستوى درجة الرضا عن المشروعات التربوية الخاصة بتطوير المنظومة التربوية في دولة الكويت تُعزى لمتغيّر الجنس، والمنطقة التعليمية، والعمر، والجنسية، والفئة، والمؤهل العلمي، وسنوات الخبرة، والمرحلة التعليمية، والتخصص، ومستوى المعرفة أو الخبرة أو المهارات في استخدام وسائل وأدوات وخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتّصالات؟

أهمية الدراسة

لقد تم الانتهاء من رصد المشروعات أو المبادرات ذات العلاقة بتطوير التعليم والتعلّم في دولة الكويت (والتي حازت على موافقة الجهات أو القنوات الرسمية في الدولة واعتمدت التكلفة المالية لها) وذلك منذ بداية القرن الحادي والعشرين وحتى يومنا هذا (والمنبثقة بصورة رسمية من وزارة التربية وكذلك من المركز الوطني لتطوير التعليم) وعددها يفوق 80 مشروعاً والتي كانت نتاج أفكار وتطلّعات وطموحات ومتطلّبات الميدان التربوي - كما يُدّعى ويُقال. ونظراً لأهمية التأكّد من مدى فاعلّية وجدوى تلك المشروعات على أرض الواقع في الميدان التربوي وحتى يتسنّى لنا الاستفادة منها؛ فقد لزم علينا تقويمها عاجلاً بطريقة علمية وموضوعية وذلك من خلال أخذ آراء التربويّين نحو مدى فاعليّتها وجدواها. ستسهم هذه الدراسة إلى مساعدة القادة التربويّين وصُنّاع ومُتّخذي القرار في المنظومة التربوية إلى التعرّف على المشروعات التربوية التطويرية الناجحة وذات الأهمية وتمييزها عن بقية المبادرات.كما ستُمكّنهم من الوقوف على جوانب القوة فيتلك المشروعات أو المبادرات وكذلك التعرّف على نقاط الضعف أو القصور - إنْ وُجدت - ومعالجة تلك التحدّيات بأسلوب علمي وموضوعي.

بعد التقصّي والتحرّي والبحث في الأدبيات الدراسية حول هذا الموضوع، تبيّن لنا دون أدنى شك فقر المكتبة العلمية والأكاديمية وندرة احتوائها على مخزون أدبي حول هذا المبحث الحيوي. وعليه، تبرز أهمية الدراسة الحالية في كونها الأولى من نوعها في دولة الكويت (محلياً) - ورُبّما إقليمياً أيضاً - والتي تُركّز بدورها وبنظرة تربوية وأكاديمية وعلمية وموضوعيّة ثاقبة على هذا المبحث الحيوي.يُمكن أن تُعتبر هذه الدراسة العلمية والأكاديمية وذات المنهجية البحثية الوصفية المسحية الارتباطية التحليلية (التقويمية) مرجعاً ومكنزاً ورافداً ومنبعاً لتعزيز الثقافة المعرفية للقُرّاء حول

هذا الموضوع الجوهري؛ حيث يُمكِنُها أنْ تُزوّدنا بمؤشر (مؤشرات) ثقة يعكس مدى ثقة الفئات المكوّنة للمنظومة التربوية - تفاؤلها أو تشاؤمها - نحو المشروعات الخاصة بتطوير هذه المنظومة في دولة الكويت.

أهداف الدراسة

تهدف الدراسة الحالية إلى تقويم مدى فاعليّة وجدوى المشروعات الخاصة بتطوير المنظومة التربوية في دولة الكويت بطريقة علمية وموضوعية ومن واقع الميدان التربوي وذلك من خلال أخذ آراء التربويّين المعنيّين نحو مستوى درجة إلمامهم بها ودرجة رغبتهم فيها ودرجة رضاهم عنها. كما هدفت هذه الدراسة إلى تقديم المقترحات والتوصيات للقادة وصنّاع القرار في المنظومة التربوية بدولة الكويت للاطّلاع عليها واتّخاذ ما يَرونه مناسباً وذلك فيما يتعلّق بموضوع تطوير المنظومة التربوية والمشروعات أو المبادرات الملازمة لها.

حدود الدراسة

تُصنّف حدود هذه الدراسة البحثية إلى الآتي:

1. الحدود البشرية: وتتمثّل بآراء واتّجاهات التربويّين من أعضاء الهيئة التعليمية (المعلّمون ورؤساء الأقسام العلمية) وأعضاء الهيئة الإدارية (المدراء والمدراء المساعدين) وأعضاء الهيئة الإشرافية الفنّية (الموجّهون العموم والموجّهون الأوائل والموجّهون الفنّيون) بدولة الكويت.
2. الحدود المكانية: اقتصرت الحدود المكانية في مدارس قطاع التعليم العام (الحكومي والخاص) فقط وفي المناطق التعليمية الست التابعة لإشراف وزارة التربية بدولة الكويت.
3. الحدود الزمانية: تمّ تطبيق الدراسة في بداية الفصل الدراسي الأول من العام الدراسي 2017-2018.
4. الحدود الفنية/الأدبية: بعد البحث والتحرّي عن المصادر العلمية والأكاديمية المرجعية التي يمكن الاعتماد عليها والوثوق بها - من حيث الجودة - في كتابة هذه الدراسة البحثية، لوحظ ندرة الأدبيات الدراسية التي تُغطي هذا الموضوع الحيوي قيد البحث. وعليه، يمكن افتراض ذلك أيضاً كأحد الحدود الجوهرية في هذه الدراسة.

أدبيات الدراسة

التحديّات

تمّ تحديد التحديّات التي تواجه المنظومة التربوية بدولة الكويت تحت قيادة وزارة التربية والمركز الوطني لتطوير التعليم - ممثّلة عن حكومة دولة الكويت - بالتعاون مع البنك الدولي وذلك في إطار برنامج الشراكة لتحسين نوعية التعليم والتعلّم المدرسي. وفيما يلي نُقدّم نبذة مقتضبة عن هذه التحديّات: (1) التحدّي الاقتصادي، يتمثّل في لزام الاستفادة القصوى من الموارد المالية المخصّصة للمنظومة التربوية

بتوجيهها للتطوير والتنمية (الفارس، 2017)؛ (2) التحدّي الاجتماعي، يتجلّى في الاقتضاء إلى تغيير أخلاقيّات وسلوكيّات وقيم العمل الوظيفي لتصبح أكثر تركيزاً وتوجيهاً على الوظائف الإنتاجية؛ (3) التحدّي المنهجي، يرتسم في الحاجة إلى إيجاد نظام تربوي ومناهج تواكب القرب الحادي والعشرين يسخّر القوام لتهيئة النشء في وحدة تكفل وتؤمّن تحقيق أهداف الدولة وغاياتها ومبادئها؛ (4) التحدّي الإداري، يتعلّق بتنظيم القطاع التربوي ومؤسّساته التنفيذية، ويتمثّل في ضرورة إعادة بناء الهياكل أو الخرائط التنظيمية لها لتصبح المهمة الأوّلية للإدارة التربوية هي التركيز على أعمال ومهام التطوير والتنمية والرقابة والتقويم والقياس والتحفيز والدعم للمدارس والبيئات التربوية الأخرى؛ (5) التحدّي الفنّي، يتجلّى في ضرورة تسخير المناهج الدراسية للارتقاء بجودة مخرجات النظام التربوي لكافة شرائح المتعلّمين، وكذلك الحاجة إلى وجود نظام تقويم وقياس يستهدف تحفيز المهارات العليا للتفكير، هذا وبالإضافة إلى ضرورة تطوير الكفاءة المهنية للمعلّمين ووضع أداة تقييم فعّالة لأدائهم؛ (6) التحدّي الإنشائي، يتمثّل في الحاجة إلى تطوير مبتكر لكافة المنشئات التربوية في القرن الحادي والعشرين؛ (7) التحدّي البشري، يرتسم في الاستلزام إلى خلق الكوادر البشرية التربوية - من الهيئة التعليمية والإشرافية والإدارية - المبتكرة والمبدعة والمنتجة؛ (8) التحدّي التكنولوجي، يتجلّى في استخدام وتوظيف أدوات وخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتّصالات في كافة مجالات القطاع التربوي مع الحرص - في الوقت ذاته - على لزوم إحداث النقلة النوعيّة في المناهج الدراسية؛ (9) التحدّي الإنساني الحضاري، يتمثّل في العولمة وضرورة الانفتاح والتقارب الثقافي والاقتصادي والاجتماعي وزوال الحدود والحواجز عملياً بين الأمم والشعوب في ظل تداخل المصالح المشتركة وما يتطلّبه ذلك لتأهيل النشء وجهوزيّته لمواجهة هذا التحدّي المُلِح؛ و(10) التحدّي القيمي، يرتسم في الاقتضاء على إرساء أخلاقيّات وقيم إنسانية متعدّدة لدى الأبناء كالنقاش والحوار البنّاء واحترام الرأي والرأي الآخر والقبول بالآخر وثقافة التسامح والسلام واللّاعنف والتحكم بالذات والوسطية والاعتدال والحفاظ على الممتلكات وحقوق الإنسان (المعهد الوطني للتعليم -جامعة نانيانغ التكنولوجية-) والمركز الوطني لتطوير التعليم، 2013؛ وزارة التربية، 2013أ).

الأساس المرجعي

يرتكزْ الإطار الهيكلي للخطط الاستراتيجية الإنمائية - بما فيها من مبادرات ومشروعات -الخاصة بتطوير المنظومة التربوية في دولة الكويت إلى عدة مرتكزات أساسية، ونذكر منها ما يلي: (1) الخطابات الأميرية السامية لصاحب السمو أمير البلاد المُفدّى الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح حفظه الله ورعاه وتوجيهاته الأبوية وتطلّعاته وتوجّهاته ورؤى سموّه السديدة حول محورية التربية والتعليم والتعلّم والتنمية البشرية في قيادة مسيرة النهضة الشاملة؛ (2) دستور دولة الكويت؛ (3) الخطة الإنمائية للدولة (2035)؛ (4) استراتيجية التعليم العام (2005-2025)؛ (5) الوثيقة المنبثقة عن المؤتمر الوطني لتطوير التعليم (فبراير، 2008) والتي هي بعنوان

"تطوير التعليم المبني على الإصلاح المدرسي"؛ (6) الوثيقة الأساسية للمرحلة الابتدائية في دولة الكويت (2008)؛ (7) الوثيقة الأساسية للمرحلة المتوسطة في دولة الكويت (2009)؛ (8) الوثيقة الأساسية للمرحلة الثانوية في دولة الكويت (2008)؛ (9) إطار تطوير المناهج الدراسية (2015/2014)-(2018/2017)؛ و(10) نتائج دراسات التقويم والقياس الدولية لتقييم التحصيل الطلابي (دراسة تيمز TIMSS - دراسة بيرلز PIRLS - دراسة بيزا PISA) (صفر والقادري، 2013؛ وزارة التربية، 2013أ).

الرؤية الإستراتيجية والرسالة

تتجلّى الرؤية الاستراتيجية للمشروعات الخاصة بتطوير المنظومة التربوية بدولة الكويت -والتي يشرف عليها وزارة التربية والمركز الوطني لتطوير التعليم ومؤسسة الكويت للتقدم العلمي - إلى خلق منظومة تعليمية وتعلّمية تقارع الازدهار المعرفي والاقتصادي والاجتماعي في الدولة.وتتضمّن هذه الرؤية خطة عمل استراتيجية تشمل العديد من المشروعات التربوية التطويرية ضمن حاجات ومتطلّبات المتعلّمين وسوق العمل والتغيّرات التي تطرأ على المعرفة والمستجدّات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتّصالات.أمّا الرسالة التي تتبنّاها تلك المشروعات أو المبادرات التطويرية التربوية وتصبو إلى تحقيقها فهي "تهيئة الفرص المناسبة لمساعدة المتعلّمين على النمو الشامل المتكامل، روحياً وعقلياً [علمياً وفكرياً]واجتماعياً ونفسياً وجسمياً[ومهارياً]، إلى أقصى ما تسمح به قدراتهم وإمكاناتهم، بما يكفل التوازن بين تحقيقهم لذواتهم وخدمتهم للمجتمع، وبالأسلوب الذي يلبي متطلّبات العصر وعملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية، ويحفظ في الوقت ذاته الخصوصية الثقافية للمجتمع" (الأثري، 2016؛ الفارس، 2017؛ وزارة التربية، 2013أ؛ وزارة التربية، 2015).

الأهمية

تتّضح الأهمية الجوهرية للمشروعات الخاصة بتطوير المنظومة التربوية في مساهمتها ببناء نظام تربوي يتميّز بأنْ يضع نصب عينيه تعليم وتدريب وتأهيل متعلّمين ذو كفاءة عالية وإمكانات تُمكّنهم من التنافس محلياً وإقليمياً وعالمياً. ومن أبرز خصائص هذه المنظومة التربوية المتميّزة أنّها: (1) تلبّي احتياجات ومتطلّبات سوق العمل في دولة الكويت من القوّة البشرية؛ (2) توفّر احتياجات ومتطلّبات المتعلّمين بجميع المراحل التعليمية وتراعي العدالة والمساواة بينهم؛ (3) تغرس المفاهيم والقيم الإيجابية لدى المتعلّمين وتؤكّد على المحافظة على الهوية الثقافية الوطنية في ظل تحدّيات العولمة الثقافية؛ (4) تنمّي روح المنافسة (الشريفة) بين المتعلّمين بجميع فئاتهم على النطاق المحلي والإقليمي والدولي؛ (5) ترتكز على المعايير التربوية العالمية (عالية المستوى)؛ (6) تتوافق وتتواكب مع المستجدّات المعرفية والعلمية والتربوية والتكنولوجية الحديثة؛ (7) تعمل على خلق شخصية متكاملة ومتّزنة ومعتدّة بنفسها ولها القدرة على التعبير الحر عن ذاتها ورأيها بكل

صراحة ووضوح؛ (8) تعتمد استراتيجية البحث العلمي في التخصّص وصنع واتّخاذ القرار؛ (9) تشدّد على دور الشراكة المجتمعية في العمل التربوي وتحرص على تفعيلها؛ (10) تدعم جهود تطبيق المعايير العالمية للجودة والاعتماد الأكاديمي؛ (11) توّعي بأهمية العمل التطوعي في المجتمع وتوسّع أطر المشاركة الشعبية في الأعمال المجتمعية المختلفة؛ (12) تدعم المبادرات التربوية التطويرية في المجتمع وتعمل على تشجيعه وتحفيزه؛ و(13) تستحدث خدمات وأنشطة تربوية جديدة لتلبية الاحتياجات والتوقّعات المستقبلية لكافة مكوّنات المنظومة التربوية (الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية، 2016أ؛ وزارة التربية، 2013أ).

الأهداف

تهدف المشروعات الخاصة بتطوير المنظومة التعليمية والتعلّمية بدولة الكويت في مُجملها إلى خلق الفرد المتعلّم المواطن - ذي الشخصية المتكاملة والمتّزنة والواثقة بنفسها وذي الكفاءة الإنتاجية العالية والقدرات التنافسية المحلية والإقليمية والعالمية - المُؤمن بمبادئ وتعاليم وشرائع العقيدة الإسلامية السمحاء؛ المُتمسّك بثوابت المجتمع وعاداته وتقاليده ومبادئه وقيمه الأصيلة؛ المُلتزم والمُلم بالدستور والقوانين والتشريعات واللوائح والأنظمة والحقوق والواجبات؛ المُبتكر والمُبدع المُقتن لمهارات التفكير (العليا) العلمي والناقد والابتكاري والإبداعي وأساليب حل المشكلات واتّخاذ القرارات؛ المُقتدر على التعليم والتعلّم الذاتي والمستمر طوال الحياة؛ المُقدّر لثقافة العمل وسلوكيّاته وقيمه وأخلاقيّاته ولأهمية العمل التطوّعي ولدور (فضل ومنزلة) العلم والعلماء؛ المُنافس علمياً وعملياً على المستوى المحلي والإقليمي والدولي؛ المُكتسب والمُتّقن للمعارف من معلومات وكفايات ومهارات واتّجاهات وقيم وخبرات علمية وعملية واجتماعية وتكنولوجية؛ المُبادر بخدمة المجتمع المحلي والإقليمي والعالمي والمُشارك بفعّالية في حل قضاياه وإشكالاته وتحدّياته؛ المُحافظ على الهوية والوحدة الوطنية والأموال والممتلكات العامة والأمن والأمان والدستور والبيئة والصحة العامة؛ المُحترم للنظام (الاجتماعي والسياسي وغيرها) والتعدّدية والحرية والديموقراطية وحقوق الإنسان؛ والمُؤمن بقيم الولاء والانتماء للوطن (وزارة التربية، 2013أ).

كما تتضمّن مشروعات تطوير المنظومة التربوية أهدافاً عامةً أخرى، نذكر منها ما يلي: (1) تطوير عمليتي التعليم والتعلّم في جميع مجالاته ومكوّناته بما يتوافق والمستجدّات العلمية والأكاديمية والتربوية والتقنية الحديثة والمعايير التربوية العالمية عالية المستوى؛ (2) الانتقال بالعملية التعليمية والتعلّمية من التقليدية إلى استخدام وسائل وأدوات وخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتّصالات الحديثة أصبح لزاماً ومسؤولية وليس خياراً (التوجّه نحو التعليم والتعلّم الإلكتروني)؛(3) خلق القيادة التربوية المتميّزة؛ (4) خلق معلّم ذو كفاءة عالية والارتقاء بأدائه في الفصل الدراسي وبقية مرافق المدرسة (مختبر- مرسم - صالة - مكتبة - ورشة - مسرح)؛ (5) تحويل البيئات المدرسية إلى بيئات تربوية جاذبة وفعّالة - للمتعلّمين والمعلّمين وأولياء الأمور

- وقائمة على نظام تعليمي وتعلّمي مشارك وذو كفاءة؛ (6) الارتقاء بالمناهج المدرسية والاهتمام بجودتها لتعود دولة الكويت إلى مكانتها الثقافية والحضارية؛ (7) توظيف الطرق والاستراتيجيات التعليمية والتعلّمية الحديثة التي تساعد على توصيل ما يتضمّنه المنهج من معارف - المعلومات والكفايات والمهارات والاتّجاهات والقيم والخبرات العلمية والعملية والاجتماعية - للمتعلّمين بطرق مختلفة ومتنوّعة ومشوّقة لمزيد من الإدراك والفهم والاستيعاب؛ (8) التركيز على الأهمية التربوية القُصوى للمكتبة المدرسية للمعلّم والمتعلّم في النظام التربوي المُطوّر وإعادة تأهيل المكتبات المدرسية باستخدام وسائل وأدوات وخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتّصالات وتحويلها إلى مراكز مصادر إعلامية - تعليمية وتعلّمية - لزيادة الإقبال عليها؛ (9) الاهتمام باللّغات الأجنبية العالمية من خلال تجديد المختبرات اللّغوية؛ (10) تخفيف الحقيبة المدرسية من خلال توفير الخزّانات في الفصول الدراسية واستخدام وسائل وأدوات وخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتّصالات؛(11) ترسيخ الاهتمام بالأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة(كافة الإعاقات) وتذليل التحدّيات التي يواجهونها من خلال الارتقاء بطرق وأساليب واستراتيجيّات تعليمهم وتعلّمهم باستخدام وسائل وأدوات وخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتّصالات؛(12) إرساء قيم ومفاهيم وقواعد وأسس الشراكة المجتمعية؛(13) التقويم والقياس الدوري والمستمر والمناسب لكافة مكوّنات المنظومة التربوية؛ وأخيراً (14) تعظيم كفاءة المخزون المعرفي للمخرجات التربوية بما يملكونه من المعلومات والكفايات والمهارات والاتّجاهات والقيم والخبرات العلمية والعملية والاجتماعية (الأثري، 2016؛ وزارة التربية، 2013أ؛ الفضلي، 2007).

المشروعات التطويرية التربوية

إنَ السرد البياني أدناه يُركّز على المشروعات التربوية الرئيسية الخاصة بتطوير منظومة التعليم والتعلّم - المنظومة التربوية - في دولة الكويت، والتي تنطلق منها عملية إعداد وتهيئة المواطن الرقمي (e-Citizen) الكفؤ في المجتمع الكويتي خلال سنوات الدراسة الأساسية (K-12)، بحيث يصبح قادراً على الولوج في المجتمع المعرفي الكوني والتعايش والتواؤم والتنافس مع أقرانه، والتعامل بفعّالية ونجاح مع مكوّناته.وتهدف هذه المشروعات التربوية التطويرية في مَكمنها إلى تطوير المنظومة التربوية بدولة الكويت من خلال تحسين الممارسات والمخرجات التربوية وضمان تعليم وتعلّم أفضل وشامل ومتطوّر للمتعلّمين؛ وزيادة قدرات المتعلّمين ومهاراتهم وكفاياتهم وخبراتهم التنافسية على المستوى المحلي والإقليمي والعالمي وفقاً للأوْلويّات المدرسية الوطنية؛ وإلى التأكيد على الهوية الوطنية من خلال تعزيز منظومة متكاملة من القيم الإيجابية الفعّالة المستمدة من مبادئ ديننا الإسلامي الحنيف وتأصيلها، وبخاصة قيم ومفاهيم المواطنة الإيجابية المسؤولة المرتبطة بالديمقراطية والحرية والدستور والانتخابات وسيادة القانون ومكافحة الفساد وثقافة التسامح والسلام واللّاعنف والتحكم بالذات والوسطية والاعتدال والحفاظ على الممتلكات وحقوق الإنسان والتوعية البيئية والمرورية والإعلامية والقبول بالآخر والنقاش والحوار

والتواصل مع الآخرين على مبدأ احترام الرأي والرأي الآخر والعمل التطوّعي والقيادة والعمل التعاوني والتخطيط المهني وإدارة الأموال والولاء والانتماء والتلاحم ومواجهة الأزمات؛وكذلك إلى حفز مهارات التفكير العليا والمنطق والخيال والفضول والإبداع والابتكار والمجازفة والاستكشاف والاستقصاء والإنتاجية عالية الجودة لديهم؛ وأيضاً إلى تعزيز توظيف واستخدام وسائل وأدوات وخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتّصالات في المنظومة التربوية بجميع مكوّناتها.ومنْ شأن ذلك أنْ يساعد ويساهم لكيْ يصبح أبناؤنا: (1) أفراداً صالحين جديرين بالثقة والاحترام يتبنّوْنَ قيم وعادات وأخلاقيّات المجتمع الكويتي ويطبّقونها في حياتهم؛ (2) شخصيّات مسالمة ومنفتحة ومثقّفة ومبادرة وملتزمة ومتحمّسة للمساهمة في تطوير ونمو مجتمعهم؛(3) متعلّمين مجدّين ومثابرين يستمتعون بالتعلّم ويتطوّرون ويحقّقون نتائج جيدة؛ و(4) مواطنين مسؤولين يسهمون بشكل إيجابي في مجتمعهم (الأثري، 2016؛ المعهد الوطني للتعليم (جامعة نانيانغ التكنولوجية) والمركز الوطني لتطوير التعليم، 2013؛ وزارة التربية، 2015؛ وزارة التربية والمركز الوطني لتطوير التعليم، 2016أ؛ وزارة التربية والمركز الوطني لتطوير التعليم، 2016ب).

يُمكن حصر المشروعات الخاصة بتطوير المنظومة التربوية في دولة الكويت إلى سبع فئات رئيسة: (1) مشروعات بناء الاستراتيجيّات والوثائق والمعايير التربوية الوطنية؛ (2) مشروعات تطوير المناهج الدراسية المدرسية؛ (3) مشروعات الارتقاء بأداء المعلّم؛ (4) مشروعات تطوير الإدارة التربوية والقيادة المدرسية؛ (5) مشروعات تطوير البيئة التربوية؛(6) مشروعات التقويم والقياس الوطنية والدولية؛ و(7) مشروعات تكنولوجيا المعلومات والاتّصالات. وفيما يلي سنُقدّم نبذة موجزة عن بعض هذه المشروعات التطويرية التربوية:

أولاً: مشروعات بناء الاستراتيجيّات والوثائق والمعايير التربوية الوطنية

إنّ الوظيفة الأساسية لهذه الفئة من المشروعات التربوية التي تتبنّاها وزارة التربية هي رسم الصورة التي تريد أن تكون عليها المنظومة التربوية في المستقبل، وتحديد الأهداف الاستراتيجية التي تساعد على تحقيق هذه الصورة. بمعنى، تحديد الإطار العام للعقد الاجتماعي حول وجهة سير المنظومة التربوية بما يلبّي احتياجات المجتمع بمختلف مؤسّساته وشرائح أفراده. كما أنّ وظيفتها تتركّز أيضاً في تحديد اتّجاه الحركة على طريق إحداث التغيير في النظام التعليمي والتعلّمي، وتحديد طبيعته واتّجاهاته ووسائله وبرامجه والشروط الواجب مراعاتها عند التحرك في هذا الاتّجاه بعد دراسة معطيات وتحديّات البيئة الداخلية والخارجية. إنّ هذه المشروعات تعبّر عن رؤية ورسالة وفلسفة ومبادئ ونهج عمل جديد للمنظومة التربوية في دولة الكويت خلال فترة زمنية محددة في المستقبل البعيد انطلاقاً من تشخيص لواقع الحال التربوي اليوم، كما أنّها تبيّن الدور الذي يجب على عناصر ومكوّنات المنظومة التربوية تأديتها في عملية التنمية والتطوير وحركة التغيير في البلاد. أمّا إطارها المرجعي فهو منبثق من العناصر الرئيسية التالية: (1) دستور دولة الكويت؛ (2) طبيعة المجتمع الكويتي

وظروفه وتاريخه ومشكلاته؛ (3) طبيعة العصر وظروفه ومتطلّباته؛ (4) ديناميكية تطور النظام التربوي ووضعه الراهن؛(5) التشريعات المنظّمة للعملية التربوية والمؤثّرة فيه؛ و(6) المستحدثات والمستجدّات في علم التربية وخبرات الدول الأخرى في مجال التعليم والتعلّم (الحجرف، 2013؛ الهيلم، 2012؛ وزارة التربية ووزارة التعليم العالي، 2014؛وكالة الأنباء الكويتية، 2013).

وتُحقّق هذه المشروعات الأهداف التالية: (1) أهداف تتعلّق بالعصر، وهي كالآتي: (أ) المساهمة في تحقيق التفاعل مع العصر الحالي بما يتطلّبه من حرية فكر وتجاوب مع ديناميكية التغيير دون تعارض مع - مع الحفاظ على - ثوابت وخصوصية الهويّة الثقافية للمجتمع ومقوّماته الأساسية؛ (ب) إيجاد الحلول للتحدي التكنولوجي المتمثّل في علاج الفجوة الرقمية بين الدول النامية والدول المتقدّمة؛ (ج) الانفتاح على العالم والتعامل البنّاء مع التحدي الإنساني الحضاري بعد أن احتدم في السنوات الأخيرة النزاع بين أنصار صدام الحضارات والمطالبين بحوار الحضارات والتفاعل فيما بينها. (2) أهداف تتعلّق بحالة دولة الكويت، وهي كالتالي: (أ) المساهمة في تأكيد قيم الإيمان بأهمية الحوار واحترام حقوق الإنسان والاتّجاه لاحترام الرأي الآخر لدى المتعلّمين واللجوء إلى الوسائل الديمقراطية لمعالجة الخلافات في الرأي وتوفير الأساس لحياة ديمقراطية سليمة؛(ب) معالجة العقبات التي تقف أمام تحقيق الاندماج الاجتماعي؛ (ج) ترسيخ مفهوم إنتاج الثروة والحفاظ على البيئة وموارد البلاد باعتباره أحد الأسس الرئيسية للوحدة الوطنية؛(د) تعديل قيم العمل والاستهلاك وتغيير التركيز على الوظائف الحكومية إلى الوظائف الإنتاجية والعمل في القطاع الخاص؛ (هـ) ضرورة تلبية النظام التربوي لاحتياجات المجتمع ومشكلاته التنمويّة؛ و(و) وجوب تطوير استراتيجية وطنية فعّالة لنشر ودعم ثقافة البحث العلمي والابتكار في المجتمع وربط مخرجاتها بالأولويّات التنمويّة.و(3) أهداف متعلّقة بالمنظومة التربوية، ومنها الآتي: (أ) خلق نظام تربوي (تعليمي وتعلّمي) يوفّر الأساس لإعداد النشء في وحدة منهجية تضمن جودة وتميّز التعليم والتعلّم، وتهيّؤ تعدد الفرص أمامهم لتنمية مهاراتهم وقدراتهم وإمكاناتهم بما يكفل التوازن بين تحقيقهم لذواتهم وخدماتهم للمجتمع، بالأسلوب الذي يلبّي متطلّبات العصر وعملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية ويحفظ في الوقت ذاته الخصوصية الثقافية للمجتمع ويحقّق أهداف الدولة ومبادئها؛(ب) تحويل التركيز للإدارة التربوية على أعمال التطوير والرقابة والتقويم والتحفيز والدعم للمدارس؛(ج) ضرورة تلبية النظام التربوي لاحتياجات المتعلّمين من ذوي الاحتياجات الخاصة؛و(د) معالجة التحدّي المالي والتمويلي المتمثّل في الاستفادة القصوى من الموارد المالية التي تخصّص للمنظومة التربوية بتوجيهها للتطوير والتنمية وفقاً للأهداف الاستراتيجية (الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية، 2016أ؛الحجرف، 2013؛ الهيلم، 2012؛ وزارة التربية ووزارة التعليم العالي، 2014؛وكالة الأنباء الكويتية، 2013).

ونذكر فيما يلي بعض من هذه المشروعات: (1) مشروع استراتيجية التعليم بدولة

الكويت للعام 2025؛ (2) مشروع المعايير المهنية الوطنية للمراحل التعليمية والمواد الدراسية والمعلّم والإدارة/القيادة المدرسية والبيئة المدرسية؛ و(3) مشروع تطوير معايير الجودة (التميّز والكفاءة) في المنظومة التربوية للمسارات الأربعة: المنهج والمعلّم (الهيئة التعليمية) والمتعلّم والمدرسة (المؤسسة التربوية).

ثانياً: مشروعات تطوير المناهج الدراسية المدرسية

تحرص وزارة التربية على تمكين المتعلّم من جميع المهارات العلمية والعملية التي يحتاج إليها في جميع مراحله التعليمية من رياض الأطفال إلى المرحلة الثانوية؛ لذا تمّت الاستعانة بهذه المشروعات لرفع مستوى جودة المنظومة التربوية وتعزيز القيم الوطنية والإنسانية والإسلامية وذلك من خلال تطوير المناهج الدراسية المدرسية بشكل مستمر (مع مراعاة التكامل فيما بينها) في جميع مجالاتها وشكلها ومضمونها متوافقاً مع التقدّم العلمي والمعرفي والمتغيّرات المحلية والدولية؛ ليكون المتعلّم قادراً على تحقيق الأهداف التالية في المراحل التعليمية الثلاث: (1) أهداف تتعلّق بالمرحلة الابتدائية، وهي كالآتي: (أ) ترسيخ الإيمان بالدين الإسلامي والقيم السماوية والاجتماعية واحترام عقائد الآخرين ومقدّساتهم وشعائرهم؛ (ب) تعميق الانتماء للكويت وتاريخها، وتأكيد الولاء للوطن والاعتزاز به والحفاظ على الوحدة الوطنية؛ (ج) إكساب مقوّمات الثقافة العربية والإسلامية والتفاعل مع الثقافات العالمية؛ (د) إكساب المهارات الأساسية في القراءة والكتابة والحساب على نحو يُمكّن المتعلّم من التواصل الفعّال من خلال اللغة العربية واللغات الأخرى؛ (هـ) إكساب مهارات التفكير العلمي في فهم وتفسير الظواهر الطبيعية والاجتماعية وفي مواجهة المشكلات الحياتية، فضلاً عن تنمية القدرة على التحليل والاستنتاج؛ (و) تنمية مهارات التعليم والتعلّم الذاتي والوصول إلى المعلومات من مصادرها الأصلية باستخدام مختلف أنواع تكنولوجيا المعلومات والاتّصالات ووسائطها في إطار ترسيخ مبدأ التربية؛ (ز) إفساح المجال للأنشطة التعليمية والتعلّمية المتنوّعة وتدعيم روح المبادرة والرغبة في الاكتشاف وحب الاستطلاع والتذوّق الجمالي وتقدير الفنون بمختلف أنواعها؛ (ح) اكتساب مهارات التعامل مع منجزات العصر المعرفية والتكنولوجية وتطبيقاتها في الحياة اليومية؛ (ط) تنمية مقوّمات الصحة والسلامة الجسدية والنفسية وما تتطلّبه من مهارات المحافظة على الصحة العامة؛ (ي) إكساب مهارات العمل وعاداته وتقدير الوقت والجهد والعمل التعاوني والتطوعي؛ (ك) تنمية الاتّجاهات الإيجابية نحو الحفاظ على البيئة والممتلكات العامة؛ (ل) إكساب مهارات التواصل الاجتماعي واحترام آراء الآخرين ومعرفة الحقوق والواجبات الاجتماعية؛ و(م) تنمية الاتّجاهات الإيجابية نحو احترام النظام الاجتماعي من قيم وعادات وتقاليد ومؤسسات. (2) أهداف تتعلّق بالمرحلة المتوسطة، وهي كالتالي: (أ) التعرّف على حقائق الدين الإسلامي، وتكوين اتّجاه متوازن نحو الكون والحياة وتنمية القدرة على التكيّف السليم معها؛ (ب) إكساب المتعلّم أساسيّات المعرفة والتعرّف على مصادرها وتكوين اتّجاه إيجابي نحو التفكير العلمي وتنمية القدرة على ممارسة أساليب التعليم والتعلّم الذاتي؛ (ج) معرفة المتعلّم

لحقائق مجتمعه العربي والإسلامي وثقافته وتكوين اتّجاهات اجتماعية إيجابية وتنمية القدرة على المشاركة الفعّالة في مجتمع متغيّر؛ (د) إكساب المعارف المتعلّقة بالنمو الجسمي للمتعلّم وتكوين اتّجاه إيجابي نحو بناء الجسم ووقايته وممارسة العادات الصحية السليمة؛ و(هـ) إكساب المتعلّم المعارف والاتّجاهات والمهارات التي تساعد على تقبّل ذاته وتنمية قدرته على ضبط النفس وتحمل المسؤولية.و(3) أهداف متعلّقة بالمرحلة الثانوية، ومنها الآتي: (أ)بناء الشخصية القادرة على مواجهة المستقبل مع التأكيد على الهوية الثقافية الوطنية والإسلامية دون تعصّب يرفض تطوّر الفكر العالمي؛ (ب)إعداد المتعلّم القادر على الابتكار والتجديد والتحليل بتزويده بالمهارات الفكرية والعقلية اللازمة لعملية التعليم والتعلّم الذاتي؛ (ج) ترسيخ القيم الدينية والسلوكية في نفوس المتعلّمين والكشف عن استعدادات وقدرات ومهارات المتعلّمين والعمل على تنميتها؛ (د) إعداد المتعلّم لمواصلة تعليمه العالي والجامعي تحقيقاً للتنمية الشاملة؛ (هـ) الاهتمام برعاية المتعلّمين الفائقين وإتاحة الفرصة للموهوبين منهم بصقل مواهبهم وتنمية قدراتهم؛ (و)إكساب المتعلّمين المفاهيم العملية الإنسانية وتسخيرها لخدمة المجتمع؛ (ز)تنمية تقدير المسؤولية والعمل على أن يدرك المتعلّم ماله من حقوق وما عليه من واجبات؛ (ح)تنمية المهارات والميول والقدرات الخاصة مع إكساب المتعلّم حس التذوّق الفني؛ و(ط)التعرّف على حاجات المجتمع وإعداد جيل يسهم مساهمة فعّالة في النهوض بالمجتمع وتطوّره (وزارة التربية، 2013ب؛ وزارة التربية، 2014؛ وزارة التربية، 2016ب).

ونذكر فيما يلي بعضاً من هذه المشروعات التي تم تبنّيها من قبل وزارة التربية لتحقيق رؤية العام 2035، وهي: (1) مشروعات تطوير مناهج المواد الدراسية للمراحل التعليمية المختلفة (خلال 15 سنة الماضية)؛ (2) مشروع تطوير المناهج للمواد الدراسية لجميع المراحل التعليمية وفقاً للمعايير والكفايات للمنهج الوطني الكويتي - المشروع الحالي؛ (3) مشروع تأصيل وغرس القيم والمفاهيم الإيجابية لدى المتعلّم؛ (4) مشروع تعميق الاهتمام بالعلوم الأساسية؛ (5) مشروع إنشاء مناهج لمواد دراسية نوعية قائمة، كمناهج: مادة "التربية الفنية" (لجميع المراحل التعليمية)، مادة "التربية البدنية" (لجميع المراحل التعليمية)، مادة "التربية الموسيقية" (للمرحلتين الابتدائية والمتوسطة)، ومادة "نجارة وديكور" (للمرحلة المتوسطة)؛ (6) مشروع تدريس مناهج جديدة لمواد دراسية إلزامية مُستحدثة، كمناهج: مادة "التربية الوطنية" (للمرحلة الابتدائية)، مادة "مهارات الحياة" أو "التربية الحياتية" (للمرحلتين الابتدائية والمتوسطة)، مادة "القرآن الكريم" (لجميع المراحل التعليمية)، ومادة "الدستور وحقوق الإنسان" (للمرحلة الثانوية)؛ و(7) مشروع تدريس مناهج جديدة لمواد دراسية اختيارية مُستحدثة للصّفين 11 و12 للمرحلة الثانوية، كمناهج: مادة "كرة قدم الصالات"، مادة "كرة طائرة"، مادة "التايكوَندو"، مادة "لياقة بدنية"، مادة "الرسم والتصوير"، مادة "الخزف"، مادة "التصميم الزخرفي"، مادة "الصباغة والطباعة"، مادة "تربية موسيقية - بيانو"، مادة "تربية موسيقية - كمان"، مادة "تربية موسيقية -

عود"، مادة "تربية موسيقية - قانون"، مادة "التربية البيئية"، مادة "الزراعة والتخضير"، مادة "الإحصاء"، مادة "المكتبات"، مادة "البحث العلمي"، مادة "مبادئ إعداد التقارير العلمية"، مادة "التعامل مع المؤسسات"، مادة "إعلام وصحافة - باللغة العربية"، مادة "إعلام وصحافة - باللغة الإنجليزية"، مادة "الصحة النفسية"، مادة "التطوّع"، مادة "السياحة"، مادة "التوعية المرورية"، مادة "محادثة اللغة الفرنسية - 1"، مادة "محادثة اللغة الفرنسية - 2"، ومادة "الدستور وحقوق الإنسان" (التركي، 2013؛ وزارة التربية، 2015؛ وزارة التربية ووزارة التعليم العالي، 2014).

ثالثاً: مشروعات الارتقاء بأداء المعلّم

تهتم وزارة التربية بالمعلّم فهو الملقّن والميّسر والموّجه والمُعين للمتعلّم في مراحله التعليمية؛ لذا فإنّ هذه المشروعات تصبو في مُجملها إلى تحقيق الأهداف التالية: (1) أهداف تتعلّق بالحفاظ على معايير إعداد مهنة التدريس، وهي كالآتي: (أ) إعداد نظام الرخصة المهنية للمعلّم بما يتوافق مع المعايير العالمية؛ (ب) تقويم دوري لقواعد الترخيص وإجراءاته والإشراف على تجديده وإصدار دليل المتطلّبات الخاصة به؛ (ج) إنشاء الملف الإنجازي الإلكتروني للمعلّمين وإدارات المدارس وفقاً للمعايير المهنية؛ (د) وضع وتطوير اختبارات تراخيص تمهين التعليم بالتعاون مع مختصّين في كليات إعداد المعلّمين وتقييم نتائج اختبارات رخصهم؛ (هـ) وضع معايير المعلّمين العاملين في الحقل التربوي بدولة الكويت ومديري المدارس الحكومية والخاصة وتطوير المعايير التربوية؛ و(و) تحديد احتياجات المدارس من أعضاء الهيئة التعليمية والإشرافية والإدارية وإعداد اختبارات تراخيص التعليم بأنواعها المختلفة. (2) أهداف تتعلّق بالأسس الموضوعية لاختيار المعلّمين، وهي كالتالي: (أ) وضع ضوابط وأسس علمية لاختيار المعلّمين الجدد؛ (ب) وضع ضوابط موضوعية لاختيار المعلّمين للوظائف الإشرافية؛ (ج) تحفيز المعلّم على التميّز العلمي وزيادة النشاط الابتكاري؛ (د) استحداث نظام الرخصة المهنية لجميع وظائف مهنة التدريس؛ (هـ) تقييم الوضع الراهن لنظام اختيار المعلّمين الجدد واختيارهم للوظائف الإشرافية؛ (و) توفير البرامج الملائمة لتطوير الملكات الإبداعية والابتكارية لدى المعلّم؛ (ز) إعادة النظر في نظام تقويم الأداء للمعلّم؛ و(ح) تطوير أداء جهاز التوجيه الفني للمواد الدراسية. (3) أهداف تتعلّق بالمعلّم، وهي كالآتي: (أ) تنمية اتّجاهات المعلّم نحو مهنته وتقديره لعمله التربوي؛ (ب) التدريب المستمر للمعلّم بما ينسجم مع مفهوم التربية المستدامة؛ (ج) تزويد المعلّم بمهارات جديدة تمكّنه من حل ما يواجهه من المشكلات التربوية؛ (د) رفع كفاية المعلّم مع ما يتطلّبه من مهنته اليوم؛ (هـ) تزويد المعلّم بالمستجدّات في المجال التقني والعلمي والمهني (النظريات التربوية)؛ (و) مواكبة ما يستجد من مناهج وطرائق التدريس والوسائل المُعينة؛ (ز) تأهيل المعلّمين أصحاب المؤهّلات غير التربوية؛ و(ح) تنمية الصفات القيادية للمعلّم واطّلاعه على خبرات زملائه المعلّمين. (4) أهداف تتعلّق بطرق التدريس وفق مهارات القرن الحادي والعشرين، وهي كالتالي: (أ) مواكبة الجديد لتطوير العملية التعليمية والتعلّمية وفق المعايير الدولية؛

(ب) الاستفادة من الثورة المعرفية والتفجّر المعرفي في جميع مجالات العلم والمعرفة؛ (ج) الاستعانة بما هو جديد في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتّصالات؛ (د) متابعة المستجدّات المتسارعة في مجال استراتيجيات وطرق التعليم والتعلّم؛ (هـ) تطبيق التوجّه العالمي نحو التقيّد بالجودة الشاملة للعملية التعليمية والتعلّمية والاعتماد الأكاديمي؛ و(و) التعرّف على الأنظمة التعليمية والتعلّمية وأساليب التطوير المتنوّعة والتعليم والتعلّم الذاتي وفق التقنيات المعاصرة (وزارة التربية، 2013ب؛ وزارة التربية، 2014؛ وزارة التربية، 2016ب). و(5) أهداف تتعلّق بنموذج (STEM)، وهي: (أ) إكساب المتعلّمين المعرفة، وتتضمّن: المفاهيم العلمية، العمليات الرياضية، المعرفة التكنولوجية، وعملية التصميم الهندسي؛ (ب) إكساب المتعلّمين المهارات اللازمة لهم، وتشمل: مهارات علمية أساسية،مهارات الرياضيات الأساسية، مهارات حل المشكلات الرياضية، مهارات الاستقصاء، مهارات حل المشكلات مفتوحة النهاية، مهارات تكنولوجية،مهارات البرمجة الحاسوبية،مهارات التصميم الهندسي، المهارات العليا للتفكير(العلمي، الإبداعي، التصميمي، المنطقي، الفراغي، والناقد)، مهارات الاتّصال، مهارات اتّخاذ القرار، والمهارات فوق المعرفية(التخطيط، الحكم، والتقويم)؛ (ج) إكساب المتعلّمين الوعي والاتّجاهات والميول والقيم، وتضم: الوعي بالمشكلات المحلية والعالمية،الاتّجاه نحو العلم والتكنولوجيا، الاهتمام بالتطبيقات التكنولوجية والميل نحو الابتكار وحل المشكلات الواقعية، امتلاك القيم العلمية والبيئية، وأخلاقيات العلم والتكنولوجيا؛ (د) إكساب المتعلّمين السلوك اللائق، ويشتمل: إظهار الشخصية العلمية المتنوّرة، وإبراز التفكير المنطقي؛ (هـ) استخدام المتعلّمين السببية المنطقية المتضمّنة في كل مما يلي: التفكير الناقد، عملية التصميم الهندسي، التطبيقات الرياضية، التطبيقات العلمية والهندسية، والإبداع والتحليل على المستوى المحلي والدولي؛ (و) الانغماس في الاستقصاء عن طريق الأسئلة والبحوث؛ (ز) التعاون والاتّصال مع الخبراء وفرق العمل في المجالات العلمية، والتكنولوجية، والهندسية؛ (ح) تطبيق التكنولوجيا بطريقة استراتيجية تتكوّن من المراحل التالية: التعرّف، فهم الأسئلة، الحلول، تحليل المخاطر والحدود، المسئولية الأخلاقية، والإبداع؛ (ط) اكتساب أبعاد التنوّر التكنولوجي؛ و(ي) اكتساب قدرات الاعتماد على الذات، والتعلّم المستمر، والتعلّم مدى الحياة (غنيم، 2015).

ونذكر فيما يلي بعضاً من هذه المشروعات: (1) مشروع تمهين التعليم (رخصة المعلّم)؛ (2) مشروع وضع أسس موضوعية لاختيار المعلّمين؛ و(3) مشروع التدريس بطريقة STEM. وممّا هو جدير بالذكر أنّ هذه المشروعات في طور التنفيذ ولمْ تُطبّق فعليّاً في الميدان التربوي حتّى يومنا هذا.

رابعاً: مشروعات تطوير الإدارة التربوية والقيادة المدرسية

إنّ التقدم الذي أحرزته الدول المتقدّمة كان نتيجة اهتمامها بأنظمتها التربوية، ولأنّها وضعت التربية (التعليم والتعلّم) في صدارة أولويّاتها وبرامجها وسياساتها. لذا

تسعى وزارة التربية لمواكبة هذه الدول إلى إحداث نقلة نوعية في العملية التعليمية والتعلّمية عن طريق تحسين وتجويد عناصر ومكوّنات المنظومة التربوية كافة، واستخدام الموارد البشرية والمادية وتوجيهها توجيهاً سليماً، لنتمكّن من مواجهة تحدّيات مختلفة مفروضة على دولة الكويت لعظم دورها خليجياً وإقليمياً وعالمياً نتيجةً للسياسة الرشيدة التي ينتهجها صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح - يحفظه الله ويرعاه، وهو الأمر الذي يفرض علينا استثمار إنجازات الماضي، والاستفادة منها في تخطّي مشكلات الحاضر، واستشراف المستقبل، مستنيرين بقول سموّه "إنّ قوة الوطن تكمن في الأخذ بأسباب العلم، ومنجزاته العقلية والتكنولوجية، وتسخير ذلك كلّه لعملية التنمية والبناء والتطوير" (الفضلي، 2015).

ونظراً لما للإدارة التربوية والقيادة المدرسية من أهمية حيويّة في المنظومة التربوية، فقد حرصت وزارة التربية على أن تكون الإدارات التربوية التي تشرف عليها ذات أداء متميّز وجودة وكفاءة عالية وفعّالة في المراحل التعليمية المختلفة من رياض الأطفال إلى المرحلة الثانوية - لأن ذلك سينعكس بدوره على المتعلّمين؛ ولذا فإنّ الوزارة تبنّت حزمة من المشروعات الخاصة بتطوير الإدارة التربوية والقيادة المدرسية، وهي في مُجملها تهدف إلى ما يلي: (1) تحقيق التنمية المهنية الشاملة للقياديّين والعاملين في جميع مكوّنات المنظومة التربوية، وبخاصة الإدارات المدرسية؛ (2) تقييم البيئات المدرسية بنوعيها العام والخاص؛ (3) تطوير البيئات المدرسية وتأهيلها واستثمارها بمشروعات حيوية كمدارس خاصة أو نوعية يُمكنْ أنْ يُستفاد منها لخدمة المجتمع؛ (4) زيادة كفاءة أو رفع مستوى درجة الأداء في جميع مجالات الأعمال والوظائف ذات الصلة بالمنظومة التربوية في دولة الكويت وتطوير كافة العاملين بها علمياً ومهنياً؛ (5) تطبيق معايير الاعتماد الأكاديمي في المدارس الحكومية والخاصة؛ (6) تعزيز آليّات التواصل بين البيئات التربوية المختلفة - ومنها المدارس - ومؤسسات البحث العلمي والقطاعات الحيوية ذات العلاقة؛ (7) تفعيل مشاركة المدارس في الفعاليّات المحلية والخليجية والإقليمية والعالمية من خلال استحداث أنشطة ومسابقات علمية وثقافية وفنية ورياضية(الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية، 2016أ؛ راضي، 2010؛ وزارة التربية، 2015)؛ (8) متابعة الإدارة المطوّرة إنجاز الهيئتين الإدارية والتعليمية مهامها المهنية بكل دقة من خلال التنسيق بين الهيئتين للرُقي بمستوى المتعلّم؛ (9) القدرة على الالتزام والتأثير والتطوير المستمر والشامل بما يكفل تحقيق الأهداف التربوية؛ (10) تعزيز قدرات المدرسة بما يمكّنها من تقديم تعليم نوعي من خلال توفير بيئة مدرسية وصَفّية وشراكة مجتمعية فعّالة؛ (11) تطوير قدرات الإدارة التربوية والقيادة المدرسية وإكساب الإداريّين والمعلّمين المهارات المهنية والعلمية والفنية بالإضافة إلى توظيف تقنيات التعليم والتعلّم الحديثة وإثرائها بالأنشطة التي تنمّي قدرات المتعلّم الذاتية؛ (12) إتاحة الفرصة لجميع الإداريّين والمعلّمين والمتعلّمين للمشاركة في اتخاذ القرارات التربوية لتطوير العملية التعليمية والتعلّمية؛ (13) الانتقال من السلطة المركزية إلى السلطة الديمقراطية (اللاّمركزية) في المشاركة والبناء لمصلحة العملية التربوية؛

(14) تواصل الإدارة المطوّرة مع المجتمع: أولياء الأمور، الهيئات الحكومية، ومؤسّسات النفع العام؛ و(15) العمل على تحسين وتجويد المخرجات التربوية (جمعه، 2014).

ونذكر فيما يلي بعضاً من هذه المشروعات: (1) مشروع تطبيق السلم التعليمي الجديد (5-4-3)؛ (2) مشروع الاعتماد الأكاديمي للمدارس؛ (3) مشروع الملف الإنجازي؛ (4) مشروع تطوير الإدارة/القيادة المدرسية؛ (5) مشروع القسم الإداري في المدارس؛ (6) مشروع تحويل رياض الأطفال إلى مرحلة إلزامية؛ (7) مشروع المدارس المتميّزة؛ (8) مشروع مدارس المستقبل؛ (9) مشروع مدارس مركز صباح الأحمد للموهبة والإبداع؛ (10) مشروع صياغة سياسات منظومة التعليم؛ (11) مشروع دراسة الفترة الزمنية للعملية التعليمية؛ (12) مشروع تحقيق التميّز الإداري؛ (13) مشروع رفع جودة النظم الإدارية؛ (14) مشروع تجويد الأداء المدرسي (رفع أداء العملية التعليمية)؛ (15) مشروع تكامل سياسات وآليّات المنظومة التعليمية؛ (16) مشروع التنمية الطلابية بالشراكة المجتمعية؛ (17) مشروع الشراكة المجتمعية مع القطاع الخاص؛ (18) مشروع التخصيص التدريجي للمدارس الحكومية؛ (19) مشروع الإدارة المتكاملة لمنظومة البيئة التعليمية في جميع مرافق الوزارة؛ و(20) مشروع اللامركزية في المناطق التعليمية.

خامساً: مشروعات تطوير البيئة التربوية

ارتأتْ وزارة التربية خلال السنوات الأخيرة - نتيجةً لتدنّي مؤشّرات المسابقات العلمية والدراسات التقييميّة العالمية والتي كانت دون مستوى الطموح - أن تولي المنظومة التربوية اهتماماً أكبر، في جميع مراحلها التعليمية، وهذا ما تطلّب جهداً مضاعفاً في جميع الإدارات العاملة فيها (الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية، 2016أ). لذا أقرّت الوزارة عدة مشروعات خاصة بتنمية وتطوير وتحسين البيئات التابعة للمنظومة التربوية بشكل عام لتتواءم مع متطلّبات العصر المعرفي، وهذه المشروعات في مُجملها تهدف إلى: (1) خلق بيئات تربوية جاذبة ومريحة وصحية وفعّالة ومنتجة؛ (2) تطوير وصيانة المنشئات والمرافق التربوية وتجهيزها بأحدث الموارد المادية من أثاث وأجهزة (أدوات/معدّات تكنولوجية وتقليدية) وبرمجيّات وألعاب تربوية وخدمات وبُنى تحتية اتّصالية وشبكية وغيرها من المُستلزمات؛ (3) تأهيل البيئات التربوية لتشجّع البحث العلمي والابتكار؛ (4) تطوير البيئات المدرسية وتأهيلها واستثمارها بمشروعات حيوية كمدارس خاصة أو نوعية يُمكنْ أنْ يُستفاد منها لخدمة المجتمع؛ (5) استغلال أوقات الفراغ بما يعود على التربويّين بالنفع (كممارسة السباحة، رفع مستوى اللّياقة البدنية، ممارسة هواية التمثيل والإخراج والتأليف، الاطّلاع على الكتب والمجلات والدوريات العلمية، تصفّح الإنترنت، واستخدام مختبرات الحاسوب)؛ و(6) توفير فرص التدريب في جميع المناطق التعليمية (الأثري، 2016؛ وزارة التربية، 2015).

ونذكر فيما يلي بعضاً من هذه المشروعات: (1) مشروع البيئة المدرسية الجاذبة؛ (2) مشروع صيانة وتجهيز أدوات المختبرات العملية/العلمية؛ (3) مشروع الخزّانات الشخصية للمتعلّمين؛ (4) مشروع تخفيف الحقيبة المدرسية؛ (5) مشروع أحواض السباحة؛ (6) مشروع صالات رياضية (التربية البدنية)؛ (7) مشروع صالات البولينغ؛ (8) مشروع تحديث المسارح المدرسية؛ (9) مشروع تحديث المختبرات اللغوية؛ (10) مشروع تطوير الأثاث المدرسي؛ (11) مشروع مُفكّرة تلميذ المرحلة الابتدائية؛ (12) مشروع تحديث ألعاب الساحة في مرحلة رياض الأطفال؛ (13) مشروع تحديث الألعاب التربوية في مرحلة رياض الأطفال؛ (14) مشروع إنشاء مراكز التدريب في المناطق التعليمية؛ (15) مشروع إنشاء مراكز رعاية المتعلّمين في المناطق التعليمية؛ (16) مشروع تجهيز مختبرات ومعامل قياس القوام والكشف عن تشوّهاته في المناطق التعليمية؛ و(17) مشروع استدامة البيئة التعليمية.

سادساً: مشروعات التقويم والقياس الوطنية والدولية

حرصت وزارة التربية بسبب تدّني المؤشرات التربوية التحصيلية للمتعلّمين في اختبارات القدرات الجامعية الوطنية والدراسات التقويمية العالمية والمسابقات الإقليمية والدولية - والتي كانت دون مستوى الطموح خلال السنوات الأخيرة - أن تولي المنظومة التربوية بكافة مكوّناتها اهتماماً أكبر. لإعداد جيل متسلّح بالأخلاق الحميدة والعلوم المعرفية النافعة والمهارات والكفايات والاتّجاهات والقيم والخبرات اللازمة له في جميع المراحل التعليمية ومن ثمّ في حياته العلمية والعملية؛ وانطلاقاً من إيمان الوزارة بأهمية التقويم واسع النطاق لتطوير المنظومة التربوية، وسعياً منها للّحاق بمصاف الدول المتقدّمة في هذا الحقل، فقد تبنّت حزمة من مشروعات التقويم والقياس الوطنية والعالمية، وتهدف هذه المشروعات إلى تحقيق أهداف متعدّدة، ومنها: (1) قياس قدرات المتعلّمين خارج نظام المعدّل العام (النسبة المئوية) للثانوية العامة في مواد دراسية أساسية (كمواد اللّغتين العربية والإنجليزية والرياضيات والعلوم والكيمياء) - والتي تعتمد على أسلوب التفكير والتحليل والتحدّي وحل المشكلات - وذلك لتحديد تخصّصاتهم العلمية بما يتوافق مع مستوياتهم وقدراتهم وبحيث تتّسق في النهاية المخرجات التربوية مع متطلّبات أو احتياجات سوق العمل؛ (2) ترسيخ الوعي بثقافة إجراء تقييم موضوعي ومحايد للمنظومة التربوية عبر دراسته ونقده وتحليله بطريقة علمية للتعرّف على النقاط الإيجابية والسلبية فيها؛ (3) المساهمة في إعطاء صورة تقييمية شاملة ومتكاملة عن التحصيل العلمي أو الأكاديمي للمتعلّمين، وتحديد نقاط القوة والضعف لديهم، وحصر السبل الكفيلة لعلاج عوامل القصور؛ (4) قياس القدرات المعرفية للمتعلّمين - من معلومات وكفايات ومهارات واتّجاهات وقيم وخبرات (علمية وعملية واجتماعية) - التي تساعد على تفسير الظواهر وشرحها، وتحليل البيانات اعتماداً على خلفيّاتهم من المعارف والتجارب، وفهم واستخدام الأشكال اللّغوية الكتابية؛ (5) تقديم المساعدات الفنّية لصياغة سياسات واستراتيجيات لإصلاح المنظومة التربوية؛ (6) دراسة مدى فعّالية المناهج المطبّقة وطرق تدريسها

وتعلّمها وأساليب تقويمها، والأنشطة التربوية المستخدمة، والموارد والخدمات التعليمية والتعلّمية المتاحة في البيئة المدرسية، وبرامج التطوير والتدريب المهني الخاص بالمعلّمين؛ (7) التوصّل إلى أهم وأفضل السبل المؤدّية إلى تعليم وتعلّم أمثل عبر مقارنة مستويات المتعلّمين في العالم، وكشف أوجه القصور لديهم، واستفادة الدول ذات الأداء الضعيف من تجارب الدول المتفوّقة؛ (8) الاهتمام بتطوير طرق التقويم والقياس بحيث يتم التركيز على التقويم البنائي وقياس المهارات والكفايات والاتّجاهات والقيم والخبرات المكتسبة فكرياً وعملياً والتقليل من أسئلة التذكّر والحفظ؛ (9) يساعد على متابعة المؤثّرات النسبية للتعليم والتعلّم حيث يصبح من المُمكن مقارنة نتائج المتعلّمين في المراحل التعليميّة المختلفة؛ (10) تحقيق مراتب متقدّمة من خلال تطبيق اختبارات التقويم والقياس المحلية والمشاركة بفعّالية في دراسات التقويم والقياس الدولية وذلك لقياس جودة التحصيل الأكاديمي أو العلمي للمتعلّمين؛ و(11) تأهيل الكفاءات الفنّية الوطنية من التربويّين في النواحي الأساسية للتقويم والقياس التربوي (الشاعري، 2010؛ العيسى، 2013؛ وزارة التربية، 2013أ؛ وزارة التربية، 2015؛ وزارة التربية ووزارة التعليم العالي، 2014).

ونذكر فيما يلي بعضاً من هذه المشروعات: (1) مشروع التقويم والقياس الوطني لتقييم التحصيل الطلابي (دراسة ميزة MESA الوطنية للعلوم والرياضيات واللّغتين العربية والإنجليزية) لجميع المراحل التعليمية؛ و(2) مشروعات التقويم والقياس الدولية لتقييم التحصيل الطلابي (دراسة تيمز TIMSSالدولية للعلوم والرياضيات - دراسة بيرلز PIRLSالدولية للقراءة - دراسة بيزا PISA الدولية للعلوم والرياضيات والقراءة).

سابعاً: مشروعات تكنولوجيا المعلومات والاتّصالات

لا يختلف شخصان على أنّ وسائل وأدوات وخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتّصالات صارت لا تُفارقنا - صغاراً وكباراً - في حياتنا اليومية، واستخداماتها المتعدّدة باتتْ تتزايد يومياً في جميع المناحي والمجالات بما في ذلك المجال التربوي، حيث أضحت جزءاً ومكوّناً حيوياً في سبيل تطوير المنظومات التربوية (التعليمية والتعلّمية) لتتواءم مع متطلّبات واحتياجات الأمم والشعوب في هذا العصر المعرفي الذي نتعايشه (وزارة التربية، 2015). وتماشياً مع هذا التوجّه العالمي فقد حرصت وشجّعت وزارة التربية في دولة الكويت على توظيف وسائل وأدوات وخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتّصالات - كونها أحد الأعمدة والأركان الأساسية للمبادرة الوطنية الخاصة بتطوير منظومتها التربوية لتتواكب مع متطلّبات واحتياجات القرن الحادي والعشرين - واستخدامها في كافة مكوّنات المنظومة التربوية المطوّرة لتساهم في إعداد النشء القادر على التعايش والإنتاجية والتنافس في هذا العصر المعرفي.

وعليه، فقد تبنّت الوزارة مجموعة من المشروعات الخاصة بتكنولوجيا المعلومات والاتّصالات التربوية، وهي تهدف في مُجملها إلى: (1) مواكبة العصر المعرفي -

عصر تكنولوجيا المعلومات والاتّصالات - والاستفادة من وسائل وأدوات وخدمات التكنولوجيا الحديثة في كل مكونّات المنظومة التربوية بشكل يساهم توفيرها في تسهيل وتحسين جميع المهام والأعمال المنوطة بها؛ (2) التأكيد على تطوير الأداء ورفع القدرات والارتقاء بمستوى كفاءة المتعلّمين والهيئة التعليمية والإشرافية والإدارية - في المدارس والقطاعات التربوية المختلفة - في مجموعة واسعة من المعارف الضرورية للتعامل الفعّال مع وسائل وأدوات وخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتّصالات؛ (3) إعداد وتأهيل المعلّمين - أثناء الخدمة - لتوظيف واستخدام وسائل وأدوات وخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتّصالات التربوية لإنجاز المهام المرتبطة بطبيعة عملهم من خلال تشجيعهم على الالتحاق بدورات محو أميّة التكنولوجيا وإلزامهم الحصول على شهادات ورخص دولية في هذا المجال تتم مكافأته مادياً عليها، وتفيدهم عند التقدم للترقّي للوظائف الإشرافية؛ (4) تأهيل جميع التربويّين العاملين في قطاعات الوزارة المختلفة (بما فيها المدارس) بالمؤهّلات الأساسية اللازمة للعصر المعرفي - عصر تكنولوجيا المعلومات والاتّصالات - للارتفاع بإنتاجيّتهم العامة؛ (5) تعميق نشر الثقافة التكنولوجية الحاسوبية المعلوماتية الاتّصالية بين المتعلّمين للقضاء على الأميّة ولرفع مستوى إتّقان المتعلّمين في هذا الجانب الحيوي؛(6) الاعتماد على الوسائل والأدوات والخدمات التعليمية والتعلّمية الحديثة المستخدمة في إيضاح وتيسير وإيصال معارف القرن الحادي والعشرين - من معلومات وكفايات ومهارات واتجاهات وقيم وخبرات علمية وعملية واجتماعية؛(7) توفير البُنى التحتية التكنولوجية والحاسوبية والمعلوماتية والاتّصالية (الشبكية السلكية واللاسلكية) - من مكوّنات مادية (معدّات أو أجهزة) وبرمجية وكفاءات فنية بشرية - في الوزارة وجميع المدارس والبيئات التربوية التابعة لها؛ (8) اتّصال وزارة التربية وجميع المدارس والقطاعات والمؤسّسات التربوية الخاضعة لإشرافها مع بعضها البعض من خلال الربط الشبكي العالي السرعة عن طريق الألياف الضوئية؛ (9) إنشاء قناة تربوية كوسيلة للتخلّص من ظاهرة الدروس الخصوصية؛ (10) إنتاج كتب إلكترونية تفاعلية وبطريقة جاذبة لمختلف المناهج الدراسية المدرسية لغرض زيادة التحصيل العلمي للمتعلّمين؛(11)تعزيز مفهوم الحكومة الإلكترونية والترشيد في استخدام المعاملات الورقية إلى أقصى حد ممكن من خلال دعم التغيير من النظام الورقي إلى النظام الإلكتروني لإرسال المراسلات والتعاميم والنشرات بين كافة مكوّنات المنظومة التربوية ممّا سيوفّر الوقت والجهد والدقة والسرية التامة؛ (12) تعزيز التجهيزات والإعدادات الأمنية لكافة الأنظمة المعلوماتية لجميع مكوّنات المنظومة التربوية؛(13) رفع مستوى جودة التعليم والتعلّم في المواد الدراسية التي يدرسها المتعلّمين وتقليص الفجوة في نوعية التعليم والتعلّم؛ و(14) الارتقاء بمخرجات المنظومة التربوية لمواكبة المستجدّات الحديثة(وزارة التربية، 2015).

ونذكر فيما يلي بعضاً من هذه المشروعات: (1) مشروع تدريس مادة "الحاسوب" للمرحلة الابتدائية؛ (2) مشروع تدريس مادة "المعلوماتية" للمرحلة المتوسطة؛ (3) مشروع تدريس مادة "تقنية المعلومات" للمرحلة الثانوية؛ (4) مشروع تدريس مادة

"الروبوت" في مدارس الكويت؛ (5) مشروع تطوير مناهج مادة "الكهرباء والإلكترونيّات" للمرحلة المتوسطة؛ (6) مشروع الفلاش ميموري؛ (7) مشروع بوابة الكويت التعليمية الإلكترونية؛ (8) مشروع المربع الإلكتروني؛ (9) مشروع المبادرة الوطنية التنموية للتعلّم الإلكتروني"طالب"؛ (10) مشروع المبادرة الوطنية للتعليم الإلكتروني؛ (11) مشروع الأجهزة المحمولة "اللابتوب" والذي استبدل بالأجهزة اللوحية "التابلت" للمتعلّمين والمعلّمين؛ (12) مشروع محو الأمية الحاسوبية لمعلّمي المجالات الدراسية الأخرى؛ (13) مشروع التراسل الإلكتروني بين قطاعات الوزارة؛ (14) مشروع السبّورة الذكية/التفاعلية؛ (15) مشروع المختبرات الذكية؛ (16) مشروع الفصول الذكية؛ (17) مشروع البنية التحتية للوزارة والمدارس؛ (18) مشروع ربط الوزارة والمناطق والمدارس عن طريق الألياف الضوئية؛ (19) مشروع إنشاء القناة الفضائية التلفزيونية التعليمية الكويتية؛ (20) مشروع كاميرات المراقبة للوزارة والمدارس؛ (21) مشروع المحتوى الإلكتروني (المنهج التفاعلي)؛ (22) مشروع الاختبارات الإلكترونية للوظائف الإشرافية؛ (23) مشروع ميكنة مكتبة شعبة الوثائق بديوان الوزارة؛ (24) مشروع برمجة الواجبات المنزلية لطلبة المدارس؛ (25) مشروع تطوير التجهيزات المدرسية بالتعليم العام وجميع أنواع التعليم الأخرى من خلال تزويد المدارس بأحدث الأجهزة والتقنيات التربوية؛ (26) مشروع الكتب التفاعلية لمناهج المرحلة الثانوية؛ (27) مشروع تطبيق الاستراتيجية الوطنية لاستخدام تكنولوجيا المعلومات في العملية التعليمية بالتعليم العام وجميع أنواع التعليم الأخرى وتطوير مشروعات الحكومة الإلكترونية في الأعمال الإدارية؛ (28) مشروع إنشاء مراكز مصادر التعلّم؛ (29) مشروع شهادة الرخصة الدولية لقيادة الحاسوب (ICDL)؛ و(30) مشروع شهادة كامبردج الدولية في مهارات تقنية المعلومات (CIT).

منهج الدراسة وإجراءاتها

منهج الدراسة

اعتمدت هذه الدراسة منهج البحث الكمّي الوصفي المسحي الارتباطي التحليلي وذلك لتحديد اتّجاهات وآراء ووجهات نظر التربويّين في دولة الكويت نحو المشروعات الخاصة بتطوير المنظومة التربوية؛ وبالأخص تحديد مستوى درجة إلمامهم بها ودرجة رغبتهم فيها ودرجة رضاهم عنها.يقوم المنهج الوصفي بدراسة كافة أفراد مجتمع الدراسة أو عينة كبيرة منهم،ومن ثم إعطاء وصف دقيق للحقائق والمفاهيم والخصائص والأسباب والاتّجاهات والآراء ووجهات النظر المُتعلّقة بطبيعة ودرجة وجود ظاهرة معاصرة أو مشكلة محدّدة، يتم التعبير عنها إماّ كيفيّاً أو كمّياً وذلك بشكل علمي وعملي بحيث يساعد في التعرّف على حقيقتها في أرض الواقع. بمعنى أنّ المنهج الوصفي لا يقف عند حد جمع البيانات لوصف ظاهرة ما، وإنّما يتعدّى ذلك إلى توضيح العلاقة ومقدارها وقوّتها واستنتاج الأسباب الكامنة وراء سلوك

معين من معطيات سابقة (العساف، 2010؛ صفر، 2017؛ صفر والقادري، 2013) (Healey, 2016; Rovai, Baker, & Ponton, 2014).ويومئمراد وهادي (2012) على أنّنا في المنهج الوصفي المسحي نجمع البيانات عن طريق طرح عدد من الأسئلة المرتبطة بالموضوع قيد الدراسة على عينة كبيرة من مجتمع الدراسة لغرض تحديد الخصائص والصفات المتمايزة لمجموعة معينة؛ وتكون الاستبانة هي الأداة المستخدمة في أغلب الأحيان.

أمّا المنهج البحثي الوصفي الارتباطي فهو الذي يسعى لدراسة العلاقات الارتباطية بين المتغيّرات المختلفة، حيث أنّ الباحث يحاول معرفة أو الكشف عن العلاقة بين تغيّر ظاهرة معيّنة والتغيّر الذي يُحدثه أو يُصاحبه في ظاهرة أخرى بواسطة استخدام أساليب الارتباط الإحصائية مثل اختبار سبيرمان Spearman واختبار بيرسون Pearson. إنّ المنهج الوصفي الارتباطي يسعى إلى كشف نوع العلاقة ما بين مستوى درجة الإلمام بالمشروعات التربوية التطويرية ودرجة الرغبة فيها، وبين درجة الإلمام بالمشروعات التطويرية ودرجة الرضا عنها، وبين درجة الرغبة في المشروعات التطويرية ودرجة الرضا عنها؛ وتحديد طبيعتها وقوّتها واتّجاهها ومقدارها. كما يسعى كذلك إلى الوقوف على علاقة كل من درجة الإلمام والرغبة والرضا ببعض المتغيّرات الديموغرافية - المستقلة - التي اشتملت عليها الدراسة(القحطاني، العامري، آل مذهب، والعمر، 2013؛ فلمبان، 2008).

في حين أنّنا نطبّق المنهج الوصفي التحليلي - تحليل المحتوى - لنتعمّق في دراسة الظاهرة أو المشكلة أو الموضوع أو الموقف أو الحالة، ونقوم بمقابلة مجموعات الدراسة المختلفة باختلاف المُتغيّرات وقياس مدى تأثيرها على استجابات عينة البحث؛ ويكون عادة بعد القيام بالمعالجة الإحصائية لاستجابات المشاركين (مراد وهادي، 2012). ويتميّز هذا المنهج بوحدة مصدر المعلومات أو البيانات - فالمعلومات فيها تستخلص من مصدر واحد هو "الوثائق بمفهومها العام" - بالإضافة إلى أنّ التحليل فيه يتم كميّاً، ويعتمد أصلاً على التكميم أي الأسلوب الكمّي في التحليل (الحصر العددي لوحدة التحليل المختارة)، ولكنّه يستخدم لتحقيق أغراض مختلفة هي: (1) الوصف الكمّي للظاهرة قيد الدراسة، فقد يجري الباحث دراسة يكون الغاية منها هو الوصف من خلال الرصد التكراري لوحدة التحليل المختارة؛ (2) المقارنة، كأنْ يُطبّق البحث لهدف مقارنة مدى تكرار ظاهرة معيّنة بظاهرة أخرى؛ والغرض الأخير (3) التقويم، كأنْ تُجْرى الدراسة البحثية بغرض الوصول إلى إصدار حكم معيّن على الاتّجاه الغالب (العام) حول قضية أو مشكلة أو ظاهرة معيّنة في مصدر المعلومات أو البيانات (كأنْ يكون مثلاً المشروعات الخاصة بتطوير المنظومة التربوية في دولة الكويت)، وهل الاتّجاه العام يؤيّد أو يعارض أم هو محايد (العساف، 2010).

وعليه، يُعد المنهج البحثي الكميّ الوصفي المسحي الارتباطي التحليلي هو المنهج الأنسب والأكثر ملاءمةً لطبيعة الدراسة ولتحقيق أهدافها. ويُمكن تطبيق هذه النوعية من المنهجية البحثية إذا كُنّا نتطلّع ونرغب في استكشاف المزيد من المعلومات

والحقائق حول مبحث ما ذات أهمية وحيوية وأولويّة بحيث يكون لدينا إلمام ووعي بسيط حوله، فيتم تجميع البيانات ثم تقويمها بأسلوب وصفيٍّ مسحيٍّ ارتباطيٍّ تحليليٍّ يُساعد على تقديم نظرة أو رؤية علميّة وصفيّة تفصيليّة تحليليّة ثاقبة ومُستفيضة حول هذا الموضوع قيد البحث والدراسة (العساف، 2010؛ صفر، 2017) (Levin, Fox, & Forde, 2013).

مجتمع وعيّنة الدراسة

شمل مجتمع الدراسة جميع التربويّين - من أعضاء الهيئة التعليمية (المعلّمون ورؤساء الأقسام العلمية، ويبلغ إجمالي عددهم حوالي 64,342 معلّم - بواقع 39,620 مواطن وحوالي 24,722 مقيم أو بواقع 16,328 ذكور وما يقارب 48,014 إناث) وأعضاء الهيئة الإدارية (المدراء والمدراء المساعدين، ويبلغ إجمالي عددهم حوالي 19,443 إداري - بواقع 17,969 مواطن وحوالي 1,474 مقيم أو بواقع 2,512 ذكور وما يقارب 16,931 إناث) وأعضاء الهيئة الإشرافية الفنّية (الموجّهون العموم والموجّهون الأوائل والموجّهون الفنّيون، ويبلغ إجمالي عددهم حوالي 1,569 موجّه - بواقع 1,243 مواطن وحوالي 326 مقيم أو بواقع 632 ذكور وما يقارب 937 إناث) - المُقيّدين في الفصل الدراسي الأول من العام الدراسي 2017-2018 في مدارس قطاع التعليم العام (الحكومي والخاص) فقط وفي المناطق التعليمية الست التابعة لوزارة التربية بدولة الكويت (وزارة التربية، 2016أ).أمّا عينة الدراسة فتكوّنت من 1062 مشاركاً تم اختيارهم بطريقة عشوائية طبقية لضمان تنوّع أفراد العيّنة، حيث تمّ اختيار الفئات الثلاث- السابق سردها- بطريقة مقصودة والتي تُمثل بدورها معظم مُكوّنات المجتمع التربوي، ومن ثمّ تم اختيار المشاركين لكل فئة أو شريحة بطريقة عشوائية آلية حيث بلغ عددهم 451 مشاركاً لفئة أعضاء الهيئة التعليمية و305 مشاركاً لشريحة أعضاء الهيئة الإدارية و306 مشاركاً لفئة أعضاء الهيئة الإشرافية الفنّية، وقد تمّ الاعتماد عليها في معالجة وتحليل النتائج.

أداة الدراسة

تمّ تصميم أداة الدراسة البحثية- الاستبانة - بكل دقّة وموضوعيّة، وقد تضمّنت قسمين رئيسيّين: (1) قسم المعلومات الديموغرافية، و(2) قسم محاور الدراسة.احتوى القسم الأول على 11سؤاليزوّدنا ببيانات ومعلومات تكشف عن طبيعة المشاركين، وهي على النحو الآتي: الجنس، والمنطقة التعليمية، والعمر، والجنسية، والفئة، والمؤهّل العلمي، وسنوات الخبرة، والمرحلة التعليمية، والتخصص، ومستوى المعرفة أو الخبرة أو المهارات في استخدام وسائل وأدوات وخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتّصالات، ومدى التأييد لترسيخ ثقافة تطوير المنظومة التربوية في دولة الكويت بصورة مستمرّة ومستدامة.أمّا القسم الثاني فقد تضمّن محاور الدراسة الأساسية الثلاثة: (1) درجة الإلمام، (2) درجة الرغبة، و(3) درجة الرضا. المحور الأول كان له علاقة بموضوع "درجة الإلمام" بالمشروعات الخاصة بتطوير المنظومة التربوية

في دولة الكويت - سؤال الدراسة الأول - وتضمّن هذا المحور 82 فقرة موزّعة على سبعة مجالات أو فئات رئيسة، وهي: (1) مشروعات بناء الاستراتيجيّات والوثائق والمعايير التربوية الوطنية، وتكوّن من ثلاث عبارات؛ (2) مشروعات تطوير المناهج الدراسية المدرسية، وتضمّن سبعة بنود؛ (3) مشروعات الارتقاء بأداء المعلّم، واحتوى على ثلاث فقرات؛ (4) مشروعات تطوير الإدارة التربوية والقيادة المدرسية، وتكوّن من 20 عبارةً؛ (5) مشروعات تطوير البيئة التربوية، وتضمّن 17 بنداً؛ (6) مشروعات التقويم والقياس الوطنية والدولية، واحتوى على فقرتين؛ و(7) مشروعات تكنولوجيا المعلومات والاتّصالات، وتكوّن من 30 عبارةً. أمّا محور الدراسة الثاني فكان له علاقة بموضوع "درجة الرغبة" بالمشروعات الخاصة بتطوير المنظومة التربوية في دولة الكويت - سؤال الدراسة الثاني - وتضمّن العبارات ذاتها - 82 فقرة - بمجالاتها السبعة التي شكّلت محور الدراسة الأول. وبخصوص المحور الثالث الذي له علاقة بموضوع "درجة الرضا"بالمشروعات الخاصة بتطوير المنظومة التربوية في دولة الكويت- سؤال الدراسة الثالث-فقد تضمّن67 فقرة موزّعة على سبعة مجالات أو فئات رئيسة، وهي: (1) مشروعات بناء الاستراتيجيّات والوثائق والمعايير التربوية الوطنية، وتكوّن من ثلاث عبارات؛ (2) مشروعات تطوير المناهج الدراسية المدرسية، وتضمّن سبعة بنود؛ (3) مشروعات الارتقاء بأداء المعلّم، ولم يضمْ أي فقرة لأن هذه المشروعات قيد التنفيذ ولم تطبق فعليّاً في الميدان التربوي؛ (4) مشروعات تطوير الإدارة التربوية والقيادة المدرسية، وتكوّن من 10 عبارات؛ (5) مشروعات تطوير البيئة التربوية، وتضمّن 15 بنداً؛ (6) مشروعات التقويم والقياس الوطنية والدولية، واحتوى على فقرتين؛ و(7) مشروعات تكنولوجيا المعلومات والاتّصالات، وتكوّن من 30 عبارةً.ويُمكنك الاستجابة لكل عنصر في الاستبانة وفقاً لمقياس ليكرت Likert السداسي، وهو على النحو التالي: غير ملم أو لا أرغب أو لا أعلم بالمشروع (1)، منخفضة جداً (2)، منخفضة (3)، متوسطة (4)، مرتفعة (5)، ومرتفعة جداً (6)؛ انظر الملحق رقم (1).

يُعد الصدقValidity أحد المرتكزات الرئيسة التي يقوم عليها أي مقياس يتم تصميمه وبنائه، ويعني إلى أي مستوى أو درجة تقيس الأداة ما صُمّمت لقياسه فعلاً (العساف، 2010) (Healey, 2016; Jackson, 2016).وقد اعتمد الباحثان بالتحديد على قياس الصدق الظاهري (Face Validity)، وهو يعني إلى أي درجة أو مدى تبدو الأداة مناسبة وملائمة لقياس ما يُراد قياسه. ولقياس الصدق الظاهري، يتم عرض الأداة على مجموعة من المُختصّين في التربية وعلم النفس ليقوموا بدورهم بتقييم الأداة وذلك بتقدير مدى تمثيل البنود أو العبارات أو الأسئلة للصفة المراد قياسها (Creswell, 2014; Schutt, 2015). وعليه، تمّ التحقّق من صدق الأداة الظاهري بعرض الاستبانة على مجموعة من المحكّمين المُتخصّصين في هذا المجال في عدد من المؤسسات الأكاديمية والعلمية والبحثية - داخل دولة الكويت وخارجها - وذلك لغرض الاستعانة بخبراتهم والاستفادة والاسترشاد بآرائهم النيّرة حول درجة مناسبة أو ارتباط الفقرات بالمجالات الخاصة بمحاور الدراسة، والنظر في مدى وضوح

العبارات وسلامة صياغتها اللّغوية، وأيّة إضافة أو حذف أو تعديل لعبارة يَرَوْنها، وقد قاموا بإضافة بعض التعليقات والملاحظات عليها. وقام الباحثان بمراعاة جميع الملاحظات الواردة من المحكّمين ومن ثَمّ إجراء التعديلات المقترحة ثُمّ عرضها مرة أخرى على المُختصّين الذين أبدوا الموافقة النهائية عليها، ومن ثَمّ تم اعتماد الأداة (الاستبانة) وإخراجها بصورتها النهائية.

كما يُعد الثبات Reliability أيضاً من المُرتكزات الجوهرية التي ترتكز عليها أي أداة يتم تصميمها وبنائها، وتُعتبر الأداة ثابتة من المنظور البحثي الإحصائي إذا كانت تسفر عن نفس النتائج في حال تكرارها (العساف، 2010) (Healey, 2016; Jackson, 2016; Levin et al., 2013). وبعد التأكّد من صدق الأداة يتم تجربتها على عيّنة استطلاعية للتحقّق من ثباتها وذلك باستخدام معامل الاتساق الداخلي كرونباخ ألفاCronbach's alpha (Adams & Lawrence, 2014). وعليه، تمّ تجربة الاستبانة على عيّنة استطلاعية من الفئات التربوية الطبقية الثلاث المستهدفة وعددهم 75 (25 لكل فئة) مشاركاً وذلك للتأكّد من ثباتها. وبعد جمع بيانات العيّنة الاستطلاعية، تمّ حساب قيمة درجة الثباتوقد بلغت قيمة كرونباخ ألفا أو معامل الثبات الكلي 0.992وهي قيمة مرتفعة جداً تُعطي الثقة التامة في استخدام الأداة. والجدير بالذكر أنّ بيانات العيّنة الاستطلاعية تم استبعادها من المعالجة الإحصائية والتحليل، ولم تكن ضمن عيّنة الدراسة الفعلية. وبعد جمع البيانات النهائية للمشاركين في الدراسة والبالغ عددهم 1062 (451 مشاركاً لفئة أعضاء الهيئة التعليمية، و305 مشاركاً لشريحة أعضاء الهيئة الإدارية، و306 مشاركاً لفئة أعضاء الهيئة الإشرافية الفنّية)، تمّ حساب قيمة درجة الثبات وقد بلغت قيمة كرونباخ ألفا أو معامل الثبات الكلي 0.995وهي قيمة مرتفعة جداً.

إجراءات الدراسة

تمّ توزيع أداة الدراسة البحثية الرئيسة- الاستبانة - في بداية الفصل الدراسي الأول من العام الدراسي 2017-2018 بطريقةٍ آليّةٍ إلكترونيةٍ (باستخدام وسائل وأدوات وخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتّصالات) على العيّنة العشوائية الطبقية التي تمّ اختيارها من القطاع التربوي للمشاركة في عملية جمع البيانات، ألا وهي:أعضاء الهيئة التعليمية (المعلّمون ورؤساء الأقسام العلمية) وأعضاء الهيئة الإدارية (المدراء والمدراء المساعدين) وأعضاء الهيئة الإشرافية الفنّية (الموجّهون العموم والموجّهون الأوائل والموجّهون الفنّيون).كما تّم التوكيد للمشاركين في الدراسة بأنّ مشاركتهم اختيارية وبأنّ جميع البيانات أو المعلومات أو الإجابات أو الاستجابات الواردة تُعتبر سرية ولنْ تُستخدم إلّا في خدمة أغراض البحث العلمي والتطوير.

المعالجة الإحصائية

بعد تطبيق الدراسة وجمع البيانات، تمّ تفريغ البيانات التي جُمّعت إلى جهاز

الحاسوب في برنامج جداول البيانات Microsoft Excel، ثُمّ تمّ بعد ذلك إدخالها في برنامج التحليل الإحصائي IBM SPSS Statistics (النسخة 25) وذلك لمُعالجتها إحصائيّاً ومن ثمّ استخراج البيانات الإحصائية والتحليلات والمقارنات اللازمة - نتائج الدراسة.وتحديداً، تطلّبت هذه الدراسة البحثية استخدام الأساليب الإحصائية التالية:

1. التكرارات والنسب المئوية والمتوسّطات الحسابية والانحرافات المعياريّة للبيانات، وذلك للأغراض الوصفية.

2. الاختبارات المعملية أو البارامترية Parametric Tests كاختبارات الفروق بين المجموعات؛ وهي اختبار ت للعيّنات المستقلّة Independent-Samples t-test، وتحليل التباين الأحادي One-way Analysis of Variance (ANOVA)، واختبار ليفين لتجانس التباين Levene's Test of Equality of Error Variances، والمقارنات البعدية Post Hoc Comparisons باستخدام اختبار دونت سيDunnett's C Test حينما تختلف الفروق Variancesبدلالة إحصائية واختبار شيفيه Scheffé's Test عندما لا تختلف الفروق Variances بدلالة إحصائية. كما تمّ استخدام اختبار معامل ارتباط بيرسون Pearson's Product-Moment Correlation Coefficient (PPMCC) لقياس العلاقات الارتباطية بين المتغيّرات الثلاث (درجة الإلمام، والرغبة، والرضا). والجدير بالذكر، أنّ هذه الاختبارات الإحصائية تمّ تطبيقها للأغراض الاستدلالية وذلك بُغية الإجابة عن أسئلة الدراسة، وأنّه عند تطبيقها تمّ اختيار قيمة ألفا لتكون 0.05.

3. الاختبارات اللامعملية أو اللابارامترية Non-Parametric Tests كاختبارات الفروق بين المجموعات؛ وهي اختبار مان ويتني Mann-Whitney Test، واختبار كروسكال واليس Kruskal-Wallis Test. كما تمّ استخدام اختبار سبيرمان Spearman Test لقياس العلاقات الارتباطية بين المتغيّرات الثلاث (درجة الإلمام، والرغبة، والرضا). والجدير بالذكر، أنّ هذه الاختبارات الإحصائية تمّ تطبيقها للأغراض الاستدلالية وذلك بُغية التأكّد من صدق نتائج الدراسة التي حصلنا عليها من الاختبارات المعملية أو البارامترية، وأنّه عند تطبيقها تمّ اختيار قيمة ألفا لتكون 0.05.

نتائج الدراسة ومناقشتها

أولاً: وصف عام للعيّنة والبيانات الديموغرافية

تكوّنت العيّنة النهائية من عدد 1062 مشاركاً من التربويّين في دولة الكويت، توزعت بين الفئات الثلاث التي تمّ اختيارها للمشاركة في عملية جمع البيانات، ألا وهي: 451 عضواً من أعضاء الهيئة التعليمية (المعلّمون ورؤساء الأقسام العلمية)، و305 عضواً من أعضاء الهيئة الإدارية (المدراء والمدراء المساعدين)، و306 عضواً من أعضاء الهيئة الإشرافية الفنّية (الموجّهون العموم والموجّهون الأوائل والموجّهون الفنّيون). وقد تنوّعت العيّنة من ناحية الجنس، والمنطقة التعليمية، والعمر، والجنسية، والفئة، والمؤهل العلمي، وسنوات الخبرة، والمرحلة التعليمية، والتخصص، ومستوى المعرفة أو الخبرة أو المهارات في استخدام وسائل وأدوات

وخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتّصالات، ومدى التأييد لترسيخ ثقافة تطوير المنظومة التربوية في دولة الكويت بصورة مستمرّة ومستدامة. وتُبيّن الجداول أرقام (1) و(2) و(3) توزيع أفراد العيّنة بحسب المتغيّرات الديموغرافية (المستقلة).

جدول رقم (1) أفراد عيّنة الدراسة موزّعين حسب المتغيّرات الديموغرافية المستقلة الجنس، والمنطقة التعليمية، والعمر، والجنسية، والفئة، والمؤهل العلمي، وسنوات الخبرة، والمرحلة التعليمية، والتخصص.

المتغيّر	الصنف	التكرار	النسبة
الجنس	ذكر	474	44.6
	أنثى	588	55.4
	المجموع	1062	100.0
المنطقة التعليمية	الأحمدي	391	36.8
	الجهراء	94	8.9
	حولي	152	14.3
	العاصمة	101	9.5
	الفروانية	101	9.5
	مبارك الكبير	127	12.0
	التعليم الخاص	96	9.0
	المجموع	1062	100.0
العمر	من 20 إلى أقل من 30 سنة	67	6.3
	من 30 إلى أقل من 40 سنة	227	21.4
	من 40 إلى أقل من 50 سنة	632	59.5
	من 50 سنة فأكثر	136	12.8
	المجموع	1062	100.0
الجنسية	مواطن	837	78.8
	مقيم	225	21.2
	المجموع	1062	100.0
الفئة	أعضاء الهيئة التعليمية	451	42.5
	أعضاء الهيئة الإدارية	305	28.7
	أعضاء الهيئة الإشرافية الفنّية	306	28.8
	المجموع	1062	100.0
المؤهل العلمي	شهادة الإجازة الجامعية (البكالوريوس)	972	91.5
	شهادة الدراسات العليا (الماجستير/الدكتوراه)	90	8.5
	المجموع	1062	100.0
سنوات الخبرة	من 0 إلى أقل من 5 سنوات	85	8.0

	من 5 إلى أقل من 10 سنوات	87	8.2
	من 10 إلى أقل من 15 سنة	155	14.6
	من 15 إلى أقل من 20 سنة	182	17.1
	من 20 سنة فأكثر	553	52.1
	المجموع	1062	100.0
المرحلة التعليمية	رياض الأطفال	80	7.5
	المرحلة الابتدائية	234	22.0
	المرحلة المتوسطة	158	14.9
	المرحلة الثانوية	544	51.2
	جميع المراحل التعليمية	46	4.3
	المجموع	1062	100.0
التخصص	التخصصات العلمية	502	47.3
	التخصصات الأدبية	560	52.7
	المجموع	1062	100.0

يتبيّن من الجدول رقم (1) أنّ عدد المشاركين الذكور بلغ 474 (44.6%)، في حين وصل عدد المشاركات الإناث 588 (55.4%). وبالنسبة لمتغيّر المنطقة التعليمية، فقد كانت أعلى نسبة مشاركة لأفراد العيّنة ممّن هم من منطقة الأحمدي التعليمية حيث بلغ عددهم 391 مشاركاً (36.8%)، يليها في المرتبة المشاركين ممّن هم من منطقة حولي التعليمية حيث وصل عددهم 152 مشاركاً (14.3%)، ثمّ المشاركين ممّن هم من منطقة مبارك الكبير التعليمية حيث بلغ عددهم 127 مشاركاً (12.0%)، يليها في المرتبة المشاركين ممّن هم من منطقتي العاصمة والفروانية التعليميّتين حيث وصل عددهم 101 مشاركاً (9.5%) لكل منهما، ثمّ المشاركين ممّن هم من إدارة التعليم الخاص حيث بلغ عددهم 96 مشاركاً (9.0%)، وأقل نسبة مشاركة كانت للمشاركين ممّن هم من منطقة الجهراء التعليمية حيث بلغ عددهم 94 مشاركاً (8.9%). أمّا بالنسبة لمتغيّر العمر، فقد كانت أعلى نسبة مشاركة لأفراد العيّنة ممّن هم في عمر من 40 إلى أقل من 50 سنة حيث بلغ عددهم 632 مشاركاً (59.5%)، يليها في المرتبة المشاركين ممّن هم في عمر من 30 إلى أقل من 40 سنة حيث وصل عددهم 227 مشاركاً (21.4%)، ثمّ المشاركين ممّن هم في عمر من 50 سنة فأكثر حيث بلغ عددهم 136 مشاركاً (12.8%)، وأقل نسبة مشاركة كانت للمشاركين ممّن هم في عمر من 20 إلى أقل من 30 سنة بواقع 67 مشاركاً (6.3%).

كذلك يتّضح من الجدول رقم (1) أنّ أعلى نسبة للمشاركين بالنسبة لمتغيّر الجنسية كانت للمواطنين حيث بلغ عددهم 837 مشاركاً (78.8%)، بينما وصل عدد المشاركين المقيمين 225 مشاركاً (21.2%). وبالنسبة لمتغيّر الفئة، فقد كانت أعلى

نسبة مشاركة لأفراد العيّنة ممّن هم من فئة أعضاء الهيئة التعليمية حيث بلغ عددهم 451 مشاركاً (42.5%)، يليها في المرتبة المشاركين ممّن هم من فئة أعضاء الهيئة الإشرافية الفنّية حيث وصل عددهم 306 مشاركاً (28.8%)، وأقل نسبة مشاركة كانت للمشاركين ممّن هم من فئة أعضاء الهيئة الإدارية بواقع 305 مشاركاً (28.7%). أمّا بالنسبة لمتغيّر المؤهل العلمي، فقد أشارت النتائج إلى أنّ أعلى نسبة مشاركة للتربويّين كانت لحملة شهادة الإجازة الجامعية (البكالوريوس) حيث بلغ عددهم 972 مشاركاً (91.5%)، يليها في المرتبة المشاركين من حملة شهادة الدراسات العليا (الماجستير/الدكتوراه) حيث وصل عددهم 90 مشاركاً (8.5%).

كما يشير الجدول رقم (1) أيضاً إلى أنّ أعلى نسبة مشاركة لأفراد العيّنة بالنسبة لمتغيّر سنوات الخبرة كانت للّذين لديهم من 20 سنة فأكثر خبرة وظيفية حيث بلغ عددهم 553 مشاركاً (52.1%)، يليها في المرتبة المشاركين ممّن لديهم خبرة وظيفية قدرها من 15 إلى أقل من 20 سنة حيث وصل عددهم 182 مشاركاً (17.1 %)، ثمّ المشاركين ممّن لديهم من 10 إلى أقل من 15 سنة خبرة حيث بلغ عددهم 155 مشاركاً (14.6%)، يليها في المرتبة المشاركين ذي الخبرة الوظيفية من 5 إلى أقل من 10 سنوات حيث وصل عددهم 87 مشاركاً (8.2%)، وأقل نسبة مشاركة كانت للمشاركين ممّن لديهم خبرة قدرها من 0 إلى أقل من 5 سنوات بواقع 85 مشاركاً (8.0%). أمّا بالنسبة لمتغيّر المرحلة التعليمية، فقد كانت أعلى نسبة مشاركة لأفراد العيّنة ممّن هم في المرحلة الثانوية حيث بلغ عددهم 544 مشاركاً (51.2%)، يليها في المرتبة المشاركين ممّن هم في المرحلة الابتدائية حيث وصل عددهم 234 مشاركاً (22.0%)، ثمّ المشاركين ممّن هم في المرحلة المتوسطة حيث بلغ عددهم 158 مشاركاً (14.9%)، يليها في المرتبة المشاركين ممّن هم في رياض الأطفال حيث وصل عددهم 80 مشاركاً(7.5%)، وأقل نسبة مشاركة كانت للمشاركين الذين نطاق عملهم يشمل جميع المراحل التعليمية (وبالأخص الموجّهون العموم والموجّهون الأوائل) بواقع 46 مشاركاً (4.3%). وبالنسبة لمتغيّر التخصص، فإنّ أعلى نسبة مشاركة لأفراد العيّنة كانت لذوي التخصصات الأدبية حيث بلغ عددهم 560 مشاركاً (52.7%)، بينما وصل عدد المشاركين ذوي التخصصات العلمية 502 مشاركاً (47.3%).

جدول رقم (2) أفراد عيّنة الدراسة موزّعين حسب المتغيّر الديموغرافي المستقل مستوى المعرفة أو الخبرة أو المهارات في استخدام وسائل وأدوات وخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتّصالات

السؤال/العبارة	الصنف	التكرار	النسبة

ما هو مستوى معرفتك/خبرتك أو مهاراتك في استخدام وسائل وأدوات وخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتّصالات ICT؟	مبتدئ	41	3.9
	ملم/متوسط	772	72.7
	محترف/متقدم	249	23.4
	المجموع	1062	100.0

يتبيّن من الجدول رقم (2) أنّ أعلى نسبة لمستوى المعرفة أو الخبرة أو المهارات في استخدام وسائل وأدوات وخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتّصالات كانت من نصيب صنف ملم/متوسط حيث أكّد 772 مشاركاً (72.7%) هذا الأمر، يليها في الترتيب صنف محترف/متقدم حيث أكّد 249 مشاركاً (23.4%) على هذا الأمر، وأقل النسب كانت للمشاركين من صنف مبتدئ حيث بلغ عدد المشاركين الذين أكّدوا هذا الأمر 41 مشاركاً (3.9%).

جدول رقم (3) أفراد عيّنة الدراسة موزّعين حسب المتغيّر الديموغرافي المستقل مدى التأييد لترسيخ ثقافة تطوير المنظومة التربوية في دولة الكويت بصورة مستمرّة ومستدامة

السؤال/العبارة	الصنف	التكرار	النسبة
هل تؤيّد ترسيخ ثقافة تطوير المنظومة التربوية في دولة الكويت بصورة مستمرّة ومستدامة؟	نعم	1030	97.0
	لا	32	3.0
	المجموع	1062	100.0

يتّضح من الجدول رقم (3) أنّ الأغلبية العظمى من المشاركين بلغ عددهم 1030 مشاركاً كانت إجابتهم عن السؤال بـ نعم، بمعنى أنّ مستوى التأييد لترسيخ ثقافة تطوير المنظومة التربوية في دولة الكويت بصورة مستمرة ومستدامة قد بلغ 97.0%. ولكنْ على الرُغم من ذلك، فإنّ هناك نسبة ضئيلة جداً من المشاركين بلغ عددهم 32 مشاركاً (3.0%) لم يتوافق آرائهم مع الغالبية العظمى بهذا الخصوص فكانت إجابتهم لا عن هذا السؤال.

ثانياً: نتائج أسئلة الدراسة

نتائج السؤال الأول

نص سؤال الدراسة الأول على: ما مستوى درجة الإلمام لدى التربويّين بالمشروعات التربوية الخاصة بتطوير المنظومة التربوية في دولة الكويت؟ للإجابة عن هذا السؤال، تم استخدام الإحصاء الوصفيDescriptive Statistics. ويبيّن الجدول رقم (4) المتوسّطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل فئة من فئات

المشروعات التربوية التطويرية السبع الخاصة بالمحور الأول للدراسة (مستوى درجة الإلمام).

جدول رقم (4) نتائج الإحصاء الوصفي لسؤال الدراسة الأول المتمحور حول مدى مستوى درجة الإلمام لدى التربويّين بالمشروعات التربوية الخاصة بتطوير المنظومة التربوية في دولة الكويت

الفئة	عنوان الفئة	المتوسط	الانحراف المعياري
1	مشروعات بناء الاستراتيجيّات والوثائق والمعايير التربوية الوطنية.	3.55	1.19
2	مشروعات تطوير المناهج الدراسية المدرسية.	3.36	1.09
3	مشروعات الارتقاء بأداء المعلّم.	3.02	1.26
4	مشروعات تطوير الإدارة التربوية والقيادة المدرسية.	3.16	1.16
5	مشروعات تطوير البيئة التربوية.	3.16	1.22
6	مشروعات التقويم والقياس الوطنية والدولية.	2.96	1.51
7	مشروعات تكنولوجيا المعلومات والاتّصالات.	3.30	1.25
	متوسّط الإجمالي	3.23	1.08

يتبيّن من الجدول رقم (4) أنّ مستوى درجة الإلمام لدى التربويّين بالمشروعات التربوية الخاصة بتطوير المنظومة التربوية في دولة الكويت كانت سلبية إلى حدّ كبير (بين "منخفضة ومتوسطة" ولكنها تميل إلى "منخفضة" أكثر)، حيث أظهرت النتائج أنّ متوسّط إجمالي المتوسّطات الحسابية لفئات المحور الأول بلغ 3.23 وأنّ متوسّط إجمالي الانحرافات المعيارية لها بلغ 1.08، وهذه دلالة واضحة على أنّ درجة الإلمام منخفضة. وهنا تكمُن ضرورة وأهمية التوعية الإعلامية للتربويّين لتعريفهم بهذه المشروعات التطويرية؛ وهذا يتوافق تماماً مع ما ذكره وزير التربية ووزير التعليم العالي الدكتور محمد الفارس وأكّد عليه بشدة على هامش اجتماعاته - التي أُجْريت مؤخّراً في 17 أكتوبر، 2017 - مع المسؤولين في البنك الدولي (وكالة الأنباء الكويتية، 2017).

نتائج السؤال الثاني

نص سؤال الدراسة الثاني على: ما مستوى درجة الرغبة لدى التربويّين في المشروعات التربوية الخاصة بتطوير المنظومة التربوية في دولة الكويت؟ للإجابة

عن هذا السؤال، تم استخدام الإحصاء الوصفيDescriptive Statistics. ويبيّن الجدول رقم (5) المتوسّطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل فئة من فئات المشروعات التربوية التطويرية السبع الخاصة بالمحور الثاني للدراسة (مستوى درجة الرغبة).

جدول رقم (5) نتائج الإحصاء الوصفي لسؤال الدراسة الثاني المتمحور حول مدى مستوى درجة الرغبة لدى التربويّين في المشروعات التربوية الخاصة بتطوير المنظومة التربوية في دولة الكويت

الفئة	عنوان الفئة	المتوسط	الانحراف المعياري
1	مشروعات بناء الاستراتيجيّات والوثائق والمعايير التربوية الوطنية.	3.73	1.39
2	مشروعات تطوير المناهج الدراسية المدرسية.	3.68	1.23
3	مشروعات الارتقاء بأداء المعلّم.	3.88	1.43
4	مشروعات تطوير الإدارة التربوية والقيادة المدرسية.	3.71	1.34
5	مشروعات تطوير البيئة التربوية.	4.06	1.49
6	مشروعات التقويم والقياس الوطنية والدولية.	3.63	1.51
7	مشروعات تكنولوجيا المعلومات والاتّصالات.	3.88	1.43
	متوسّط الإجمالي	3.85	1.31

يتّضح من الجدول رقم (5) أنّ مستوى درجة الرغبة لدى التربويّين في المشروعات التربوية الخاصة بتطوير المنظومة التربوية في دولة الكويت كانت سلبية إلى حدّ ما (بين "منخفضة ومتوسطة" ولكنها أقرب إلى "متوسطة" أكثر)، حيث أظهرت النتائج أنّ متوسّط إجمالي المتوسّطات الحسابية لفئات المحور الثاني بلغ 3.85 وأنّ متوسّط إجمالي الانحرافات المعيارية لها بلغ 1.31، وهذه دلالة واضحة على أنّ درجة الرغبة متوسطة نوعا ما. وهنا تكمُن ضرورة وأهمية مشاركة التربويّين (أهل الميدان التربوي) في عملية صنع القرارات التربوية وخاصة تلك الخاصة باختيار المشروعات التطويرية (لتكون نابعة من رحم الميدان التربوي وبالتالي تُعبّر عن الحاجات الحقيقيّة للميدان)؛ وعليه، فإنّ عملية التطوير ستسير في الاتّجاه الصحيح وفق منهج نسقي سيسهم في تحقيق التنمية المستقبلية. وهذا لا يتوافق بتاتاً مع ما أكّد عليه وكيل وزارة التربية الدكتور هيثم الأثري - في لقاء تربوي أُجري معه في 10 أكتوبر، 2017 - حيث شدّد على أنّنا قد نختلف أو نتّفق في الرأي حول المشروعات التربوية الخاصة بتطوير المنظومة التربوية في دولة الكويت، ولكنْ علينا أنْ نتّفق على تطبيقها أوّلاً ومن ثمّ تقييمها لاحقاً لنقرّر مدى جدوى الاستمرار فيها من عدمه (التركي، 2017). إنّ هذا النهج في العمل المؤسّسي غير ناجح لأنّ جميع

مكوّنات الميدان التربوي يجب أخذ آرائهم حول هذه المشروعات التطويرية لضمان نجاحها، فأهل مكّة أدرى بشعابها. وعليه، يجب تضافر الجهود بين الوزارة وجميع مكوّنات الميدان التربوي لضمان أنْ تسير عملية تطوير المنظومة التربوية في الاتّجاه الصحيح وفق منهج نسقي سيسهم في تحقيق نجاحها. هذا وبالإضافة إلى أنّ الأغلبية العظمى من الدراسات البحثية (بما فيها هذه الدراسة) أثبتت على وجود علاقة ارتباطية إيجابية وثيقة جداً بين درجة الرغبة ودرجة الرضا؛ بمعنى درجة الرغبة ودرجة النجاح.

نتائج السؤال الثالث

نص سؤال الدراسة الثالث على: ما مستوى درجة الرضا لدى التربويّين عن المشروعات التربوية الخاصة بتطوير المنظومة التربوية في دولة الكويت؟ للإجابة عن هذا السؤال، تم استخدام الإحصاء الوصفيDescriptive Statistics. ويبيّن الجدول رقم (6) المتوسّطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل فئة من فئات المشروعات التربوية التطويرية السبع الخاصة بالمحور الثالث للدراسة (مستوى درجة الرضا).

جدول رقم (6) نتائج الإحصاء الوصفي لسؤال الدراسة الثالث المتمحور حول مدى مستوى درجة الرضا لدى التربويّين عن المشروعات التربوية الخاصة بتطوير المنظومة التربوية في دولة الكويت

الفئة	عنوان الفئة	المتوسط	الانحراف المعياري
1	مشروعات بناء الاستراتيجيّات والوثائق والمعايير التربوية الوطنية.	2.95	1.42
2	مشروعات تطوير المناهج الدراسية المدرسية.	3.25	1.26
3	مشروعات الارتقاء بأداء المعلّم.	-	-
4	مشروعات تطوير الإدارة التربوية والقيادة	3.31	1.16

	المدرسية.		
5	مشروعات تطوير البيئة التربوية.	3.15	1.29
6	مشروعات التقويم والقياس الوطنية والدولية.	2.90	1.35
7	مشروعات تكنولوجيا المعلومات والاتّصالات.	3.18	1.24
	متوسّط الإجمالي	3.18	1.15

(-) هذه المشاريع لم تنفذ حتى تاريخه.

يتبيّن من الجدول رقم (6) أنّ مستوى درجة الرضا لدى التربويّين عن المشروعات التربوية الخاصة بتطوير المنظومة التربوية في دولة الكويت كانت سلبية إلى حدّ كبير (بين "منخفضة ومتوسطة" ولكنها تميل بشدة إلى "منخفضة" أكثر)، حيث أظهرت النتائج أنّ متوسّط إجمالي المتوسّطات الحسابية لفئات المحور الثالث بلغ 3.18 وأنّ متوسّط إجمالي الانحرافات المعيارية لها بلغ 1.15، وهذه دلالة واضحة على أنّ درجة الرضا منخفضة. وهنا تكمُن ضرورة التوعية الإعلامية لأهل الميدان التربوي لتعريفهم بهذه المشروعات التطويرية، وكذلك تبرز أهمية أخذ آرائهم واتّجاهاتهم نحوها لتِبْيان مدى رغبتهم واهتمامهم بها، حيث أنّ تطبيق أي مشروع تطويري دون دراسته بشكل جيّد وأخذ رأي أهل الميدان التربوي فيه يؤدي إلى هدر مالي وهدر في الطاقات ويمثّل ضغطاً على المعلّمين والمتعلّمين إضافة على أولياء الأمور؛ إنّ هذه النتيجة التي كشفت عنها الدراسة تتوافق تماماً مع ما أكّدته الأدبيات البحثية في السنوات الأخيرة من فشل ذريع للكثير من هذه المشروعات التطويرية (الحمادي، 2017أ؛ الحمادي، 2017ب؛ الحمادي، القيصر، والخلف، 2017؛ الحمود، 2017؛ الفضالة، 2017). وعلى الرُغم من ذلك، فإنّ المسؤولين التربويّين في دولة الكويت (مُمثّلة بوزارة التربية ومركز تطوير التعليم) وكذلك مسؤولي وخبراء البنك الدولي يصرّون على أنّ عملية تطوير المنظومة التربوية تسير في مسارها الصحيح (التركي، 2017؛ مأمون، 2017؛ وكالة الأنباء الكويتية، 2017)!

نتائج السؤال الرابع

نص سؤال الدراسة الرابع على: هل توجد علاقة ارتباطية بين درجة الإلمام بالمشروعات التطويرية ودرجة الرغبة فيها، وبين درجة الإلمام بالمشروعات التطويرية ودرجة الرضا عنها، وبين درجة الرغبة في المشروعات التطويرية ودرجة الرضا عنها؟ وما هي طبيعتها واتّجاهها ومقدارها؟ للإجابة عن هذا السؤال، تم استخدام الإحصاء الاستدلالي Inferential Statistics حيث تم تطبيق اختبار معامل ارتباط بيرسون Pearson's Product-Moment Correlation Coefficient (PPMCC) لقياس العلاقات الارتباطية بين المتغيّرات الثلاث (درجة الإلمام، درجة الرغبة، ودرجة الرضا). كشف التحليل عن وجود علاقة ارتباطية مرتفعة جداً بين درجة الإلمام بالمشروعات التطويرية ودرجة الرغبة فيها، وهي علاقة ارتباطية

إيجابية وذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.01 ومقدارها $r\ (1060) = 0.657^{**}, p< 0.01\ (p = 0.000)$. كما أشار نتيجة التحليل أيضاً إلى وجود علاقة ارتباطية مرتفعة جداً بين درجة الإلمام بالمشروعات التطويرية ودرجة الرضا عنها، وهي علاقة ارتباطية إيجابية وذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.01 ومقدارها $r\ (1060) = 0.739^{**}, p< 0.01\ (p = 0.000)$. كذلك أومأ التحليل إلى وجود علاقة ارتباطية مرتفعة جداً بين درجة الرغبة في المشروعات التطويرية ودرجة الرضا عنها، وهي علاقة ارتباطية إيجابية وذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.01 ومقدارها $r\ (1060) = 0.654^{**}, p< 0.01\ (p = 0.000)$.

وعليه، تُأكّد نتائج التحليل على ضرورة توعية التربويّين بالمشروعات التربوية الخاصة بتطوير المنظومة التربوية في دولة الكويت لأنّ درجة الإلمام بها مرتبطة ارتباطاً إيجابياً قوياً جداً بدرجة الرغبة فيها وكذلك درجة الرضا عنها. كما أشارت النتائج أيضاً إلى مدى أهمية درجة الرغبة في هذه المشروعات التطويرية لأنّ درجة الرغبة لها علاقة ارتباطية إيجابية مرتفعة جداً بدرجة الرضا عنها.

نتائج السؤال الخامس

نص سؤال الدراسة الخامس على: هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية لدى التربويّين في مستوى درجة الإلمام بالمشروعات التربوية ومستوى درجة الرغبة في المشروعات التربوية ومستوى درجة الرضا عن المشروعات التربوية الخاصة بتطوير المنظومة التربوية في دولة الكويت تُعزى لمتغيّر الجنس، والمنطقة التعليمية، والعمر، والجنسية، والفئة، والمؤهل العلمي، وسنوات الخبرة، والمرحلة التعليمية، والتخصص، ومستوى المعرفة أو الخبرة أو المهارات في استخدام وسائل وأدوات وخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتّصالات؟ للإجابة عن هذا السؤال، تم استخدام الإحصاء الاستدلالي Inferential Statistics حيث تم تطبيق اختبار ت للعيّنات المستقلّة Independent-Samples t-test، وتحليل التباين الأحادي One-way Analysis of Variance (ANOVA)، واختبار ليفين لتجانس التباين Levene's Test of Equality of Error Variances، والمقارنات البعدية Post Hoc Comparisons باستخدام اختبار دونت سي Dunnett's C Test واختبار شيفيه Scheffé's Test، للكشف عن الفروق ذات الدلالة الإحصائية. وتبيّن الجداول أرقام (7) و(8) و(9) و(10) و(11) و(12) و(13) و(14) و(15) نتائج هذا التحليل.

جدول رقم (7) نتائج الإحصاء الاستدلالي لاختبار ت للعيّنات المستقلّة للمحور الأول (مستوى درجة الإلمام) حسب المتغيّرات الديموغرافية الجنس، والجنسية، والمؤهل العلمي، والتخصص

المتغيّر	الصنف	التكرار	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (ت)	درجة الحرية	Sig. (2-tailed)	الدلالة

الجنس	ذكر	474	2.99	1.08	-6.729	1060	0.000**	دالة
	أنثى	588	3.43	1.04				
الجنسية	مواطن	837	3.18	1.09	-3.280	1060	0.001**	دالة
	مقيم	225	3.44	1.01				
المؤهل العلمي	البكالوريوس	972	3.21	1.07	-2.038	1060	0.042*	دالة
	الماجستير/الدكتوراه	90	3.45	1.11				
التخصص	التخصصات العلمية	502	3.57	1.00	10.139	1060	0.000**	دالة
	التخصصات الأدبية	560	2.93	1.06				

* دال إحصائيّاً عند مستوى دلالة 0.05.

** دال إحصائيّاً عند مستوى دلالة 0.01.

يتّضح من الجدول رقم (7) أنّه توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى درجة إلمام التربويّين بالمشروعات الخاصة بتطوير المنظومة التربوية في دولة الكويت تُعزى لمتغيّر الجنس بين المشاركين الذكور (م = 2.99، ن.م = 1.08) والمشاركات الإناث (م = 3.43، ن.م = 1.04) وذلك استناداً إلى قيمة (ت) المحسوبة 6.729-، وهي دالة إحصائيّاً عند مستوى الدلالة الإحصائية 0.01. ويُلاحظ من النتائج بأنّ درجة إلمام المشاركات الإناث كانت أعلى نوعاً ما من درجة إلمام المشاركين الذكور؛ وقد يُعزى ذلك إلى كون الإناث أكثر اطّلاعاً واهتماماً من الذكور بالمشروعات التطويرية لأنّ أغلبهُنّ يلعبنَ دوراً رئيسياً في تعليم وتعلّم أبنائهنّ.

أمّا بالنسبة لمتغيّر الجنسية، فقد أشارت النتائج إلى أنّه توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى درجة الإلمام تُعزى لهذا المتغيّر بين المشاركين المواطنين (م = 3.18، ن.م = 1.09) والمشاركين المقيمين (م = 3.44، ن.م = 1.01) وذلك استناداً إلى قيمة (ت) المحسوبة 3.280-، وهي دالة إحصائيّاً عند مستوى الدلالة الإحصائية 0.01. وتُشير النتائج إلى أنّ درجة إلمام المشاركين المقيمين كانت أعلى نوعاً ما من درجة إلمام المشاركين المواطنين؛ وقد يُعزى ذلك إلى صغر حجم هذه العيّنة فقد بلغ عددها 225 في مقابل عدد المشاركين المواطنين الذي بلغ 837. كما يُمكن تعليل ذلك إلى أنّ معظم المقيمين على اطّلاع بالمشروعات التطويرية كونهم أعضاء فاعلين في أغلبية اللجان المنبثقة والخاصة بعملية تطوير المنظومة التربوية.

كذلك يتبيّن من الجدول رقم (7) أنّه توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى درجة إلمام التربويّين تُعزى لمتغيّر المؤهل العلمي بين المشاركين من حملة شهادة البكالوريوس (م = 3.21، ن.م = 1.07) والمشاركين من حملة شهادة الماجستير/الدكتوراه (م = 3.45، ن.م = 1.11) وذلك استناداً إلى قيمة (ت) المحسوبة 2.038-، وهي دالة إحصائيّاً عند مستوى الدلالة الإحصائية 0.05. ويُلاحظ من النتائج بأنّ درجة إلمام المشاركين من حملة شهادة الماجستير/الدكتوراه كانت أعلى نوعاً ما من درجة إلمام المشاركين من حملة شهادة البكالوريوس؛ وقد يُعزى ذلك إلى صغر حجم هذه العيّنة فقد بلغ عددها 90 في مقابل عدد المشاركين من حملة شهادة

البكالوريوس الذي بلغ 972. كما يُمكن تفسير ذلك إلى كون المشاركين من حملة شهادة الماجستير/الدكتوراه أكثر اطّلاعاً واهتماماً من حملة شهادة البكالوريوس بحكم قراءاتهم واطّلاعاتهم أثناء إتمام دراساتهم العليا وخلال كتابة رسائلهم وأطروحاتهم العلمية.

أمّا بالنسبة لمتغيّر التخصص، فقد أشارت النتائج إلى أنّه توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى درجة الإلمام تُعزى لهذا المتغيّر بين المشاركين ذوي التخصصات العلمية (م = 3.57، ن.م = 1.00) والمشاركين ذوي التخصصات الأدبية (م = 2.93، ن.م = 1.06) وذلك استناداً إلى قيمة (ت) المحسوبة 10.139، وهي دالة إحصائيّاً عند مستوى الدلالة الإحصائية 0.01. وتُشير النتائج إلى أنّ درجة إلمام المشاركين ذوي التخصصات العلمية - رغم تقارب عددهم مع ذوي التخصصات الأدبية - كانت أعلى نوعاً ما من درجة إلمام المشاركين ذوي التخصصات الأدبية؛ وقد يُعزى ذلك إلى أنّ معظم المقيمين من التخصصات العلمية، وكما أوضحنا السبب سابقاً في متغير الجنسية، هذا وبالإضافة إلى أنّ اطّلاع وشغف ذوي التخصصات العلمية من المواطنين والمقيمين أكبر من اطّلاع وشغف ذوي التخصصات الأدبية.

ونُلاحظ بعد سرد التحليل السابق لكل من المتغيّرات الجنس، والجنسية، والمؤهل العلمي، والتخصص، بأنّه وعلى الرُغم من وجود فروق ذات دلالة إحصائية، إلاّ أنّ التحليل العام للعيّنة يدل على أنّ جميع المشاركين تتراوح متوسط درجة إلمامهم بالمشروعات التربوية التطويرية بين "منخفضة جداً ومتوسطة" ولكنها تميل إلى "منخفضة" أكثر.

جدول رقم (8) نتائج الإحصاء الوصفي للمحور الأول (مستوى درجة الإلمام) حسب المتغيّرات الديموغرافية المنطقة التعليمية، والعمر، والفئة، وسنوات الخبرة، والمرحلة التعليمية، ومستوى المعرفة أو الخبرة أو المهارات في استخدام وسائل وأدوات وخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتّصالات

المتغيّر	الصنف	التكرار	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
المنطقة التعليمية	الأحمدي	391	3.32	1.06
	الجهراء	94	3.38	1.05
	حولي	152	3.16	1.06
	العاصمة	101	3.24	1.06
	الفروانية	101	3.41	1.14
	مبارك الكبير	127	2.80	1.03
	التعليم الخاص	96	3.24	1.11
العمر	من 20 إلى أقل من 30 سنة	67	3.26	1.26
	من 30 إلى أقل من 40 سنة	227	3.21	1.10

	من 40 إلى أقل من 50 سنة	632	3.16	1.05
	من 50 سنة فأكثر	136	3.62	0.99
الفئة	أعضاء الهيئة التعليمية	451	3.28	1.10
	أعضاء الهيئة الإدارية	305	2.92	1.06
	أعضاء الهيئة الإشرافية الفنّية	306	3.48	0.99
سنوات الخبرة	من 0 إلى أقل من 5 سنوات	85	3.10	1.30
	من 5 إلى أقل من 10 سنوات	87	3.18	1.16
	من 10 إلى أقل من 15 سنة	155	3.25	0.93
	من 15 إلى أقل من 20 سنة	182	3.64	1.14
	من 20 سنة فأكثر	553	3.12	1.02
المرحلة التعليمية	رياض الأطفال	80	3.38	0.97
	المرحلة الابتدائية	234	3.34	1.09
	المرحلة المتوسطة	158	3.34	0.96
	المرحلة الثانوية	544	3.07	1.11
	جميع المراحل التعليمية	46	4.00	0.64
ICT المعرفة/الخبرة/المهارات	مبتدئ	41	3.01	0.96
	ملم/متوسط	772	3.12	1.06
	محترف/متقدم	249	3.62	1.05

جدول رقم (9) نتائج الإحصاء الاستدلالي لاختبار تحليل التباين الأحادي للمحور الأول (مستوى درجة الإلمام) حسب المتغيّرات الديموغرافية المنطقة التعليمية، والعمر، والفئة، وسنوات الخبرة، والمرحلة التعليمية، ومستوى المعرفة أو الخبرة أو المهارات في استخدام وسائل وأدوات وخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتّصالات

المتغيّر	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة (ف)	Sig.	الدلالة
المنطقة التعليمية	بين المجموعات	32.682	6	5.447	4.780	0.000**	دالة
	داخل المجموعات	1202.262	1055	1.140			
	الكلي	1234.944	1061				
العمر	بين المجموعات	24.041	3	8.014	7.002	0.000**	دالة
	داخل المجموعات	1210.902	1058	1.145			
	الكلي	1234.944	1061				
الفئة	بين المجموعات	47.691	2	23.846	21.270	0.000**	دالة
	داخل المجموعات	1187.252	1059	1.121			

				1061	1234.944	الكلي	
سنوات الخبرة	0.000**	8.560	9.688	4	38.750	بين المجموعات	دالة
			1.132	1057	1196.193	داخل المجموعات	
				1061	1234.944	الكلي	
المرحلة التعليمية	0.000**	10.696	12.010	4	48.040	بين المجموعات	دالة
			1.123	1057	1186.904	داخل المجموعات	
				1061	1234.944	الكلي	
ICT المعرفة/الخبرة/المهارات	0.000**	21.773	24.388	2	48.775	بين المجموعات	دالة
			1.120	1059	1186.169	داخل المجموعات	
				1061	1234.944	الكلي	

** دال إحصائيّاً عند مستوى دلالة 0.01.

يتبيّن من الجدول رقم (9) أنّه توجد فروق ذات دلالة إحصائية في تقديرات عيّنة الدراسة عند مستوى دلالة 0.01 في مستوى درجة إلمام التربويّين في دولة الكويت بمشروعات تطوير المنظومة التربوية تُعزى لمتغيّر المنطقة التعليمية $F\ (6, 1055) = 4.780, p < 0.01$ ($p = 0.000$). وقد أشارت النتائج إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين ثلاث مجموعات زوجيّة فقط، ألا وهي: (الأحمدي، الجهراء)، (الفروانية، العاصمة)، و(الفروانية، مبارك الكبير). بالنسبة للمجموعة الأولى، فقد بلغت نسبة المشاركة من منطقة الأحمدي التعليمية (م = 3.32، ن.م = 1.06) 36.8% بينما نسبة المشاركة من منطقة الجهراء التعليمية (م = 3.38، ن.م = 1.05) كانت 8.9%؛ وعلى الرُغم من تقاربهما في المتوسط الحسابي والانحراف المعياري، إلاّ أنّ هناك تفاوت كبير في نسبة المشاركة ممّا يكون قد ساهم في وجود تلك الفروق ذات الدلالة الإحصائية بين الفئتين ولصالح منطقة الجهراء التعليمية (الأقل نسبة مشاركة).أمّا بالنسبة للفروق ذات الدلالة الإحصائية بين منطقة الفروانية التعليمية (م = 3.41، ن.م = 1.14) ومنطقة العاصمة التعليمية (م = 3.24، ن.م = 1.06)- ورغم تساوي عدد المشاركين فيهما (9.5%) - والتي كانت لصالح منطقة الفراونية التعليمية فيُمكن تعليلها إمّا إلى الاختلافات الاجتماعية الاقتصادية بين المشاركين في المنطقتين أو بسبب أنّ أغلبية المشاركين من فئة المقيمين (ذات الاستجابات الإيجابية) كانوا ينتمون إلى منطقة الفروانية التعليمية أو بسبب أنّ المُشاركات المواطنات في منطقة الفروانية التعليمية أكثر اطّلاعاً لأنّهنّ حاصلات على البكالوريوس والماجستير/الدكتوراه مقارنة بنظيراتهنّ في منطقة العاصمة التعليمية فهنّ حاصلات على البكالوريوس فقط. وبالنسبة للفروق ذات الدلالة الإحصائية للمجموعة الزوجية الثالثة، بين منطقة الفروانية التعليمية(م = 3.41، ن.م = 1.14) ومنطقة مبارك الكبير التعليمية (م = 2.80، ن.م = 1.03) والتي هي لصالح منطقة الفروانية التعليمية - بالرُغم من أنّ عدد المشاركين في منطقة مبارك الكبير التعليمية يزيد نوعاً ما عن عدد

المشاركين في منطقة الفروانية التعليمية - فيُمكن أنْ نعزو السبب في ذلك إلى الاختلاف في مستوى المعرفة أو الخبرة أو المهارات في استخدام وسائل وأدوات وخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتّصالات للمشاركين من منطقة الفروانية التعليمية حيث تراوحت استجاباتهم بين ملم ومحترف مقارنة بالمشاركين من منطقة مبارك الكبير التعليمية الذين تراوحت استجاباتهم بين مبتدئ وملم والقليل منهم محترف.

أمّا بالنسبة لمتغيّر العمر، فقد أشارت النتائج إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية في تقديرات عيّنة الدراسة عند مستوى دلالة 0.01 في مستوى درجة الإلمام تُعزى لهذا المتغيّر (F (3, 1058) = 7.002, p< 0.01 (p = 0.000). وقد أشارت النتائج إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين مجموعتين زوجيّتين فقط، ألا وهما: (من 20 إلى أقل من 30 سنة، من 40 إلى أقل من 50 سنة)، و(من 40 إلى أقل من 50 سنة، من 50 سنة فأكثر). بالنسبة للفروق في المجموعة الزوجية الأولى - والتي كانت لصالح المشاركين من الفئة العمرية من 20 إلى أقل من 30 سنة - فيُمكن إيعازها إلى ثلاثة عوامل: (1) التباين في حجم العيّنة لكل فئة (6.3%، 59.5%)، (2) الاختلاف في مستوى المعرفة أو الخبرة أو المهارات في استخدام وسائل وأدوات وخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتّصالات(Digital Natives، Digital Immigrants)، و(3) الاستعداد والجهوزية لتقبّل فكرة التطوير والتغيير والاستعانة بوسائل وأدوات وخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتّصالات لتلعب دوراً كبيراً في عملية تطوير المنظومة التربوية (Friend/Pro، Foe/Con). أمّا بالنسبة للفروق الخاصة بالمجموعة الزوجية الثانية - والتي هي لصالح المشاركين من الفئة العمرية من 50 سنة فأكثر - فيُمكن تعليلها إلى نقطتين: (1) التباين في حجم العيّنة لكل فئة (59.5%، 12.8%)، و(2) الوعي والإدراك بمدى أهمية مشروعات تطوير المنظومة التربوية للمجتمع الكويتي في هذا العصر المعرفي (أقل، أكثر).

كذلك يتّضح من الجدول رقم (9) أنّه توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.01 في مستوى درجة إلمام التربويّينتُعزى لمتغيّر الفئة = F (2, 1059) (p = 0.000) 21.270, p< 0.01. وقد أشارت النتائج إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين مجموعتين زوجيّتين فقط، ألا وهما: (أعضاء الهيئة الإدارية، أعضاء الهيئة الإشرافية الفنّية)، و(أعضاء الهيئة التعليمية، أعضاء الهيئة الإشرافية الفنّية). بالنسبة للمجموعة الزوجية الأولى، لوحظ أنّه رغم تساوي عدد المشاركين في الفئتين إلا أنّ متوسطاتهما الحسابية تباينت؛ فالمتوسط الحسابي الأعلى (م = 3.48، ن.م = 0.99) كانت للمشاركين من أعضاء الهيئة الإشرافية الفنّية، أماّ أقل متوسط حسابي (م = 2.92، ن.م = 1.06) فكانت للمشاركين من أعضاء الهيئة الإدارية؛ ويُمكن تعليل هذه النتيجة إلى نقطتين: (1) الاهتمام الكبير لأعضاء الهيئة الاشرافية الفنّية بالدراسات والمشروعات ذات العلاقة بالميدان التربوي لأنّها تُعينهم فيعملهم الذي يصبو إلى الإنماء المهني للمعلّمين مقارنة بأعضاء الهيئة الإدارية، و(2) المشاركة الفعّالة لأعضاء الهيئة الإشرافية الفنّية في كتابة المناهج وتطويرها.وأمّا بالنسبة للفروق ذات

الدلالة الإحصائية للمجموعة الزوجية الثانية - بين أعضاء الهيئة التعليمية (م = 3.28، ن.م = 1.10) وأعضاء الهيئة الإشرافية الفنّية (م = 3.48، ن.م = 0.99) - والتي هي لصالح أعضاء الهيئة الإشرافية الفنّية فيُمكن تفسيرها في عاملين: (1) التباين في حجم العيّنة لكل فئة (42.5%، 28.8%)، و(2) الاختلاف في مستوى المعرفة أو الخبرة أو الوعي والإدراك بمدى أهمية مشروعات تطوير المنظومة التربوية للمجتمع الكويتي في هذا العصر المعرفي (أقل، أكثر).

أمّا بالنسبة لمتغيّر سنوات الخبرة، فقد أظهرت النتائج إلى أنّه توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.01 في مستوى درجة الإلمام لدى التربويّين تُعزى لهذا المتغيّر (F (4, 1057) = 8.560, p< 0.01 (p = 0.000).وقد أشارت النتائج إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين ثلاث مجموعات زوجية فقط، ألا وهي: (من 0 إلى أقل من 5 سنوات،من 5 إلى أقل من 10 سنوات)، (من 0 إلى أقل من 5 سنوات،من 15 إلى أقل من 20 سنة)، و(من 15 إلى أقل من 20 سنة، من 20 سنة فأكثر). بالنسبة للفروق الخاصة بالمجموعة الزوجية الأولى بين الفئتين من 0 إلى أقل من 5 سنوات (م = 3.10، ن.م = 1.30) ومن 5 إلى أقل من 10 سنوات (م = 3.18، ن.م = 1.16) - وعلى الرُغم من وجود تقارب في حجم عيّنة المشاركين فيهما (8.0%، 8.2%)- والتي كانت لصالح فئة من 5 إلى أقل من 10 سنوات؛ فيُمكن أنْ نعزو ذلك لارتفاع مستوى المعرفة والوعي والإدراك والفكر والخبرة الوظيفية لهذه الفئة. أمّا بالنسبة للفروق ذات الدلالة الإحصائية للمجموعة الزوجية الثانية - الفئة من 0 إلى أقل من 5 سنوات(م = 3.10، ن.م = 1.30) والفئة من 15 إلى أقل من 20 سنة (م = 3.64، ن.م = 1.14) - والتي كانت لصالح الفئة من 15 إلى أقل من 20 سنة؛ فيُمكن تفسير هذه النتيجة فيما يلي: (1) التفاوت الكبير نوعاً ما في سنوات الخبرة بين الفئتين بما لا يقل عن 10 سنوات، (2) التمايز في مستوى المعرفة والوعي والإدراك للأمور التربوية (أقل، أكثر)، و(3) الاختلاف في حجم العيّنة المشاركة من الفئتين (8.0%، 17.1%). وبالنسبة للفروق الخاصة بالمجموعة الزوجية الثالثة - بين الفئتين من 15 إلى أقل من 20 سنة (م = 3.64، ن.م = 1.14) ومن 20 سنة فأكثر (م = 3.12، ن.م = 1.02) - والتي تشير النتائج بأنّها لصالح فئة من 15 إلى أقل من 20 سنة؛ فيُمكن إيعاز ذلك إلى التفاوت الشاسع في حجم العيّنة المشاركة لهاتين الفئتين، حيث بلغ عدد المشاركين من فئة من 15 إلى أقل من 20 سنة 182 مشاركاً (17.1%) بينما وصل عدد المشاركين من شريحة من 20 سنة فأكثر 553 مشاركاً (52.1%). هذا وبالإضافة إلى أنّ المشاركين من فئة من 15 إلى أقل من 20 سنة هم من أكثر الفئات نشاطاً واطّلاعاً مقارنة بالفئات الأخرى.

كذلك يتّضح من الجدول رقم (9) أنّه توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.01 في مستوى درجة الإلمام تُعزى لمتغيّر المرحلة التعليمية = F (4, 1057) 10.696, p< 0.01 (p = 0.000).وقد أشارت النتائج إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين مجموعة زوجيّة واحدة فقط، ألا وهي:(جميع المراحل التعليمية، المرحلة

الثانوية).بالنسبة للفروق ذات الدلالة الإحصائية للمجموعة الزوجية - بين فئة جميع المراحل التعليمية (م = 4.00، ن.م = 0.64) وفئة المرحلة الثانوية (م = 3.07، ن.م = 1.11) - والتي كانت لصالح فئة جميع المراحل التعليمية؛ فيُمكن تعليل تلك النتيجة إلى التباين الكبير في عدد المشاركين بين فئة جميع المراحل التعليمية الذي بلغ 46 مشاركاً (4.3%) وفئة المرحلة الثانوية الذي وصل 544 مشاركاً (51.2%). كما يُمكن تفسير هذه النتيجة إلى أنّ فئة جميع المراحل التعليمية وفقاً لشغلهم لوظيفة موجه فنّي أول أو موجه فنّي عام فهم على اطّلاع ودراية بجميع المشروعات الخاصة بتطوير المنظومة التربوية وذلك نظراً لقربهم من متّخذي القرار في وزارة التربية كالوكلاء المساعدين أو وكيل الوزارة أو الوزير مقارنة ببقية الفئات فكل منها تُعنى بمشروعات مرحلتها التعليمية فقط.

أمّا بالنسبة لمتغيّر مستوى المعرفة أو الخبرة أو المهارات في استخدام وسائل وأدوات وخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتّصالات، فقد أظهرت النتائج إلى أنّه توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.01 في مستوى درجة الإلمام تُعزى لهذا المتغيّر (F (2, 1059) = 21.773, p< 0.01 (p = 0.000). وقد أشارت النتائج إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين مجموعتين زوجيّتين فقط، ألا وهما: (مُبتدئ، مُلم/مُتوسط)، و(مُبتدئ، مُحترف/مُتقدم). بالنسبة للفروق الخاصة بالمجموعة الزوجية الأولى - بين فئة مُبتدئ(م = 3.01، ن.م = 0.96) وفئة مُلم/مُتوسط(م = 3.12، ن.م = 1.06) - والتي هي لصالح فئة مُلم/مُتوسط؛ فيُمكن إيعاز تلك النتيجة إلى التفاوت الشاسع في حجم العيّنة لهاتين الفئتين، حيث بلغ عدد المشاركين من فئة مُبتدئ 41 مشاركاً (3.9%) بينما وصل عدد المشاركين من شريحة مُلم/مُتوسط 772 مشاركاً (72.7%). كما يُمكن تفسير تلك النتيجة إلى أنّ المشاركين من فئة مُلم/مُتوسطهم أكثر نفاذاً واستخداماً لوسائل وأدوات وخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتّصالات مقارنة بفئة المُبتدئين؛ وحيث أنّ معظم المشروعات التطويرية لها علاقة وطيدة باستخدام وسائل وأدوات وخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتّصالات فمنْ المُمكنْ أنْ يكون مستوى النفاذ والاستخدام لها قد لعب دوراً بارزاً في وجود هذه الفروق ذات الدلالة الإحصائية. أمّا بالنسبة للفروق ذات الدلالة الإحصائية الخاصة بالمجموعة الزوجية الثانية - بين فئة مُبتدئ(م = 3.01، ن.م = 0.96) وفئة مُحترف/مُتقدم (م = 3.62، ن.م = 1.05)- والتي هي لصالح فئة مُحترف/مُتقدم؛ فقد تُعزى تلك النتيجة إلى التفاوت الكبير في حجم العيّنة لهاتين الفئتين، حيث بلغ عدد المشاركين من فئة مُبتدئ 41 مشاركاً (3.9%) في حين وصل عدد المشاركين من شريحة مُحترف/مُتقدم 249 مشاركاً (23.4%).وقد تعود هذه النتيجة إلى كون المشاركين من فئة مُحترف/مُتقدم أكثر نفاذاً واستخداماً لوسائل وأدوات وخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتّصالات مقارنة بفئة المُبتدئين؛ وحيث أنّ أغلبية المشروعات التطويرية التربوية لها علاقة وطيدة باستخدام وسائل وأدوات وخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتّصالات فمنْ المُمكنْ أنْ يكون مستوى النفاذ والاستخدام لها قد لعب دوراً مهماً في وجود هذه

الفروق ذات الدلالة الإحصائية بين الفئتين.

ويُلاحظ من النتائج في الجدول رقم (8) بأنّ المتوسطات الحسابية لمتغيّرات الدراسة التالية: المنطقة التعليمية، والعمر، والفئة، وسنوات الخبرة، والمرحلة التعليمية، ومستوى المعرفة أو الخبرة أو المهارات في استخدام وسائل وأدوات وخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتّصالات، كان أقلّها 2.80 وأكبرها 4.00؛ أي أنّ التحليل العام للعيّنة يدل على أنّ استجابات جميع المشاركين مُتجانسة حيث تتراوح متوسط درجة إلمامهم بالمشروعات التربوية التطويرية بين "منخفضة ومتوسطة" ولكنها تميل إلى "منخفضة" أكثر.

جدول رقم (10) نتائج الإحصاء الاستدلالي لاختبار ت للعيّنات المستقلّة للمحور الثاني (مستوى درجة الرغبة) حسب المتغيّرات الديموغرافية الجنس، والجنسية، والمؤهل العلمي، والتخصص

المتغيّر	الصنف	التكرار	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (ت)	درجة الحرية	Sig. (2-tailed)	الدلالة
الجنس	ذكر	474	3.50	1.45	-7.993	1060	0.000**	دالة
	أنثى	588	4.13	1.11				
الجنسية	مواطن	837	3.78	1.36	-3.333	1060	0.001**	دالة
	مقيم	225	4.11	1.07				
المؤهل العلمي	البكالوريوس	972	3.79	1.33	-4.550	1060	0.000**	دالة
	الماجستير/الدكتوراه	90	4.44	0.84				
التخصص	التخصصات العلمية	502	4.31	1.02	11.615	1060	0.000**	دالة
	التخصصات الأدبية	560	3.43	1.39				

** دال إحصائيّاً عند مستوى دلالة 0.01.

يتّضح من الجدول رقم (10) أنّه توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى درجة رغبة أفراد الميدان التربوي في مشروعات تطوير المنظومة التربوية تُعزى لمتغيّر الجنس بين المشاركين الذكور (م = 3.50، ن.م = 1.45) والمشاركات الإناث (م = 4.13، ن.م = 1.11) وذلك استناداً إلى قيمة (ت) المحسوبة 7.993-، وهي دالة إحصائيّاً عند مستوى الدلالة الإحصائية 0.01. ويُلاحظ من النتائج بأنّ مستوى درجة الرغبة في المشروعات التطويرية للمشاركين الإناث أعلى نوعاً ما من المشاركين الذكور؛ وقد يُعزى ذلك - كما ذُكر - إلى أنّ الإناث هنّ من يؤدّين الدور الرئيسي في تعليم وتعلّم أبنائهنّ، وأيضاً لأنّ نسبة العيّنة المشاركة بالدراسة من الإناث (55.4%) أكبر منها في الذكور (44.6%) ويُعتبر حجم العيّنة مؤثراً أساسياً.

أمّا بالنسبة لمتغيّر الجنسية، فقد أشارت النتائج إلى أنّه توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى درجة الرغبة تُعزى لهذا المتغيّر بين المشاركين المواطنين (م = 3.78، ن.م = 1.36) والمشاركين المقيمين (م = 4.11، ن.م = 1.07) وذلك استناداً إلى قيمة (ت) المحسوبة 3.333-، وهي دالة إحصائيّاً عند مستوى الدلالة الإحصائية 0.01. وتُشير النتائج إلى أنّ درجة الرغبة للمشاركين المقيمين أعلى نوعاً ما من درجة الرغبة للمشاركين المواطنين؛ وقد يُعزى ذلك إلى صغر حجم هذه العيّنة فقد بلغ عددها 225 في مقابل عدد المشاركين المواطنين الذي بلغ 837، وكذلك للتباين في مستوى المعرفة والوعي والإدراك والخبرة لدى المقيمين عنه في المواطنين.

بالنسبة لمتغيّر المؤهل العلمي، فقد أشارت النتائج إلى أنّه توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى درجة الرغبة لدى التربوّيين تُعزى لهذا المتغيّر بين المشاركين من حملة البكالوريوس (م = 3.79، ن.م = 1.33) والمشاركين من حملة الماجستير/الدكتوراه (م = 4.44، ن.م = 0.84) وذلك استناداً إلى قيمة (ت) المحسوبة 4.550-، وهي دالة إحصائيّاً عند مستوى الدلالة الإحصائية 0.01. وتُشير النتائج إلى أنّ درجة الرغبة للمشاركين من حملة شهادة الماجستير/الدكتوراه أعلى نوعاً ما من درجة الرغبة للمشاركين من حملة شهادة البكالوريوس؛ وقد يُعزى ذلك إلى صغر حجم هذه العيّنة فقد بلغ عددها 90 في مقابل عدد المشاركين من حملة البكالوريوس الذي بلغ 972، وهم أكثر اطّلاعاً وشغفاً في معرفة آخر المُستجدّات والتطوّرات في تخصّصاتهم وعملهم وذلك بحكم دراساتهم العليا وإعدادهم للبحوث والأطروحات والرسائل الجامعية التي تتطلّب منهم الكثير من القراءة والاطّلاع والبحث.

أما بالنسبة لمتغيّر التخصص، فقد أشارت النتائج إلى أنّه توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى درجة الرغبة في المشروعات التطويرية تُعزى لهذا المتغيّر بين المشاركين ذوي التخصصات العلمية (م = 4.31، ن.م = 1.02) والمشاركين من ذوي التخصصات الأدبية (م = 3.43، ن.م = 1.39) وذلك استناداً إلى قيمة (ت) المحسوبة 11.615، وهي دالة إحصائيّاً عند مستوى الدلالة الإحصائية 0.01. وتُشير النتائج إلى أنّ درجة الرغبة للمشاركين ذوي التخصصات العلمية كانت أعلى نوعاً ما من درجة الرغبة للمشاركين ذوي التخصصات الأدبية - رُغم تقارب حجم الفئتين نوعاً ما إلا أنّهما متباينتان في المتوسط الحسابي لكل منهما؛ وقد يُعزى ذلك لأنّ ذوي التخصصات العلمية أكثر اطّلاعاً وشغفاً في معرفة الجديد والمتطوّر في تخصّصاتهم وعملهم، وكذلك للطابع العلمي لأكثر مشروعات تطوير المنظومة التربوية.

جدول رقم (11) نتائج الإحصاء الوصفي للمحور الثاني (مستوى درجة الرغبة) حسب المتغيّرات الديموغرافية المنطقة التعليمية، والعمر، والفئة، وسنوات الخبرة، والمرحلة التعليمية، ومستوى المعرفة أو الخبرة أو المهارات في استخدام وسائل وأدوات وخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتّصالات

المتغيّر	الصنف	التكرار	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
المنطقة التعليمية	الأحمدي	391	3.94	1.16
	الجهراء	94	3.82	1.33
	حولي	152	3.90	1.33
	العاصمة	101	4.08	1.33
	الفروانية	101	3.90	1.33
	مبارك الكبير	127	3.25	1.51
	التعليم الخاص	96	3.94	1.32
العمر	من 20 إلى أقل من 30 سنة	67	3.79	1.26
	من 30 إلى أقل من 40 سنة	227	4.07	1.08
	من 40 إلى أقل من 50 سنة	632	3.67	1.38
	من 50 سنة فأكثر	136	4.34	1.16
الفئة	أعضاء الهيئة التعليمية	451	3.96	1.11
	أعضاء الهيئة الإدارية	305	3.22	1.47
	أعضاء الهيئة الإشرافية الفنّية	306	4.31	1.16
سنوات الخبرة	من 0 إلى أقل من 5 سنوات	85	3.88	1.28
	من 5 إلى أقل من 10 سنوات	87	4.21	1.00
	من 10 إلى أقل من 15 سنة	155	4.20	1.10
	من 15 إلى أقل من 20 سنة	182	4.26	1.03
	من 20 سنة فأكثر	553	3.55	1.41
المرحلة التعليمية	رياض الأطفال	80	4.30	1.11
	المرحلة الابتدائية	234	3.98	1.10
	المرحلة المتوسطة	158	4.35	1.04
	المرحلة الثانوية	544	3.54	1.43
	جميع المراحل التعليمية	46	4.34	0.94
ICT المعرفة/الخبرة/المهارات	مبتدئ	41	4.03	1.30
	ملم/متوسط	772	3.68	1.35
	محترف/متقدم	249	4.34	1.01

جدول رقم (12) نتائج الإحصاء الاستدلالي لاختبار تحليل التباين الأحادي للمحور الثاني (مستوى درجة الرغبة) حسب المتغيّرات الديموغرافية المنطقة التعليمية، والعمر، والفئة، وسنوات الخبرة، والمرحلة التعليمية، ومستوى المعرفة أو الخبرة أو المهارات في استخدام وسائل وأدوات وخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتّصالات

المتغيّر	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة (ف)	Sig.	الدلالة
المنطقة التعليمية	بين المجموعات	54.731	6	9.122	5.463	0.000**	دالة
	داخل المجموعات	1761.635	1055	1.670			
	الكلي	1816.367	1061				
العمر	بين المجموعات	65.304	3	21.768	13.152	0.000**	دالة
	داخل المجموعات	1751.063	1058	1.655			
	الكلي	1816.367	1061				
الفئة	بين المجموعات	189.705	2	94.852	61.751	0.000**	دالة
	داخل المجموعات	1626.662	1059	1.536			
	الكلي	1816.367	1061				
سنوات الخبرة	بين المجموعات	111.424	4	27.856	17.270	0.000**	دالة
	داخل المجموعات	1704.943	1057	1.613			
	الكلي	1816.367	1061				
المرحلة التعليمية	بين المجموعات	123.284	4	30.821	19.242	0.000**	دالة
	داخل المجموعات	1693.083	1057	1.602			
	الكلي	1816.367	1061				
ICT المعرفة/الخبرة/المهارات	بين المجموعات	84.198	2	42.099	25.738	0.000**	دالة
	داخل المجموعات	1732.169	1059	1.636			
	الكلي	1816.367	1061				

** دال إحصائيّاً عند مستوى دلالة 0.01.

يتبيّن من الجدول رقم (12) أنّه توجد فروق ذات دلالة إحصائية في تقديرات عيّنة الدراسة عند مستوى دلالة 0.01 في مستوى درجة الرغبة لدى التربويّين في المشروعات التربوية الخاصة بتطوير المنظومة التربوية في دولة الكويت تُعزى لمتغيّر المنطقة التعليمية (F (6, 1055) = 5.463, p< 0.01 (p = 0.000). وقد أشارت النتائج إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين ثلاث مجموعات زوجيّة فقط، ألا وهي: (مبارك الكبير، العاصمة)، (الفروانية، العاصمة)، و(التعليم الخاص، الجهراء).بالنسبة للفروق الخاصة بالمجموعة الأولى - بين منطقة مبارك الكبير

التعليمية(م = 3.25، ن.م = 1.51) ومنطقة العاصمة التعليمية(م = 4.08، ن.م = 1.33) والتي هي لصالح المشاركين من منطقة العاصمة التعليمية (الأعلى درجة رغبة)؛ فيُمكن إيعاز ذلك إمّا إلى الاختلافات الاجتماعية الاقتصادية بين المشاركين في المنطقتين أو بسبب أنّ أغلبية المشاركين من فئة المواطنين (ذات الاستجابات الإيجابية) كانوا ينتمون إلى منطقة العاصمة التعليمية. أمّا بالنسبة للفروق ذات الدلالة الإحصائية الخاصة بالمجموعة الزوجية الثانية بين منطقة الفروانية التعليمية (م = 3.90، ن.م = 1.33) ومنطقة العاصمة التعليمية (م = 4.08، ن.م = 1.33) - ورُغم تساوي عدد المشاركين فيهما (9.5%) - والتي كانت لصالح منطقة العاصمة التعليمية (الأعلى درجة رغبة) فيُمكنْ تعليلها إمّا إلى الاختلافات الاجتماعية الاقتصادية بين المشاركين في المنطقتين أو بسبب أنّ أغلبية المشاركين من فئة المواطنين (ذات الاستجابات الإيجابية لمحور الرغبة) كانوا ينتمون إلى منطقة العاصمة التعليمية؛ على الرُغم من أنّ مستوى درجة إلمامهم بالمشروعات التطويرية يقل نوعاً ما عن نظرائهم في منطقة الفروانية التعليمية لأنّ أغلبية المشاركين في هذه المنطقة كانوا من فئة المقيمين الذين لديهم إلمام أكثر بالمشروعات التطويرية ولكنّهم لا يحبّذون التطوير والتغيير، بعكس المواطنين الذين يشجّعون التطوير والتغيير لما فيه مصلحة المجتمع الكويتي.وأمّا بالنسبة للفروق ذات الدلالة الإحصائية للمجموعة الثالثة بين إدارة التعليم الخاص (م = 3.94، ن.م = 1.32) ومنطقة الجهراء التعليمية (م = 3.82، ن.م = 1.33) والتي كانت لصالح التعليم الخاص (الأعلى درجة رغبة) - وبالرُغم من أنّ عدد المشاركين في الفئتين متقارب كثيراً - فيُمكنْ تفسيرها إلى أنّ أغلبية المشاركين من التعليم الخاص كانوا من فئة أعضاء الهيئة الإشرافية الفنّية (ذات الاستجابات الإيجابية) وهؤلاء لديهم حس بالمسؤولية ويحبّذون التطوير والتغيير أكثر من الفئات الأخرى بحكُم طبيعة عملهم.

أما بالنسبة لمتغيّر العمر، فقد أشارت النتائج إلى أنّه توجد فروق ذات دلالة إحصائية - عند مستوى الدلالة الإحصائية 0.01- في مستوى درجة الرغبة تُعزى لهذا المتغيّر ($F\ (3, 1058) = 13.152, p< 0.01$ ($p = 0.000$). وقد أكّدت النتائج على وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين ثلاث مجموعات زوجيّة فقط، ألا وهي: (من 50 سنة فأكثر، من 20 إلى أقل من 30 سنة)، (من 50 سنة فأكثر، من 40 إلى أقل من 50 سنة)، و(من 20 إلى أقل من 30 سنة، من 40 إلى أقل من 50 سنة).بالنسبة للفروق الخاصة بالمجموعة الأولى - بين المشاركين من الفئة العمرية من 50 سنة فأكثر(م = 4.34، ن.م = 1.16)والمشاركين من الفئة العمرية من 20 إلى أقل من 30 سنة(م = 3.79، ن.م = 1.26) - والتي هي لصالح المشاركين من الفئة العمرية من 50 سنة فأكثر (الأعلى درجة رغبة)؛ فيُمكن تفسير تلك النتيجة إلى أنّ حجم عيّنة الفئة العمرية من 50 سنة فأكثر يزيد الضعف (12.8%) عن حجم الفئة العمرية من 20 إلى أقل من 30 سنة (6.3%)؛ هذا وبالإضافة إلا أنّ الفئة العمرية من 50 سنة فأكثر يُحبّذون المعرفة والثقافة والقراءة والاطّلاع والتعليم والتعلّم، وهم أكثر وعياً وإدراكاً بمدى أهمية مشروعات تطوير المنظومة التربوية للمجتمع الكويتي في هذا العصر

المعرفي وهذا يُمكنْ أنْ يعود إلى طبيعة هذه المرحلة العمرية.أمّا بالنسبة للفروق ذات الدلالة الإحصائية الخاصة بالمجموعة الزوجية الثانية - لكل من المشاركين من الفئة العمرية من 50 سنة فأكثر (م = 4.34، ن.م = 1.16)والفئة العمرية من 40 إلى أقل من 50 سنة(م = 3.67، ن.م = 1.38)- والتي هي لصالح الفئة العمرية من 50 سنة فأكثر(الأعلى درجة رغبة). فيُمكنْ تفسير تلك النتيجة في نقطتين رئيسيّتين: (1) التفاوت الكبير في حجم العيّنة حيث أنّ حجم عيّنة الفئة العمرية من 50 سنة فأكثر (12.8%)يقل كثيراً عن حجم عيّنة الفئة العمرية من 40 إلى أقل من 50 سنة (59.5%)، و(2) أنّ المشاركين من الفئة العمرية من 50 سنة فأكثر قد شاركوا في اللجان الخاصة بمشروعات تطوير المنظومة التربوية ولديهم خبرة أكبر من المشاركين من الفئة العمرية الأخرى؛ لذا فهم أكثر دراية ومعرفة.وبالنسبة للفروق ذات الدلالة الإحصائية للمجموعة الزوجية الثالثة، بين المشاركين من الفئة العمرية من 20 إلى أقل من 30 سنة(م = 3.79، ن.م = 1.26) والمشاركين من الفئة العمرية من 40 إلى أقل من 50 سنة(م = 2.80، ن.م = 1.03) والتي هي لصالح المشاركين من الفئة العمرية من 20 إلى أقل من 30 سنة (الأكثر درجة رغبة)؛ فيُمكنْ أنْ نعزو السبب في ذلك إلى ثلاثة عوامل أساسية: (1) التباين الكبير في حجم العيّنة لكل فئة (6.3%، 59.5%)، (2) الاختلاف في مستوى المعرفة أو الخبرة أو المهارات في استخدام وسائل وأدوات وخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتّصالات لكل فئة (أعلى، أقل)، و(3) الحافز لمعرفة كل ما هو جديد في عملهم لكل فئة (أعلى، أقل).

وبالنسبة لمتغيّر الفئة، فقد أشارت النتائج إلى أنّه توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.01 في مستوى درجة الرغبة تُعزى لهذا المتغيّر $F\ (2, 1059) = 61.751, p< 0.01$ ($p = 0.000$).وقد أشارت النتائج إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين مجموعة زوجيّة واحدة فقط، ألا وهي: (أعضاء الهيئة الإشرافية الفنّية، أعضاء الهيئة الإدارية). لقد لوحظ بأنّ أعلى درجة رغبة في المشروعات التطويرية لدى التربويّين كانت للمشاركين من فئة أعضاء الهيئة الإشرافية الفنّية(م = 4.31، ن.م = 1.16)، أماّ أقل درجة رغبة في المشروعات فكانت للمشاركين من فئة أعضاء الهيئة الإدارية (م = 3.22، ن.م = 1.47)؛ بالرغم من تساوي حجم العيّنة للفئتين. ويُمكنْ تفسير تلك النتيجة إلى أنّ أعضاء الهيئة الإشرافية الفنّية لديهم حس بالمسؤولية أكثر من حيث الإنماء المهني للمعلّمين وتطوير المناهج بحكُم طبيعة عملهم.وقد تُعزى هذه النتيجة لمتغيّر الجنسية أو إلى نوع المؤهل العلمي وسنوات الخبرة لهؤلاء المشاركين.

كذلك يتّضح من الجدول رقم (12) أنّه توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.01 في مستوى درجة الرغبة لدى التربويّين في المشروعات التطويرية تُعزى لمتغيّر سنوات الخبرة $F\ (4, 1057) = 17.270, p< 0.01$ ($p = 0.000$). وقد أشارت النتائج إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين مجموعتين زوجيتّين فقط، ألا وهما: (من 20 سنة فأكثر، من 15 إلى أقل من 20 سنة)،و(من 5

إلى أقل من 10 سنوات، من 10 إلى أقل من 15 سنة). بالنسبة للمجموعة الزوجية الأولى، فقد لوحظ بأنّ أقل درجة رغبة للتربويّين كانت للمشاركين من الفئة العمرية من 20 سنة فأكثر (م = 3.55، ن.م = 1.41)، أماّ أعلى درجة رغبة في المشروعات فكانت للمشاركين من الفئة العمرية من 15 إلى أقل من 20 سنة(م = 4.26، ن.م = 1.03). وقد تعود هذه النتيجة إلى التفاوت في حجم العيّنة لهاتين الفئتين في بعض الحالات، وأيضاً لمستوى الفئتين من المعرفة والوعي والإدراك للأمور التربوية. وأمّا بالنسبة للفروق ذات الدلالة الإحصائية الخاصة بالمجموعة الزوجية الثانية بين الفئة من 5 إلى أقل من 10 سنوات (م = 4.21، ن.م = 1.00) والشريحة من 10 إلى أقل من 15 سنة (م = 4.20، ن.م = 1.10) والتي هي لصالح الفئة من 5 إلى أقل من 10 سنوات (الأعلى درجة رغبة)؛ فيُمكنْ أنْ نعزو السبب في ذلك إلى وجود تباين نوعاً ما في حجم عيّنة المشاركين من الفئتين(8.2%، 14.6%). هذا وبالإضافة إلى أنّ المشاركين الذين لديهم سنوات خبرة من 5 إلى أقل من 10 سنوات يمتلكون درجة عالية من الإلمام والوعي والإدراك والمعرفة بالمشروعات التطويرية كما أنّ لديهم حافز قوي للتطوير مقارنة بالفئة الأخرى.

أمّا بالنسبة لمتغيّر المرحلة التعليمية، فقد أظهرت النتائج إلى أنّه توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.01 في مستوى درجة الرغبة تُعزى لهذا المتغيّر $F\ (4,\ 1057) = 19.242,\ p< 0.01\ (p = 0.000)$. وقد أشارت النتائج إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين مجموعتين زوجيّتين فقط، ألا وهما: (المرحلة المتوسطة، جميع المراحل التعليمية)، و(المرحلة الثانوية، المرحلة المتوسطة). بالنسبة للمجموعة الزوجية الأولى، فقد لوحظ بأنّ درجة الرغبة في المشروعات التطويرية كانت أعلى للمشاركين من المرحلة المتوسطة(م = 4.35، ن.م = 1.04) من درجة رغبة المشاركين من جميع المراحل التعليمية(م = 4.34، ن.م = 0.94)؛ ويُمكن تعليل هذه النتيجة في نقطتين أساسيّتين: (1) التفاوت في حجم العيّنة المشاركة من الفئتين (14.9%، 4.3%)، و(2) أنّ فئة جميع المراحل التعليمية وفقاً لشغلهم لوظيفة موجه فنّي أول أو موجه فنّي عام فهم على اطّلاع على جميع المشروعات الخاصة بتطوير المنظومة التربوية لمشاركتهم في اللجان كرؤساء أو كأعضاء ولقربهم من متّخذي القرار كالوكلاء المساعدين أو وكيل الوزارة أو الوزير مقارنة بفئة المرحلة المتوسطة فهي تُعنى بمشروعات مرحلتها التعليمية فقط.أمّا بالنسبة للفروق ذات الدلالة الإحصائية الخاصة بالمجموعة الزوجية الثانية - بين المرحلة الثانوية (م = 3.54، ن.م = 1.43) والمتوسطة (م = 3.35، ن.م = 1.04) - والتي كانت لصالح المشاركين من المرحلة الثانوية (الأعلى درجة رغبة)؛ فيُمكنْ تفسيرها إلى التباين الكبير في حجم العيّنة المشاركة لكل فئة (51.2%، 14.9%).

أمّا بالنسبة لمتغيّر مستوى المعرفة أو الخبرة أو المهارات في استخدام وسائل وأدوات وخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتّصالات، فقد أظهرت النتائج إلى أنّه توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.01 في مستوى درجة الرغبة تُعزى

لهذا المتغيّر (F (2, 1059) = 25.738, p< 0.01 (p = 0.000). وقد أشارت النتائج إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين مجموعتين زوجيّتين فقط، ألا وهما: (مُبتدئ، مُلم/مُتوسط)، و(مُلم/مُتوسط ، مُحترف/مُتقدم).بالنسبة للفروق الخاصة بالمجموعة الزوجية الأولى - بين فئة مُبتدئ(م = 4.03، ن.م = 1.30) وفئة مُلم/مُتوسط(م = 3.68، ن.م = 1.35) - والتي هي لصالح فئة مُبتدئ (الأعلى درجة رغبة)؛ فيُمكنْ إيعاز تلك النتيجة إلى التفاوت الشاسع في حجم العيّنة لهاتين الفئتين، حيث بلغ عدد المشاركين من فئة مُبتدئ 41 مشاركاً (3.9%) بينما وصل عدد المشاركين من شريحة مُلم/مُتوسط 772 مشاركاً (72.7%). أمّا بالنسبة للفروق ذات الدلالة الإحصائية الخاصة بالمجموعة الزوجية الثانية - بين فئة مُلم/مُتوسط(م = 3.68، ن.م = 1.35) وفئة مُحترف/مُتقدم(م = 4.34، ن.م = 1.01) - والتي هي لصالح فئة مُحترف/مُتقدم (الأعلى درجة رغبة)؛ فقد تُعزى تلك النتيجة إلى التفاوت الكبير في حجم العيّنة المشاركة لهاتين الفئتين، حيث بلغ عدد المشاركين من شريحة مُلم/مُتوسط 772 مشاركاً (72.7%)، في حين بلغ عدد المشاركين من فئة مُحترف/مُتقدم 249 مشاركاً (23.4%).وقد تعود هذه النتيجة أيضاً إلى كون المشاركين من فئة مُحترف/مُتقدم أكثر نفاذاً واستخداماً لوسائل وأدوات وخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتّصالات مقارنة بفئة المُلمّين أو المُتوسّطين؛ وحيث أنّ أغلبية المشروعات التطويرية التربوية لها علاقة وطيدة باستخدام وسائل وأدوات وخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتّصالات فمنْ المُمكنْ أنْ يكون مستوى النفاذ والاستخدام لها قد لعب دوراً مهماً في وجود هذه الفروق ذات الدلالة الإحصائية بين الفئتين.

ويُلاحظ بصورة عامة من النتائج في الجدول رقم (11)- بالنسبة لجميع المتغيّرات - وجود تقارب بين الانحراف المعياري مع المتوسط الحسابي في رغبة عيّنة الدراسة في المشروعات الخاصة بتطوير المنظومة التربوية في دولة الكويت؛ ممّا يدل على أنّ استجاباتهم متجانسة وكانت تتراوح ما بين "منخفضة ومتوسطة" ولكنّها أكثر قُرباً إلى "متوسطة".

جدول رقم (13) نتائج الإحصاء الاستدلالي لاختبار ت للعيّنات المستقلّة للمحور الثالث (مستوى درجة الرضا) حسب المتغيّرات الديموغرافية الجنس، والجنسية، والمؤهل العلمي، والتخصص

المتغيّر	الصنف	التكرار	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (ت)	درجة الحرية	Sig. (2-tailed)	الدلالة
الجنس	ذكر	474	2.85	1.02	-8.732	1060	0.000**	دالة
	أنثى	588	3.45	1.18				
الجنسية	مواطن	837	3.06	1.12	-6.850	1060	0.000**	دالة

	مقيم	225	3.64	1.17				
المؤهل العلمي	البكالوريوس	972	3.18	1.16	-0.469	1060	0.639	غير دالة
	الماجستير/الدكتوراه	90	3.24	1.06				
التخصص	التخصصات العلمية	502	3.50	1.11	8.802	1060	0.000**	دالة
	التخصصات الأدبية	560	2.90	1.12				

** دال إحصائيّاً عند مستوى دلالة 0.01.

يتّضح من الجدول رقم (13) أنّه توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى درجة رضا أفراد عيّنة الدراسة عن مشروعات تطوير المنظومة التربوية في دولة الكويت تُعزى لمتغيّر الجنسين المشاركين الذكور (م = 2.85، ن.م = 1.02) والمشاركات الإناث (م = 3.45، ن.م = 1.18) وذلك استناداً إلى قيمة (ت) المحسوبة 8.732-، وهي دالة إحصائيّاً عند مستوى الدلالة الإحصائية 0.01. ويُلاحظ من النتائج بأنّ درجة الرضا للمشاركين الذكور أقل نوعاً ما من درجة الرضا للمشاركين الإناث، وقد يُعزى ذلك إلى زيادة حجم العيّنة المشاركة بالدراسة من الإناث وكذلك لمعرفتهنّ واهتمامهنّ وإلمامهنّ بالمشروعات التطويرية مقارنة بالذكور.

أمّا بالنسبة لمتغيّر الجنسية، فقد أشارت النتائج إلى أنّه توجد فروق ذات دلالة إحصائية في درجة الرضا لدى التربويّين تُعزى لهذا المتغيّر بين المشاركين المواطنين (م = 3.06، ن.م = 1.12) والمشاركين المقيمين (م = 3.64، ن.م = 1.17) وذلك استناداً إلى قيمة (ت) المحسوبة 6.850-، وهي دالة إحصائيّاً عند مستوى الدلالة الإحصائية 0.01. وتُشير النتائج إلى أنّ درجة رضا المشاركين المقيمين عن المشروعات التطويرية أعلى نوعاً ما من درجة رضا المشاركين المواطنين؛ وقد يُعزى ذلك إلى صغر حجم هذه العيّنة فقد بلغ عددها 225 في مقابل عدد المشاركين المواطنين الذي بلغ 837.كما يُمكن تعليل ذلك إلى ارتفاع مستوى درجة الإلمام بالمشروعات التطويرية ومستوى درجة الرغبة فيها لدى معظم المقيمين كونهم أكثر فاعليّة واطّلاعاً بهذه المشروعات من المشاركين المواطنين.

وبالنسبة لمتغيّر المؤهل العلمي، فقد أشارت النتائج إلى أنّه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى درجة الرضا تُعزى لهذا المتغيّر بين المشاركين من حملة شهادة البكالوريوس (م = 3.18، ن.م = 1.16) والمشاركين من حملة شهادة الماجستير/الدكتوراه (م = 3.24، ن.م = 1.06) وذلك استناداً إلى قيمة (ت) المحسوبة 0.469-، وهي غير دالة إحصائيّاً عند مستوى الدلالة الإحصائية 0.05.وتُشير النتائج إلى تقارب درجة رضا المشاركين من حملة البكالوريوس والماجستير/الدكتوراه، بالرُغم من تفاوت كبير جداً في حجم العيّنتين حيث بلغ عدد حملة شهادة البكالوريوس 972 مشاركاً (91.53%) في مقابل حجم عدد المشاركين من حملة شهادة الماجستير/الدكتوراه الذي بلغ 90 مشاركاً (8.47%).

أمّا بالنسبة لمتغيّر التخصص، فقد أشارت النتائج إلى أنّه توجد فروق ذات دلالة إحصائية في درجة رضا أفراد عيّنة الدراسة عن المشروعات التطويرية تُعزى لهذا المتغيّر بين المشاركين ذوي التخصصات العلمية (م = 3.50، ن.م = 1.11) والمشاركين ذوي التخصصات الأدبية (م = 2.90، ن.م = 1.12) وذلك استناداً إلى قيمة (ت) المحسوبة 8.802، وهي دالة إحصائيّاً عند مستوى الدلالة الإحصائية 0.01. وتُشير النتائج إلى أنّ درجة رضا المشاركين من ذوي التخصصات العلمية أعلى نوعاً ما من مستوى درجة رضا المشاركين من ذوي التخصصات الأدبية، رغم تقارب حجم هاتين العيّنتين. وقد يُعزى ذلك إلى اهتمام ذوي التخصصات العلمية في الميدان التربوي بالقراءة والاطّلاع على أحدث وآخر الممارسات والمستجدّات والنظريّات التربوية العالمية أكثر من أقرانهم من ذوي التخصصات الأدبية.

جدول رقم (14) نتائج الإحصاء الوصفي للمحور الثالث (مستوى درجة الرضا) حسب المتغيّرات الديموغرافية المنطقة التعليمية، والعمر، والفئة، وسنوات الخبرة، والمرحلة التعليمية، ومستوى المعرفة أو الخبرة أو المهارات في استخدام وسائل وأدوات وخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتّصالات.

المتغيّر	الصنف	التكرار	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
المنطقة التعليمية	الأحمدي	391	3.36	1.21
	الجهراء	94	3.21	1.15
	حولي	152	3.13	1.13
	العاصمة	101	3.04	0.88
	الفروانية	101	3.22	1.15
	مبارك الكبير	127	2.72	1.11
	التعليم الخاص	96	3.20	1.12
العمر	من 20 إلى أقل من 30 سنة	67	3.17	1.44
	من 30 إلى أقل من 40 سنة	227	3.26	1.26

	من 40 إلى أقل من 50 سنة	632	3.09	1.09
	من 50 سنة فأكثر	136	3.48	1.02
الفئة	أعضاء الهيئة التعليمية	451	3.38	1.28
	أعضاء الهيئة الإدارية	305	2.77	0.96
	أعضاء الهيئة الإشرافية الفنّية	306	3.30	1.01
سنوات الخبرة	من 0 إلى أقل من 5 سنوات	85	3.04	1.33
	من 5 إلى أقل من 10 سنوات	87	3.41	1.35
	من 10 إلى أقل من 15 سنة	155	3.18	1.03
	من 15 إلى أقل من 20 سنة	182	3.63	1.22
	من 20 سنة فأكثر	553	3.02	1.06
المرحلة التعليمية	رياض الأطفال	80	3.28	1.08
	المرحلة الابتدائية	234	3.34	1.18
	المرحلة المتوسطة	158	3.32	1.05
	المرحلة الثانوية	544	3.04	1.19
	جميع المراحل التعليمية	46	3.48	0.85
ICT المعرفة/الخبرة/المهارات	مبتدئ	41	3.02	1.16
	ملم/متوسط	772	3.07	1.13
	محترف/متقدم	249	3.54	1.16

جدول رقم (15) نتائج الإحصاء الاستدلالي لاختبار تحليل التباين الأحادي للمحور الثالث (مستوى درجة الرضا) حسب المتغيّرات الديموغرافية المنطقة التعليمية، والعمر، والفئة، وسنوات الخبرة، والمرحلة التعليمية، ومستوى المعرفة أو الخبرة أو المهارات في استخدام وسائل وأدوات وخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتّصالات.

المتغيّر	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة (ف)	Sig.	الدلالة
المنطقة التعليمية	بين المجموعات	42.196	6	7.033	5.428	0.000**	دالة
	داخل المجموعات	1366.913	1055	1.296			
	الكلي	1409.109	1061				
العمر	بين المجموعات	18.121	3	6.040	4.594	0.003**	دالة
	داخل المجموعات	1390.988	1058	1.315			
	الكلي	1409.109	1061				
الفئة	بين المجموعات	75.014	2	37.507	29.773	0.000**	دالة
	داخل المجموعات	1334.095	1059	1.260			

	الكلي	1409.109	1061				
سنوات الخبرة	بين المجموعات	56.723	4	14.181	11.083	0.000**	دالة
	داخل المجموعات	1352.386	1057	1.279			
	الكلي	1409.109	1061				
المرحلة التعليمية	بين المجموعات	24.934	4	6.233	4.760	0.001**	دالة
	داخل المجموعات	1384.175	1057	1.310			
	الكلي	1409.109	1061				
ICT المعرفة/الخبرة/المهارات	بين المجموعات	42.678	2	21.339	16.538	0.000**	دالة
	داخل المجموعات	1366.432	1059	1.290			
	الكلي	1409.109	1061				

** دال إحصائيّاً عند مستوى دلالة 0.01.

يتبيّن من الجدول رقم (15) أنّه توجد فروق ذات دلالة إحصائية في تقديرات عيّنة الدراسة عند مستوى دلالة 0.01 في مستوى درجة رضا التربويّين في دولة الكويت عن مشروعات تطوير المنظومة التربوية تُعزى لمتغيّر المنطقة التعليمية F (6, 1055) = 5.428, p< 0.01 (p = 0.000). وقد أشارت النتائج إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين مجموعتين زوجيّتين فقط، ألا وهما: (الأحمدي، العاصمة)، و(العاصمة، التعليم الخاص). بالنسبة للمجموعة الزوجية الأولى، يُلاحظ من النتائج بأنّ أعلى درجة رضا عن المشروعات التطويرية (م = 3.36، ن.م = 1.21) كانت لصالح المشاركين من منطقة الأحمدي التعليمية، أمّا مستوى درجة رضا المشاركين من منطقة العاصمة التعليمية فكانت أقل من ذلك (م = 3.04، ن.م = 0.88)؛ وقد تُعزى هذه النتيجة إلى التفاوت الكبير في حجم العيّنة للفئتين، حيث بلغت نسبة المشاركة لمنطقة الأحمدي التعليمية 36.8%، بينما كانت نسبة المشاركة في منطقة العاصمة التعليمية 9.5%.أمّا بالنسبة للفروق ذات الدلالة الإحصائية للمجموعة الزوجية الثانية بين منطقة العاصمة التعليمية (م = 3.04، ن.م = 0.88) وإدارة التعليم الخاص (م = 3.20، ن.م = 1.12) - ورُغم تقارب عدد المشاركين فيهما 9.5% و9.0% - والتي كانت لصالح إدارة التعليم الخاص فيُمكن تعليلها إمّا إلى الاختلافات الاجتماعية الاقتصادية بين المشاركين في المنطقتين أو بسبب أنّ أغلبية المشاركين من فئة المقيمين (ذات الاستجابات الإيجابية) كانوا يتنمون إلى إدارة التعليم الخاص؛ كما يُمكنْ كذلك تفسيرها إلى أنّ أغلبية المشاركين من التعليم الخاص كانوا من فئة أعضاء الهيئة الإشرافية الفنّية (ذات الاستجابات الإيجابية) وهؤلاء لديهم حس بالمسؤولية ويحبّذون التطوير والتغيير أكثر من الفئات الأخرى بحكُم طبيعة عملهم.

أما بالنسبة لمتغيّر العمر، فقد أظهرت النتائج إلى أنّه توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.01 في مستوى درجة رضا التربويّين عن المشروعات

التطويرية تُعزى لهذا المتغيّر (F (3, 1058) = 4.594, p< 0.01 (p = 0.000).وقد أشارت النتائج إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين مجموعة زوجيّة واحدة فقط، ألا وهي: (من 20 إلى أقل من 30 سنة، من 40 إلى أقل من 50 سنة). لقد لوحظ بأنّ أعلى درجة رضا عن المشروعات التطويرية لدى التربويّين كانت للمشاركين من الفئة العمرية من 20 إلى أقل من 30 سنة (م = 3.17، ن.م = 1.44)، أماّ أقل درجة رضا عن المشروعات فكانت للمشاركين من الشريحة العمرية من 40 إلى أقل من 50 سنة (م = 3.09، ن.م = 1.09). ويُمكنْ إيعاز هذه النتيجة إلى أربعة عوامل: (1) التباين في حجم العيّنة لكل فئة (6.3%، 59.5%)، (2) الاختلاف في مستوى المعرفة أو الخبرة أو المهارات في استخدام وسائل وأدوات وخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتّصالات(Digital Natives، Digital Immigrants)، (3) الاستعداد والجهوزية لتقبّل فكرة التطوير والتغيير والاستعانة بوسائل وأدوات وخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتّصالات لتعلب دوراً كبيراً في عملية تطوير المنظومة التربوية (Foe/Con ،Friend/Pro)، و(4) الحافز لمعرفة كل ما هو جديد في عملهم لكل فئة (أعلى، أقل).

أمّا بالنسبة لمتغيّر الفئة، فقد أشارت النتائج إلى أنّه توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.01 في مستوى درجة الرضا تُعزى لهذا المتغيّر (F (2, 1059) = 29.773, p< 0.01 (p = 0.000).وقد أشارت النتائج إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين مجموعتين زوجيّتين فقط، ألا وهما: (أعضاء الهيئة التعليمية، أعضاء الهيئة الإدارية)، و(أعضاء الهيئة الإشرافية الفنّية، أعضاء الهيئة الإدارية). بالنسبة للفروق الخاصة بالمجموعة الزوجية الأولى - بين فئة أعضاء الهيئة التعليمية(م = 3.38، ن.م = 1.28) وفئة أعضاء الهيئة الإدارية (م = 2.77، ن.م = 0.96) - والتي كانت لصالح فئة أعضاء الهيئة التعليمية (الأعلى درجة رضا)؛ فيُمكنْ إيعاز هذه النتيجة إلى أربعة عوامل: (1) التباين في حجم العيّنة لكل فئة (42.5%، 28.7%)، (2) الاختلاف في مستوى المعرفة أو الخبرة أو المهارات في استخدام وسائل وأدوات وخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتّصالات(Digital Natives، Digital Immigrants)، (3) الاستعداد والجهوزية لتقبّل فكرة التطوير والتغيير والاستعانة بوسائل وأدوات وخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتّصالات لتعلب دوراً كبيراً في عملية تطوير المنظومة التربوية (Foe/Con ،Friend/Pro)، و(4) الحافز لمعرفة كل ما هو جديد في عملهم لكل فئة (أعلى، أقل). أمّا بالنسبة للفروق ذات الدلالة الإحصائية الخاصة بالمجموعة الزوجية الثانية، فقد لوحظ بأنّ أعلى درجة رضا عن المشروعات التطويرية لدى التربويّين كانت للمشاركين من فئة أعضاء الهيئة الإشرافية الفنّية(م = 3.30، ن.م = 1.01)، أماّ أقل درجة رضا عن المشروعات فكانت للمشاركين من فئة أعضاء الهيئة الإدارية (م = 2.77، ن.م = 0.96)؛ بالرُغم من تساوي حجم العيّنة تقريباً لهاتين الفئتين (28.8%، 28.7%). ويُمكنْ تفسير تلك النتيجة إلى أنّ أعضاء الهيئة الإشرافية الفنّية لديهم حس بالمسؤولية أكثر من حيث تقديمهم لورش عمل الإنماء المهني والتدريب والتطوير للمعلّمين واهتمامهم بالمناهج

بحكُم طبيعة عملهم من خلال زياراتهم للمدارس.وقد تُعزى هذه النتيجة كذلك لمتغيّر الجنسية أو إلى نوع المؤهل العلمي وسنوات الخبرة لهؤلاء المشاركين.

كذلك يتّضح من الجدول رقم (15) أنّه توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.01 في مستوى درجة رضا التربويّين عن المشروعات التربوية التطويرية تُعزى لمتغيّر سنوات الخبرة $F\ (4, 1057) = 11.083, p< 0.01$ ($p =$ 0.000). وقد أشارت النتائج إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين أربع مجموعات زوجيّة فقط، ألا وهي: (من 0 إلى أقل من 5 سنوات، من 10 إلى أقل من 15 سنة)، (من 5 إلى أقل من 10 سنوات، من 10 إلى أقل من 15 سنة)، (من 5 إلى أقل من 10 سنوات، من 15 إلى أقل من 20 سنة)، و(من 5 إلى أقل من 10 سنوات، من 20 سنة فأكثر). لقد لوحظ بالنسبة للفروق الخاصة بالمجموعة الزوجية الأولى بين الفئتين العمريّتين من 0 إلى أقل من 5 سنوات (م = 3.04، ن.م = 1.33) ومن 10 إلى أقل من 15 سنة (م = 3.18، ن.م = 1.03) - والتي كانت لصالح الفئة العمرية من 10 إلى أقل من 15 سنة (الأعلى درجة رضا)؛ فيُمكن تفسير هذه النتيجة فيما يلي: (1) التفاوت الكبير نوعاً ما في سنوات الخبرة بين الفئتين العمريّتين بما لا يقل عن 5 سنوات، (2) التمايز في مستوى المعرفة والوعي والإدراك للأمور التربوية بين الفئتين العمريّتين (أقل، أكثر)، و(3) الاختلاف في حجم العيّنة المشاركة من الفئتين (8.0%، 14.6%).أمّا بالنسبة للمجموعة الزوجية الثانية، فيتبيّن وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الفئة العمرية من 5 إلى أقل من 10 سنوات (م = 3.41، ن.م = 1.35) والفئة العمرية من 10 إلى أقل من 15 سنة(م = 3.18، ن.م = 1.03) والتي هي لصالح الفئة العمرية من 5 إلى أقل من 10 سنة(الأعلى درجة رضا)؛ على الرُغم من قلّة عدد المشاركين فيها عن الفئة العمرية النظيرة لها.ويُمكن تفسير هذه النتيجة فيما يلي: (1) التمايز في الحافز لمعرفة كل مستجد تربوي بين الفئتين العمريّتين (أكثر، أقل)، و(2) الاختلاف في حجم العيّنة المشاركة من الفئتين (8.2%، 14.6%). أمّا بالنسبة للفروق ذات الدلالة الإحصائية الخاصة بالمجموعة الزوجية الثالثة، فقد لوحظ بأنّ مستوى درجة الرضا للتربويّين المشاركين من الفئة العمرية من 15 إلى أقل من 20 سنة(م = 3.63، ن.م = 1.22) كانت أعلى من مستوى درجة الرضا للمشاركين من الفئة العمرية من 5 إلى أقل من 10 سنوات (م = 3.41، ن.م = 1.35). وقد تعود هذه النتيجة إلى التفاوت في حجم العيّنة للفئتين العمريّتين، حيث بلغت نسبة المشاركة للفئة العمرية من 15إلى أقل من 20 سنة حوالي 17.1%، أمّا نسبة المشاركة للفئة العمرية من 5 إلى أقل من 10 سنوات فكانت8.2%. وكذلك يُمكنْ إيعاز هذه النتيجة إلى التباين في سنوات الخبرة بين الفئتين العمريّتين بما لا يقل عن 5 سنوات. هذا وبالإضافة إلى التمايز في مستوى المعرفة والوعي والإدراك للأمور التربوية بين الفئتين العمريّتين (أقل، أكثر). وبالنسبة للفروق الخاصة بالمجموعة الزوجية الرابعة - بين الفئة العمرية من 5 إلى أقل من 10 سنوات (م = 3.41، ن.م = 1.35) والفئة العمرية من 20 سنة فأكثر (م = 3.02، ن.م = 1.06) - والتي كانت

لصالح الفئة العمرية من 5 إلى أقل من 10 سنوات (الأعلى درجة رضا)؛ فيُمكنْنا أنْ نعزو هذه النتيجة إلى النقطتين التاليتين: (1) التفاوت في حجم العيّنة للفئتين العمريّتين، حيث بلغت نسبة المشاركة للفئة العمرية من 20 سنة فأكثر ما يقارب 52.1%، أمّا نسبة المشاركة للفئة العمرية من 5 إلى أقل من 10 سنوات فقد بلغت 17.1%، و(2) التمايز في الحافز لمعرفة كل مستجد تربوي وفي المشاركة في اللجان الخاصة بمشروعات تطوير المنظومة التربوية وكذلك في المشاركة في الدورات التدريبية وورش التنمية المهنية بين الفئتين العمريّتين (أكثر، أقل).

أمّا بالنسبة لمتغيّر المرحلة التعليمية، فقد أظهرت النتائج إلى أنّه توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.01 في مستوى درجة رضا أفراد عيّنة الدراسة عن المشروعات التطويرية تُعزى لهذا المتغيّر $F\ (4,\ 1057) = 4.760,\ p< 0.01$ ($p = 0.000$). وقد أشارت النتائج إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين أربع مجموعات زوجيّة فقط، ألا وهي: (رياض الأطفال، المرحلة المتوسطة)، (رياض الأطفال، جميع المراحل التعليمية)، (المرحلة الثانوية، المرحلة المتوسطة)، و(المرحلة الثانوية، جميع المراحل التعليمية). بالنسبة للفروق ذات الدلالة الإحصائية الخاصة بالمجموعة الزوجية الأولى - بين مرحلة رياض الأطفال (م = 3.28، ن.م = 1.08) والمرحلة المتوسطة (م = 3.32، ن.م = 1.05) - والتي كانت لصالح المشاركين من المرحلة المتوسطة (الأعلى درجة رضا)؛ فيُمكنْ تفسيرها إلى التباين الكبير في حجم العيّنة المشاركة لكل فئة (14.9%، 7.5%). كما يُمكنْ تعليل السبب إلى مستوى درجة الإلمام بالمشروعات التطويرية حيث أنّها أعلى للمشاركين من المرحلة المتوسطة بسبب كثرة عدد المشروعات الخاصة بالمرحلة المتوسطة مقارنة بالمشروعات الخاصة بمرحلة رياض الأطفال.أمّا بالنسبة للمجموعة الزوجية الثانية، فقد لوحظ بأنّ درجة الرضا عن المشروعات التطويرية كانت أعلى للمشاركين من جميع المراحل التعليمية(م = 3.48، ن.م = 0.85) من مستوى درجة رضا المشاركين من مرحلة رياض الأطفال (م = 3.28، ن.م = 1.08)؛ ويُمكن تعليل هذه النتيجة في نقطتين أساسيّتين: (1) التفاوت نوعاً ما في حجم العيّنة المشاركة من الفئتين (7.5%، 4.3%)، و(2) أنّ فئة جميع المراحل التعليمية وفقاً لشغلهم لوظيفة موجه فنّي أول أو موجه فنّي عام فهم على اطّلاع بجميع المشروعات الخاصة بتطوير المنظومة التربوية لمشاركتهم في اللجان كرؤساء أو كأعضاء ولقربهم من متّخذي القرار كالوكلاء المساعدين أو وكيل الوزارة أو الوزير مقارنة بفئة رياض الأطفال فهي تُعنى بمشروعات مرحلتها التعليمية فقط.وأمّا بالنسبة للفروق ذات الدلالة الإحصائية الخاصة بالمجموعة الزوجية الثالثة، فقد تبيّن بأنّ درجة الرضا عن المشروعات التطويرية كانت أعلى للمشاركين من المرحلة المتوسطة(م = 3.32، ن.م = 1.05) من درجة رضا المشاركين من المرحلة الثانوية(م = 3.04، ن.م = 1.19)؛ وقد نعزو السبب في هذه النتيجة إلى التفاوت في حجم العيّنة المشاركة من الفئتين (14.9%، 51.2%). وأمّا بالنسبة للفروق الخاصة بالمجموعة الزوجية الرابعة - بين فئة المرحلة الثانوية (م = 3.04، ن.م = 1.19) وفئة جميع المراحل التعليمية (م =

3.48، ن.م = 0.85) - والتي كانت لصالح فئة جميع المراحل التعليمية (الأعلى درجة رضا)؛ فيُمكنْ تعليل تلك النتيجة إلى التباين الكبير في عدد المشاركين بين فئة المرحلة الثانوية الذي وصل 544 مشاركاً (51.2%) وفئة جميع المراحل التعليمية الذي بلغ 46 مشاركاً (4.3%). كما يُمكنْ تفسير هذه النتيجة إلى أنّ فئة جميع المراحل التعليمية وفقاً لشغلهم لوظيفة موجه فنّي أول أو موجه فنّي عام فهم على اطّلاع ودراية بجميع المشروعات الخاصة بتطوير المنظومة التربوية وذلك نظراً لقربهم من متّخذي القرار في وزارة التربية كالوكلاء المساعدين أو وكيل الوزارة أو الوزير مقارنة ببقية الفئات فكل منها تُعنى بمشروعات مرحلتها التعليمية فقط.

أمّا بالنسبة لمتغيّر مستوى المعرفة أو الخبرة أو المهارات في استخدام وسائل وأدوات وخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتّصالات، فقد أظهرت النتائج إلى أنّه توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.01 في مستوى درجة الرضا تُعزى لهذا المتغيّر ($F\ (2, 1059) = 16.538, p< 0.01\ (p = 0.000)$. وقد أشارت النتائج إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين مجموعتين زوجيّتين فقط، ألا وهما: (مُبتدئ، مُلم/مُتوسط)، و(مُبتدئ، مُحترف/مُتقدم). بالنسبة للفروق الخاصة بالمجموعة الزوجية الأولى - بين فئتي مُبتدئ (م = 3.02، ن.م = 1.16)ومُلم/مُتوسط (م = 3.07، ن.م = 1.13) - والتي هي لصالح فئة مُلم/مُتوسط (الأعلى درجة رضا)؛ فيُمكننا تعليل هذه النتيجة إلى التفاوت الشاسع في حجم العيّنة للفئتين المعنيّتين، حيث بلغ عدد المشاركين من فئة مُبتدئ41 مشاركاً (3.9%)، بينما وصل عدد المشاركين من شريحة مُلم/مُتوسط 772 مشاركاً (72.7%). كما يُمكنْ تفسير تلك النتيجة إلى أنّ المشاركين من فئة مُلم/مُتوسطهم أكثر نفاذاً واستخداماً لوسائل وأدوات وخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتّصالات مقارنة بفئة المُبتدئين؛ وحيث أنّ معظم المشروعات التطويرية لها علاقة وطيدة باستخدام وسائل وأدوات وخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتّصالات فمنْ المُمكنْ أنْ يكون مستوى النفاذ والاستخدام لها قد لعب دوراً بارزاً في وجود هذه الفروق ذات الدلالة الإحصائية. أمّا بالنسبة للفروق ذات الدلالة الإحصائية الخاصة بالمجموعة الزوجية الثانية، فقد لوحظ بأنّ أعلى درجة رضا عن المشروعات التطويرية كانت للمشاركين من فئة مُحترف/مُتقدم(م = 3.54، ن.م = 1.16)، أماّ أقل مستوى درجة رضا فكانت للمشاركين من فئة مُبتدئ(م = 3.02، ن.م = 1.16). وقد تُعزى تلك النتيجة إلى ما يلي: (1) التفاوت الكبير في حجم العيّنة المشاركة لهاتين الفئتين، حيث بلغ عدد المشاركين من فئة مُبتدئ 41 مشاركاً (3.9%) في حين وصل عدد المشاركين من شريحة مُحترف/مُتقدم 249 مشاركاً (23.4%)، و(2) أنّ فئة المحترفين أو المتقدّمين هم أكثر نفاذاً واستخداماً لوسائل وأدوات وخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتّصالات مقارنة بفئة المبتدئين؛ وبما أنّ أغلبية/معظم المشروعات التطويرية لها علاقة وطيدة باستخدام وسائل وأدوات وخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتّصالات فمنْ المُمكنْ أنْ يكون مستوى النفاذ والاستخدام لها قد لعب دوراً مهماً في وجود هذه الفروق ذات الدلالة الإحصائية بين الفئتين.

ويُلاحظ بصورة عامة من النتائج في الجدول رقم (14) - بالنسبة لجميع المتغيّرات - أن المتوسط الحسابي لمستوى درجة الرضا عن المشروعات الخاصة بتطوير المنظومة التربوية في دولة الكويت لعيّنة الدراسة كان أقلّها 2.72 وأكبرها 3.63؛ممّا يدل على أنّ استجابات المشاركين متجانسة وتتراوح متوسط درجة رضاهم عن المشروعات التربوية التطويرية ما بين "منخفضة ومتوسطة" ولكنّها تميل إلى "منخفضة" أكثر.

وبعد سرد التحليل السابق لكل متغيّرات الدراسة، يُلاحظ بأنّه وعلى الرُغم من وجود فروق ذات دلالة إحصائية، إلاّ أنّ التحليل العام للعيّنة يدل على أنّ جميع المشاركين درجة إلمامهم بالمشروعات التربوية التطويرية، ورغبتهم فيها، ورضاهم عنها "متقاربة"، والعلاقة بين الاستجابات في المحاور الثلاثة (الإلمام، الرغبة، والرضا) قوية؛ أي أن جميع المشاركين متّفقين على أنّه ينبغي الإعلان عن أي مشروع تطويري تربوي للميدان التربوي قبل تطبيقه، ومن ثمّ بعد جمع آراء العاملين بالميدان التربوي وفقاً لمتغيرات الجنس، والجنسية، والمنطقة التعليمية، والمراحل التعليمية الأربع (بحسب المشروع)، ومختلف التخصصات العلمية والأدبية يمكن تطبيق المشروع من عدمه، لأن آراءهم لم تتأثر باختلاف المتغيّرات المذكورة أعلاه.

الخلاصة والتوصيات

في زمن سابغ بالتحديّات وعالم متغيّر سريع الخُطى مُصطبغ بالمستجدّات وبتطور التقانة المعلوماتية والاتّصالية الرقمية، وفي الوقت التي أضحينا نتعايش فيه في كينونة تخطّت وتحرّرت من قيود الحدود وعوائق المسافات لتتحوّل إلى قرية صغيرة، لم يعد هناك ثمّة مجال للريب أو الجدل بأنّ المعرفة هي نبراس الحياة والنور الذي يضيء الطريق حيال تحقيق تقدّم الأمم والشعوب وبناء حضاراتها ونهضتها ومستقبلها في هذا العصر المعرفي.وعليه بات لزوماً أنْ تتربّع العملية التعليمية والتعلّمية على عرش الصدارة وأنْ تأتيَ في مقدّمة الأوْلويّات التنمويّة للدول التي تسعى جاهدة لتتبوّأ موقعها الاستراتيجي والحيوي في خارطة العالم المعاصر وتكون لها بصمة واضحة فيه. إنّ عصرنا هذا - الذي يتميّز بالثورة التكنولوجية والمعلوماتية والاتّصالية - جعل اهتمام الاقتصاد العالمي يتّجه نحو اقتصاد المعرفة الذي يعتمد بدوره أساساً على التنمية المعرفية للموارد البشرية. وعليه أصبح لزامٌ علينا أنْ نسعى سعياً حثيثاً لخلق جيلٍ قادرٍ على المُضي قُدماً بكلّ جدارةٍ وثقةٍ وثباتٍ واقتدارٍ ليُكمّل مسيرة الأجداد والآباء الحافلة بالعطاءات والتضحيات وليصنع حاضراً مُزدهراً وزاخراً بالإنجازات وليُمّهد الطريق لمستقبلٍ مشرقٍ وباهرٍ وواعدٍ للأجيال القادمة ويليق بالوطن وإنسانه في كل المجالات. إنّ التحدّي والتصارع الحيوي الماثل أمامنا اليوم لا يقتصر على اللّحاق بركب الدول المتقدّمة والشعوب المتحضّرة بل يكمن في قدرتنا على مواكبة مسيرتها الرائدة وربّما التنافس الشريف معها في السباق نحو المراتب العُليا للتقدّم والتطوّر والرقي الحضاري.وهذا لا يُمكنه أنْ يتأتّى إلّا من خلال ترسيخ شبكةٍ متكاملةٍ ومتجانسةٍ وفعّالةٍ ومستدامةٍ - وفقاً وتماشياً مع أعلى المعايير العالمية - من

الإصلاحات الجذرية في كافة عناصر ومكوّنات المنظومة التربوية من أجل خلق وإعداد جيلٍ قادرٍ على استيعاب تطوّرات العصر المعرفي والتعامل معها ممّا يساعد على بناء مجتمع الاقتصاد المعرفي المتكامل الذي يُمثّل بدوره الطريق الأمثل للنجاح في مجابهة تحدّيات العصر الراهن ومستجدّاته (المخيزيم، 2017).

ونحن في دولة الكويت بحاجة ماسة إلى رأس مال بشري ذو كفاءة وجودة أفضل ممّا عليه الحال في الحاضر، وباعتبار القطاع التربوي ذلك القطاع الاستراتيجي الذي يغذّي باقي قطاعات الدولة بالموارد البشرية ذات الكفاءة العالية والتي تكون قادرة على الأداء الفعّال والمجدّد والمبتكر. فعليه يجب أن نكون في طليعة هذا الاتجاه المعرفي المعاصر ويلزم علينا أن نحرص بشدة على ريادة الكويت لركب المجتمع المعرفي، ومن المهم أن نتّخذ من الهوية المعرفية منهاجاً ونبراساً نهتدي به في سعينا إلى التنمية المجتمعية المُستدامة وفي قيادة مسيرة النهضة الشاملة، لِنُمثّل علامات فارقة في تاريخ الكويت ومسيرة تقدّمها ونجاحها التي لا تحدُّها حدود ولا تقف في طريقها سدود، ولكي يفيء الله على وطننا العزيز بمستقبل مُشرق آيته النهوض وجنّته الرخاء (الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية، 2016ب؛ صفر والقادري، 2013).

هدفت هذه الدراسة العلمية الأكاديمية إلى استطلاع أهل الميدان التربوي حول قضية تطوير النظام التربوي بدولة الكويت فأخذت آرائهم حول المشروعات الخاصة بتطوير المنظومة التربوية والتي تم العمل بها منذ بداية الألفية الجديدة وحتّى يومنا هذا وذلك بهدف تحديد الانحرافات ووضع خطط للتدخل ووضع القطار التربوي على المسار الصحيح.يأمل القائمون على هذه المشروعات التطويرية التربوية على تحسين الممارسات والمخرجات للمنظومة التربوية في هذا العصر المعرفي - بحيث يسهم ذلك في ازدهار وتنمية دولة الكويت معرفياً واقتصادياً واجتماعياً وغيرها من المجالات وهو سبيلنا لتحقيق التنمية المستدامة الحقيقية - وذلك من خلال: (1) إنتاج الاستراتيجيّات والوثائق والمعايير والكفايات التربوية الوطنية للمراحل التعليمية والمواد الدراسية والمعلّم والإدارة/القيادة المدرسية والبيئة المدرسية والجودة؛ (2) تطوير المناهج الدراسية المدرسية وبنائها وفقاً للاستراتيجيّات والوثائق والمعايير والكفايات التربوية الوطنية - المنهج الوطني الكويتي - المقتبسة من الاستراتيجيّات والوثائق والمعايير والكفايات التربوية الدولية الصادرة من المؤسسات والمنظمات الدولية العلمية والأكاديمية والبحثية؛ (3) الارتقاء بأداء المعلّم من خلال إنشاء رخصة المعلّم؛ (4) تهيئة إدارة مدرسية منتجة؛ (5) خلق بيئة مدرسية جاذبة ومتكاملة مع بيئة المنظومة التربوية؛(6) استخدام أدوات متنوّعة للتقويم والقياس العلمي الموضوعي والمحايد؛و(7) توظيف وسائل وأدوات وخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتّصالات في مختلف مكوّنات المنظومة التربوية (وزارة التربية، 2013أ).

وعلى الرُغم من أنّ عملية تطوير المنظومة التربوية في دولة الكويت بدأت منذ بداية الألفية الجديدة لكي تساهم في رفع جودة المخرجات التربوية بصورة خاصة

ودفع عجلة الإنتاجية والازدهار بشكل عام، إلاّ أنّ "تقرير التنافسية العالمية" الصادر سنوياً من قبل "المنتدى الاقتصادي العالمي" يُشير باستمرار إلى أنّ دولة الكويت تحتل مراكز متأخّرة في المؤشرات التربوية (World Economic Forum, 2008, 2009, 2010, 2011, 2012, 2013, 2014, 2015, 2016, 2017). ويُبيّن كل من الجدولين رقمي (16) و(17)، والشكل رقم (1)، ما سبق ذكره بوضوح، حيث تكشف أنّه وبعد مرور أكثر من 15 سنة على بدء عملية تطوير المنظومة التربوية في دولة الكويت، إلاّ أنّ النتائج العالمية لمؤشرات التعليم خلال الـ 10 سنوات الأخيرة - وبحسب هذا التقرير - وبعد تحليلها بأسلوب علمي وأكاديمي وموضوعي تُشير إلا أنّنا لم نشهد أي تطوّر وتقدّم ملموس وواضح في المنظومة التربوية على مر السنين التي مضت؛ فما زالت دولة الكويت تحتل مراكز متدنّية وتتراجع في الترتيب العالمي في الأغلبية العظمى من المؤشرات التربوية! بمعنى أنّنا كُنّا نهدر الأموال والطاقات ونتأخّر ونتخلّف أكثر فأكثر!لقد أطلقت هذه التقارير صفير إنذار، وما لم نتحرّك في الحال فإنّنا نُعرّض أنفسنا ودولتنا الغالية إلى مخاطر اقتصادية وتحدّيات كبيرة لأنّ مستوى التعليم في الكويت بشكل عام لا يُلبي ولا يتوافق مع حاجات الاقتصاد التنافسي. ويُعزى ذلك إلى فشل القادة والسياسيّين وصنّاع القرار واسع النطاق في سن القوانين وتنفيذ الإصلاحات الضرورية في المنظومة التربوية (التعليمية والتعلّمية والإدارية والتدريبية والبحثية) لدعم القدرة التنافسية وتحقيق زيادات في الإنتاجية التي يُعتبر العالم في أمس الحاجة إليها (World Economic Forum, 2017)؛ وهذا يتناقض تماماً مع تطلّعات وتوجّهات ورؤية صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح حفظه الله ورعاه في المشاركة والمساهمة إلى جعل الكويت مركزاً مالياً وتجارياً في العام 2035م؛وعليه سيدفع الجميع ثمناً غالياً وستكون التكلفة أكبر من طاقتنا وإمكانيّتنا. يقول كلاوس شواب، المؤسس والرئيس التنفيذي للمنتدى الاقتصادي العالمي: "ستصبح القدرة على الابتكار السمة الأساسية والمحددة للقدرة التنافسية العالمية شيئاً فشيئاً، وستُصبح المواهب (القدرات البشرية الموهوبة) أكثر أهمية من رأس المال، وعليه فإنّ العالم يخرج من عصر الرأسمالية، إلى عصر الموهبة." ويضيف: "ستكون الدول التي تستعد للثورة الصناعية الرابعة وتعزّز في الوقت ذاته نُظمها السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والتعليمية، والصحية، والتكنولوجية هي الفائزة في سباق التنافسية العالمي." وقال خافيير سالا-إي-مارتين، أستاذ الاقتصاد في جامعة كولومبيا: "على الدول أنْ تُهيئ بيئة تُمكّن المواطنين والشركات من إنشاء وتطوير وتنفيذ أفكار جديدة تسمح لهم بالتقدّم والنمو والازدهار" (World Economic Forum, 2017).

جدول رقم (16) الترتيب العالمي لدولة الكويت في تقرير التنافسية العالمية للمنتدى الاقتصادي العالمي وفقاً لمؤشرات التعليم من سنة 2008-2009 إلى سنة 2017-2018

التقرير السنوي	عدد الدول	جودة التعليم الأساسي (الابتدائي)	التعليم العالي والتدريب	جودة النظام التعليمي	جودة تعليم الرياضيات والعلوم	توفر خدمة الإنترنت في المدارس	التوفر المحلي لخدمات البحث والتدريب المتخصصّة	مدى تدريب الكوادر	الجاهزية التكنولوجية
2009-2008	134	92	76	94	93	64	64	57	50
2010-2009	133	88	82	81	89	79	80	72	49
2011-2010	139	79	83	88	89	67	75	96	77
2012-2011	142	90	91	108	94	65	86	102	65
2013-2012	144	89	82	104	104	69	97	92	74
2014-2013	148	93	84	106	99	66	98	94	69
2015-2014	144	104	81	105	102	80	100	97	74
2016-2015	140	103	85	88	99	81	112	84	56
2017-2016	138	103	94	86	105	91	113	80	60
2018-2017	137	104	95	89	106	88	121	86	68

جدول رقم (17)الدرجات العالمية لدولة الكويت في تقرير التنافسية العالمية للمنتدى الاقتصادي العالمي وفقاً لمؤشرات التعليم من سنة 2008-2009 إلى سنة 2017-2018

التقرير السنوي	جودة التعليم الأساسي (الابتدائي)	التعليم العالي والتدريب	جودة النظام التعليمي	جودة تعليم الرياضيات والعلوم	توفر خدمة الإنترنت في المدارس	التوفر المحلي لخدمات البحث والتدريب المتخصصّة	مدى تدريب الكوادر	الجاهزية التكنولوجية
2009-2008	3.0	3.8	3.1	3.5	3.4	4.0	4.0	3.7
2010-2009	3.2	3.7	3.3	3.5	3.4	3.8	3.9	3.9
2011-2010	3.5	3.9	3.3	3.5	3.9	4.0	3.6	3.5
2012-2011	3.4	3.8	3.1	3.5	4.2	3.8	3.5	3.7
2013-2012	3.4	4.0	3.1	3.4	4.2	3.7	3.7	3.8
2014-2013	3.4	4.0	3.1	3.6	4.4	3.8	3.7	3.8
2015-2014	3.2	4.2	3.1	3.4	4.1	3.6	3.7	3.7
2016-2015	3.3	4.0	3.4	3.4	4.0	3.6	3.8	4.3
2017-2016	3.2	4.0	3.4	3.4	3.8	3.7	3.8	4.3
2018-2017	3.1	3.9	3.3	3.2	3.8	3.6	3.7	4.3

الشكل رقم (1)الدرجات العالمية لدولة الكويت في تقرير التنافسية العالمية للمنتدى الاقتصادي العالمي وفقاً لمؤشرات التعليم

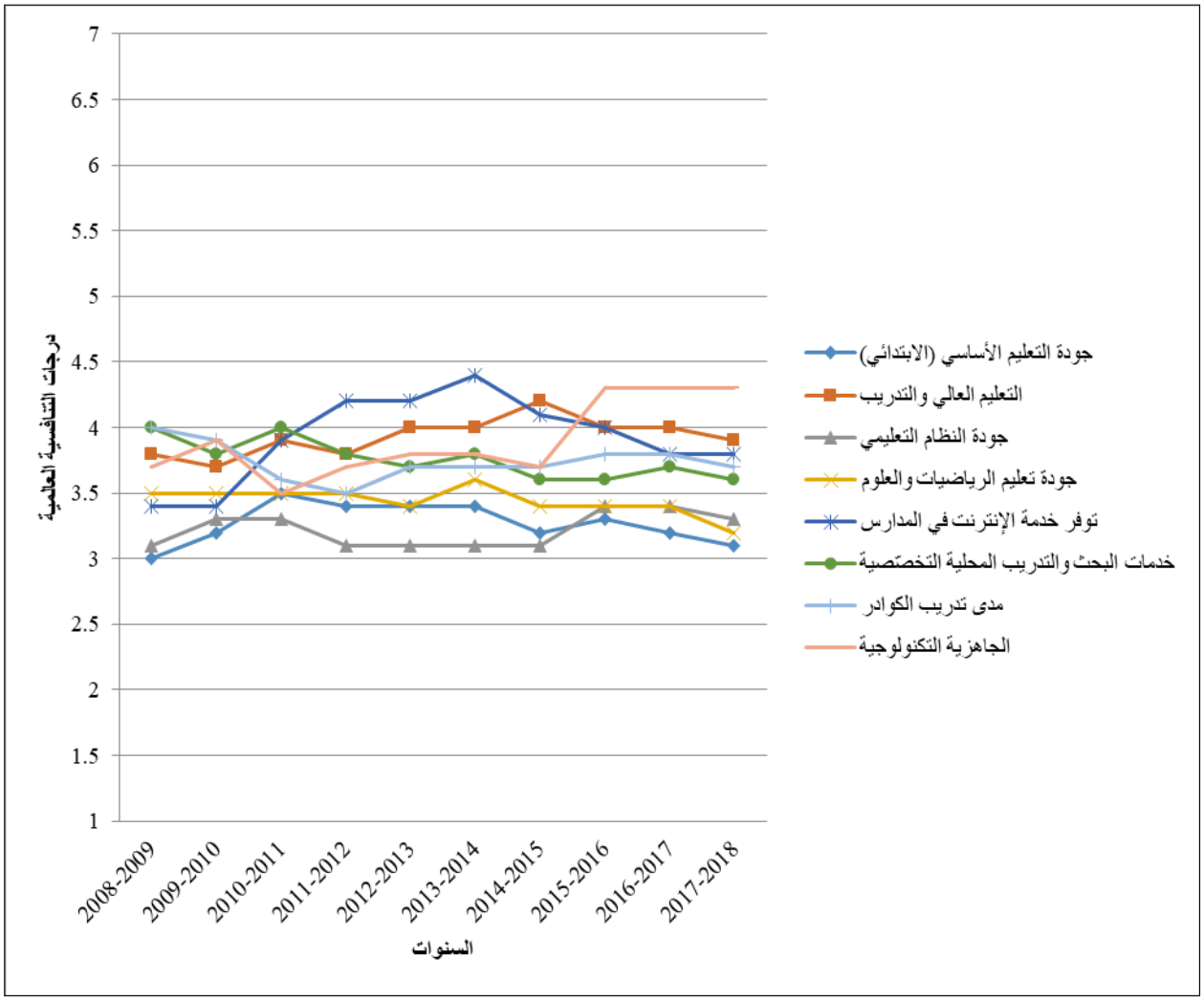

من سنة 2008-2009 إلى سنة 2017-2018

وحتّى نتمكّن من وضع القطار التربوي على الطريق الصحيح وإنجاح المشروعات التطويرية التربوية، لا بُدّ من أنْ نُوصي بعدد من التوصيات الهادفة إلى الارتقاء بالمنظومة التربوية حتّى تواكب تطلّعات رؤية الكويت 2035، وهي كالآتي:

1. إرساء شراكة مجتمعية توعوية إعلامية بضرورة تطوير المنظومة التربوية وأهميّتها والتأكيد على الحاجة للفترة الزمنية الكافية لكي يتم وضع القطار التربوي على الطريق الصحيح (وزارة التربية، 2013أ).

2. ترسيخ ثقافة جديدة تؤكّد على أنّ المنظومة التربوية ترسم خارطة طريق لمستقبل مشرق وأنّ علينا مواجهة التحديّات التي تؤثّر وتعوق مسار تطويرها - بأسلوب علمي وموضوعي - حتّى لا تُحيد وزارة التربية عن الاتّجاه الصحيح (وزارة التربية، 2013أ).

3. خلق رؤية وثقافة جديدة تؤكّد على أهمية السعي لتطوير المنظومة التربوية - للحفاظ على جودتها - بصورة مستمرّة ومستدامة (وزارة التربية، 2013أ).

4. الإسراع في توعية القيادة التربوية ومتّخذي القرار بنتائج هذه الدراسة البحثية للوقوف على أسباب الإخفاق - في المشروعات التطويرية التي لم تَلْقَ درجة رضا ودرجة رغبة مرتفعة - وكيفية معالجتها بأسلوب محايد وعلمي وموضوعي. كما يجب على القياديّين الاعتراف في حال الفشل وعدم الادّعاء بأنّ المشروعات التربوية التطويرية تسير في الطريق الصحيح ولكن ببطء، فمن يعمل يخطأ.

5. ضرورة إنشاء مركز وطني مستقل للتقويم والقياس التربوي من أجل الإشراف والرقابة على جودة وكفاءة المنظومة التربوية وقياس مخرجاته بصورة مستمرّة ومستدامة (الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية، 2016ب).

6. تطبيق مشروع الحوكمة الذي يهدف إلى حوكمة المنظومة التربوية في دولة الكويت بوضع آلية أو استراتيجية علمية وعملية لتطوير الإطار الهيكلي للمؤسّسات التربوية وذلك بتحديد العمل المؤسّسي من خلال التفكير والتخطيط للمبادرات والمشروعات التنموية واعتمادها (اختصاص المجلس الأعلى للتعليم أو الهيئة العامة لتطوير التعليم - الذي يقترح إنشاؤه) ورسم الخطط التنفيذية لها وتطبيقها على أرض الواقع في الميدان التربوي (اختصاص وزارة التربية) ومتابعتها (اختصاص المركز الوطني لتطوير التعليم) - يعقبها عملية تقويم وقياس فورية لتقييم تلك المشروعات بشكل حيادي وموضوعي وعلمي (اختصاص المركز الوطني للتقويم والقياس التربوي - المقترح إنشاؤه في البند السابق) بحيث لا يتم استمرار اعتماد أي مشروع دون براهين وأدلة علمية تؤكد الحاجة له. ومن الأهمية هنا أنْ نرّكز على ضرورة إجراء دراسات سنوية تقويمية لتقييم هذه المبادرات والمشروعات وحتمية تطبيقها بشقّيها القبلي والبعدي (التتبّعي).

7. إنشاء آلية فعّالة للاتّصال والتسويق تعمل بشفافيّة تامة ووضوح مع كافة الأطراف المعنيّة والمستفيدة من المنظومة التربوية (وزارة التربية، 2013أ).

8. أنْ تستمر وزارة التربية في التعاون مع الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية لإعداد الخطط التنموية الاستراتيجية -السنوية للمشروعات الإنمائية

التربوية للسنوات القادمة شاملة جميع الفئات المختلفة في القطاع التربوي لتكون منظومة متكاملة في العملية التربوية ومكمّلة لمشروعات وزارات الدولة الأخرى (الأثري، 2016). ونوصي بأنْ تُنسّق الوزارة مع الأمانة العامة لإنشاء الخطط الاستراتيجية المرحلية - قصيرة ومتوسطة وطويلة المدى كالخمسية والعشرية والعشرينية وغيرها - لما لها من أثر كبير في رسم المسار الصحيح للقطار التربوي التنموي في دولة الكويت؛ ومن ثُمّ وضع تصور مقترح لكيفية تبنّيها وتنفيذها في ضوء ووفق المعمول به عالمياً.

9. أنْ نحرص ونهتم بالشراكات الاستراتيجية الوطنية والخليجية - للاستفادة من الخبرات والكفاءات المحلية - كما نهتمْ بالشراكات الاستراتيجية الإقليمية والعالمية - للاستفادة من الخبرات والقدرات الكفء الدولية - لتحقيق الغايات الطموحة التي نصبو إليها.

10. إعادة عنونة المشروعات التربوية الخاصة بتطوير المنظومة التربوية وتصنيفها وتنظيمها أو ترتيبها في فئات أساسية وفق إطار هيكلي متكامل.

11. حفز الطاقات البشرية الأكفّاء من العلماء والخبراء والأكاديميّين والأساتذة والباحثين والدارسين المُختصّين في المجال التربوي، وتشجيعهم على المساهمة الفعّالة في إثراء الأدبيات الدراسية بالبحث العلمي والأكاديمي والتعمّق الفكري في هذا المبحث الجوهري - باعتباره دعامة رئيسية من دعائم التنمية الشاملة المستدامة - والارتقاء به والعمل على دفع مسيرته وازدهاره وتسخيره لخدمة الوطن والمجتمع حتّى يمكّننا من اللّحاق بركب التقدم.

12. الترشيد في التمويل الفعّال للمشروعات التطويرية التربوية الذي يُفضي بدوره إلى مستويات عالية من الجودة والكفاءة والتميّز (الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية، 2016ب).

13. التمهّل والتأنّي والتريّث وعدم التسرّع والاستعجال في الحصول على النتائج المرجوّة من مشروعات تطوير المنظومة التربوية، لأنّها أمور أساسية في سبيل تحقيق النجاح والتميّز والإتّقان (وزارة التربية، 2013أ).

14. محاسبة المسؤولين عن المشروعات التربوية التطويرية الفاشلة لسوء التخطيط لأنه من أمن العقاب أساء التصرّف وخاصة في منظومة تعتبر اللُّبّ الأساسي للعملية التنموية الشاملة في دولة الكويت.

15. قراءة المقترحات والتوصيات والحلول المنبثقة من "تقرير التنافسية العالمية" الذي يُصدر سنوياً من قبل "المنتدى الاقتصادي العالمي" وكذلك "تقرير الكويت للتنافسية" الذي يقوم بنشره سنوياً "لجنة الكويت الوطنية للتنافسية"؛ وذلك للاستفادة منها في اتّخاذ الإجراءات الضرورية لإعادة هيكلة المنظومة التربوية من أجل تحسين كفاءتها العامة، والذي بدوره سيؤدي إلى تطوير نوعية رأس المال البشري وتعزيز

رأس المال المعرفي بحيث يُلبي ويتوافق مع حاجات الاقتصاد التنافسي العالمي ولكي تتمكّن دولة الكويت من تحسين درجة تنافسيتها العالمية على المدى الطويل؛ وهكذا نكون قد تماشينا مع تطلّعات وتوجّهات ورؤية صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح حفظه الله ورعاه في المشاركة والمساهمة إلى جعل الكويت مركزاً مالياً وتجارياً في العام 2035م.

16. أن تترجم المقترحات والتوصيات المنبثقة من هذه الدراسة العلمية البحثية إلى سياسات أو استراتيجيات وممارسات تربوية عملية فعّالة في الميدان التربوي بدولة الكويت؛ حتّى نجني ثمارها بأسرع وقت ممكن.

المراجع

المراجع العربية

الأثري، هيثم. (2016، يناير 17).التربية تعلن رؤيتها الاستراتيجية وخطة تطوير المناهج.*الراي*. أسترجع من http://www.alraimedia.com/ar/article/local/2016/01/17/650203/nr/nc

الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية. (2016أ). *تقرير المتابعة للنصف الأول للخطة السنوية 2016/2017 عن الفترة (2016/4/1-2016/9/30)*. الشرق، دولة الكويت: الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية. أسترجع من https://www.scpd.gov.kw/ArchevePage_library.aspx?Id=163

الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية. (2016ب). *دراسة حول اقتصاديات التعليم في دولة الكويت: تحليل تكاليف الإنفاق على التعليم*. الشرق، دولة الكويت: الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية. أسترجع من http://www.mop.gov.kw/ArchevePage_library.aspx?Id=60

التركي، علي. (2013، أكتوبر27). "التربية" تتّجه إلى تقليص الحصص الدراسية.*الراي*. أسترجع من http://s1.alraimedia.com/CMS/PDFs/2013/10/27/76FA12EF-5D97-4D8D-A9B5-37375E8493C7/P01.pdf و http://s1.alraimedia.com/CMS/PDFs/2013/10/27/76FA12EF-5D97-4D8D-A9B5-37375E8493C7/P44.pdf

التركي، علي. (2017، أكتوبر 11). "مهنة المعلم يجب أن تتميز في التعيين والتقييم والترقيات": "التربية" تدرس تشريعاً لإخراج التعليم من عباءة "الخدمة المدنية". *الرأي*. أسترجع من http://s1.alraimedia.com/CMS/PDFs/2017/10/11/4JRSgx2F6FEgnlI1RjeCgQplusplus/P014.pdf

الحجرف، نايف. (2013، أبريل 9). الحجرف يكشف عن خطة "التربية" لتطوير التعليم في الكويت.*سبر*. أسترجع من http://www.sabr.cc/2013/04/09/107941/

الحمادي، هاني. (2017أ، سبتمبر 26). "التربية" أوقفتها بعد عامين من تطبيقها: تدريس "الفرنسية" لـ "للمتوسطة".. تجربة فاشلة!.*القبس*. أسترجع من http://pdfs.alqabas.com/2017/09/26/15919.pdf

الحمادي، هاني. (2017ب، أكتوبر 14). مسؤولون تربويون وأكاديميون: تدخُّل السياسيين يهوي بالتعليم إلى القاع: التدريس تحوّل من "رسالة".. إلى "ارتزاق"!.*القبس*. أسترجع من http://pdfs.alqabas.com/2017/10/14/15937.pdf

الحمادي، هاني، القيصر، إيليا، والخلف، مشاري. (2017، أكتوبر9). مسؤولون تربويون وأكاديميون يشخّصون أمراض التعليم: مخرجات ضعيفة.. نجاح وهمي.. غش جماعي.. مناهج تقليدية.. معلمون يخطئون في الإملاء.*القبس*. أسترجع من http://pdfs.alqabas.com/2017/10/09/15932.pdf

الحمود، حامد. (2017، أكتوبر23). نحو رؤية لتجاوز مأزق التعليم في الكويت.*القبس*. أسترجع من http://pdfs.alqabas.com/2017/10/23/15946.pdf

الشاعري، بدر. (2010، أبريل2). نماذج اختبارات TIMSS & PIRLS ونبذة عنها.*القيادة التربوية*. أسترجع من http://www.leadershipedu.net/vb/showthread.php?t=223

العساف، صالح بن حمد. (2010).*المدخل إلى البحث في العلوم السلوكية*.الرياض، المملكة العربية السعودية: دار الزهراء.

العيسى، ثامر. (2013، يناير 23). تعريف الاختبارات الدولية بيزا - بيرلز - تيميس (TIMSS - PIRLS - PISA).*حلم الأردن*. أسترجع من http://www.h4jo.com/showthread.php?t=947

الفارس، سميرة. (2017).*المؤشر الاقتصادي لكافة جوانب المنظومة التعليمية*.الشويخ، دولة الكويت: وزارة التربية.

الفضالة، ناصر محمد سند. (2017، أكتوبر 5). نظام التعليم بائس جداً... نحتاج أن نبدأ من الصفر (دراسة هذا هو النموذج الكويتي للإصلاح، الحلقة الثانية). *الراي*. أسترجع من http://s1.alraimedia.com/CMS/PDFs/2017/10/5/Oqb84shMPu7xveminusEg9ABUgplusplus/P025.pdf

الفضلي، خليفة. (2007، يوليو 5).عملنا في التربية ينطلق من الاستراتيجية المعتمدة في العام 2003: نورية الصبيح: 31 مشروعا لتطوير التعليم خلال أربع سنوات بكلفة نصف مليار دينار.*الوطن*.أسترجع من http://www.mohamoon-kw.com/default.aspx?Action=DisplayNews&ID=10167

الفضلي، عبد العزيز. (2015، مارس 29). "التربية" توقع اتفاقية تفاهم مع البنك الدولي لتطوير التعليم.*الوطن*. أسترجع من http://alwatan.kuwait.tt/articledetails.aspx?id=425739&yearquarter=20151&utm_source=website_desktop&utm_medium=copy&utm_campaign=articleshare

القحطاني، سالم بن سعيد، العامري، أحمد بن سالم، آل مذهب، معدي بن محمد، والعمر، بدران بن عبدالرحمن. (2013).*منهج البحث في العلوم السلوكية: مع تطبيقات على SPSS*(الطبعة الرابعة: مزيدة ومنقحة).الرياض، المملكة العربية السعودية: مكتبة العبيكان.

المحاميد، شهد. (2017، مايو 16).المركز العلمي رعى تخريج 60 عالماً صغيراً: الكويت الـ 105 من أصل 138 دولة على مؤشر التنافسية العالمية في التعليم.*الراي*.أسترجع من http://s1.alraimedia.com/CMS/PDFs/2017/5/16/DBCv2K7sKjiZSminusvFjOt9Ygplusplus/P017.pdf

المخيزيم، صبيح عبد العزيز. (2017).*كلمة المدير العام للمركز الوطني لتطوير التعليم*.الشرق، دولة الكويت: المركز الوطني لتطوير التعليم.أسترجع من http://www.nced.edu.kw/index.php/ar/40-testimonials/109-speach3

المعهد الوطني للتعليم (جامعة نانيانغ التكنولوجية)، والمركز الوطني لتطوير التعليم. (2013). *الدراسة التشخيصية للوقوف على واقع حال التعليم في الكويت*. الشرق، دولة الكويت: المركز الوطني لتطوير التعليم. أسترجع من

http://www.nced.edu.kw/images/downloads/NIEREPORTAR.pdf

الهيلم، محسن. (2012، فبراير 12). التربية وضعت استراتيجية التعليم الإلكتروني حتى 2025 بالتعاون مع المجلس الأعلى للتخطيط.*الشاهد*. أسترجع من http://alshahed.net/pdf/1281/5.pdf

جمعه، هشام. (2014، مايو 23). *الإدارة المطورة*. أسترجعمن http://www.aaaschool.net/Article.aspx?id=1080&mtitle=%D8%B4%D8%B9%D8%A8%D8%A9%20%D8%AA%D8%B7%D9%88%D9%8A%D8%B1%20%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AF%D8%A7%D8%A1&mcatid=33

راضي، عبد الرسول. (2010، أغسطس 25). "التربية": تطبيق "الجودة والاعتماد المدرسي" بـ 8 معايير لتلبية احتياجات سوق العمل.*النهار*. أسترجع من http://www.annaharkw.com/Annahar/Resources/PdfPages/25-08-2010/P12.pdf

صفر، عمار حسن. (2017).اتّجاهات التربويّين نحو قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات في دولة الكويت.*دراسات تربوية واجتماعية، 23*(1)، 43-122.

صفر، عمار حسن، والقادري، محمد عبد القادر. (2013). الخرائط الذهنية وتطبيقاتها التربوية: دراسة كيفية وصفية تحليلية مرجعية.*مجلة العلوم الإنسانية، 39*(1)، 51-88.

صفر، عمار حسن، والقادري، محمد عبد القادر. (2017أ).*سلسلة التعليم والتعلّم المرئي: المجلد الأول- أدوات إدارة المعرفة الشخصية* (الطبعة الثانية).الشويخ، دولة الكويت: مطابع الخط.

صفر، عمار حسن، والقادري، محمد عبد القادر. (2017ب).*سلسلة التعليم والتعلّم المرئي: المجلد الثاني - الخرائط الذهنية* (الطبعة الثانية).الشويخ، دولة الكويت: مطابع الخط.

صفر، عمار حسن، والقادري، محمد عبد القادر. (2017ج).*سلسلة التعليم والتعلّم المرئي: المجلد الثاني - وسائل التكنولوجيا والاتصال التربوية* (الطبعة الثانية).الشويخ، دولة الكويت: مطابع الخط.

غنيم، تفيدة. (2015، ديسمبر 10). *مناهج STEM (العلوم - التكنولوجيا - التصميم الهندسي - الرياضيات)*. أسترجع من http://stem-curriculum.blogspot.com/2015/12/stem_6.html

فلمبان، إيناس فؤاد نواوي. (2008).*الرضا الوظيفي وعلاقته بالالتزام التنظيمي لدى المشرفين التربويّين والمشرفات التربويّات بإدارة التربية والتعليم بمدينة مكة المكرمة* (أطروحة ماجستير غير منشورة).جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية.

مأمون، مي. (2017، سبتمبر 30). البنك الدولي: تطور التعليم في مساره الصحيح. *القبس*. أسترجع من http://pdfs.alqabas.com/2017/09/30/15923.pdf

مراد، صلاح أحمد، وهادي، فوزية. (2012).*طرائق البحث العلمي: تصميماتها وإجراءاتها*.القاهرة، جمهورية مصر العربية: دار الكتاب الحديث.

وزارة التربية. (2013أ).*الإطار المرجعي والتنفيذي لبرنامج وزارة التربية نحو تطوير المنظومة التعليمية في الكويت*.الشويخ، دولة الكويت: وزارة التربية.أسترجع من http://www.moe.edu.kw/docs/Wathaiq/ReferenceFram/ReferenceFram.pdf

وزارة التربية. (2013ب). *تعديلات الوثيقة الأساسية للمرحلة الثانوية في دولة الكويت*. الشويخ، دولة الكويت: وزارة التربية. أسترجع من http://www2.moe.edu.kw/docs/Wathaiq/Wathaiq/highySDoc.pdf

وزارة التربية. (2014). *الوثيقة الأساسية المعدلة للمرحلة الابتدائية في دولة الكويت*. الشويخ، دولة الكويت: وزارة التربية. أسترجع من

http://www2.moe.edu.kw/docs/Wathaiq/Wathaiq/Primary.pdf

وزارة التربية. (2015).*مشاريع الخطة الإنمائية لوزارة التربية*.الشويخ، دولة الكويت: وزارة التربية.

وزارة التربية. (2016أ).*المجموعة الإحصائية للتعليم 2015-2016*.الشويخ، دولة الكويت: وزارة التربية.أسترجع من http://www.moe.edu.kw/schools/Documents/Education%20Statistical%20Group%202016.pdf

وزارة التربية. (2016ب). *الوثيقة الأساسية للمرحلة المتوسطة في دولة الكويت*. الشويخ، دولة الكويت: وزارة التربية. أسترجع من https://files.acrobat.com/a/preview/08bb68e5-71a4-4d7b-8e09-1694d17b4a67

وزارة التربية، والمركز الوطني لتطوير التعليم. (2016أ).*المنهج الوطني الكويتي - المرحلة الابتدائية: المنهج الدراسي والمعايير لمادة تكنولوجيا الاتصال والمعلومات*.الشويخ، دولة الكويت: وزارة التربية.أسترجع من http://www.nced.edu.kw/images/NESCurriculum/ICTARA.pdf

وزارة التربية، والمركز الوطني لتطوير التعليم. (2016ب).*المنهج الوطني الكويتي - المرحلة المتوسطة: المنهج الدراسي والمعايير لمادة تكنولوجيا الاتصال والمعلومات*.الشويخ، دولة الكويت: وزارة التربية.أسترجع من http://www.nced.edu.kw/images/NESCurriculum/Secondary/ICTARA.pdf

وزارة التربية، ووزارة التعليم العالي. (2014). *تقرير الاستعراض الوطني للتعليم للجميع بحلول عام 2015: الكويت*. الشويخ، دولة الكويت: وزارة التربية. أسترجعمن http://unesdoc.unesco.org/images/0022/002298/229886A.pdf

وكالة الأنباء الكويتية (كونا). (2013، أبريل 9). الوزير الحجرف يكشف عن خطة وزارة التربية لتطوير التعليم في الكويت.*وكالة الأنباء الكويتية (كونا)*. أسترجع من http://www.kuna.net.kw/mobile/ArticleDetails.aspx?id=2303494&language=a

وكالة الأنباء الكويتية (كونا). (2017، أكتوبر 19). "مستمرون بتطبيق المنظومة التعليمية واستغلال خبرات مستشاري البنك الدولي": الفارس: إعادة تقييم مكونات "البرنامج المتكامل لتطوير التعليم". *الراي*. أسترجع من http://s1.alraimedia.com/CMS/PDFs/2017/10/19/RslaashHxE1WxLYc9giGZyUufpgplusplus/P010.pdf

المراجع الأجنبية

- Adams, K. A., & Lawrence, E. K. (2014).*Research methods, statistics, and applications*. Thousand Oaks, CA: SAGE Publications.
- Creswell, J. W. (2014).*Educational research: Planning, conducting, and evaluating quantitative and qualitative research* (5th ed.).Upper Saddle River, NJ: Pearson Education.
- Healey, J. F. (2016).*The essentials of statistics: A tool for social research* (4th ed.). Boston, MA: Cengage Learning.
- Jackson, S. L. (2016).*Research methods and statistics: A critical thinking approach* (5th ed.). Boston, MA: Cengage Learning.
- Levin, S. A., Fox, J. A., & Forde, D. R. (2013).*Elementary statistics in social research* (12th ed.).Upper Saddle River, NJ: Pearson Education.

- Rovai, A. P., Baker, J. D., & Ponton, M. K. (2014).*Social science research design and statistics: A practitioner's guide to research methods and IBM SPSS analysis* (2nd ed.). Chesapeake, VA: Watertree Press.
- Schutt, R. K. (2015).*Investigating the social world: The process and practice of research* (8th ed.).Thousand Oaks, CA: SAGE Publications.
- World Economic Forum. (2008). *The global competitiveness report 2008-2009*. Geneva, Switzerland: World Economic Forum. Retrieved from http://www3.weforum.org/docs/WEF_GlobalCompetitivenessReport_2008-09.pdf
- World Economic Forum. (2009). *The global competitiveness report 2009-2010*. Geneva, Switzerland: World Economic Forum. Retrieved from http://www3.weforum.org/docs/WEF_GlobalCompetitivenessReport_2009-10.pdf
- World Economic Forum. (2010). *The global competitiveness report 2010-2011*. Geneva, Switzerland: World Economic Forum. Retrieved from http://www3.weforum.org/docs/WEF_GlobalCompetitivenessReport_2010-11.pdf
- World Economic Forum. (2011). *The global competitiveness report 2011-2012*. Geneva, Switzerland: World Economic Forum. Retrieved from http://www3.weforum.org/docs/WEF_GCR_Report_2011-12.pdf
- World Economic Forum. (2012). *The global competitiveness report 2012-2013*. Geneva, Switzerland: World Economic Forum. Retrieved from http://www3.weforum.org/docs/WEF_GlobalCompetitivenessReport_2012-13.pdf
- World Economic Forum. (2013). *The global competitiveness report 2013-2014*. Geneva, Switzerland: World Economic Forum. Retrieved from http://www3.weforum.org/docs/WEF_GlobalCompetitivenessReport_2013-14.pdf
- World Economic Forum. (2014). *The global competitiveness report 2014-2015*. Geneva, Switzerland: World Economic Forum. Retrieved from http://www3.weforum.org/docs/WEF_GlobalCompetitivenessReport_2014-15.pdf
- World Economic Forum. (2015). *The global competitiveness report 2015-2016*. Geneva, Switzerland: World Economic Forum. Retrieved from http://www3.weforum.org/docs/gcr/2015-2016/Global_Competitiveness_Report_2015-2016.pdf
- World Economic Forum. (2016). *The global competitiveness report 2016-2017*. Geneva, Switzerland: World Economic Forum. Retrieved from http://www3.weforum.org/docs/GCR2016-2017/05FullReport/TheGlobalCompetitivenessReport2016-2017_FINAL.pdf
- World Economic Forum. (2017). *The global competitiveness report 2017-2018*. Geneva, Switzerland: World Economic Forum. Retrieved from http://www3.weforum.org/docs/GCR2017-2018/05FullReport/TheGlobalCompetitivenessReport2017%E2%80%932018.pdf

الملاحق

ملحق رقم (1): أداة الدراسة (الاستبانة)

استبيان اتّجاهات التربويّين نحو المشروعات الخاصة بتطوير المنظومة التربوية في دولة الكويت

للاطّلاع على أداة الدراسة (الاستبانة)، يُمكنك مسح رمز/كود الاستجابة السريع QR Codeالتالي: